بيسار اصغر فيلزم الانقسام في ما لا ينقسم وكما في الدليل الذي ذكره حنين بن اسحق من انه لو تركب الجزء لزم
ان يكون قطر فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا يتجزى بيان الملزوم ان يفرض ثلث خطوط متماسة يكون كل
منها مركبا من جواهر افراد ويكون الوسطاني قطر المحدد واحد جانبيه خط اب والاخر جـ د فاذا وصلنا
بين نقطتي آ د بخط آ د لكان مارا بالمركز وملاقيا بالمحيط من الجانبين مع انه ما بين الثلثة خطوط متصلات
فيكون مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب وفساده يعلم مما ذكرناه فان كون القطر مركبا من ثلثة اجزاء وان كان
ممتنعا في نفس الامر لا ان استحالته على الفرض المذكور ممنوع وبانه على اصل اثبات الجزء وتماس الخطوط المذكورة
الجوهرية المتألفة من غير المنقسمات لا يمكن وقوع خط جوهري مركب منها قطر المربع سطحي ولا مارا على الخطوط
الجوهرية الا اذا كانت اجزاء الاضلاع والقطر متساوية وكذا يحتاج ان يكون ههنا الجزاء المارة الملاصقة وعدد
المعدود بها من الخطوط الملاصقة متساوية ثم العجب ان بعض الاعلام ذكر في بعض تعاليقه على شرح الهداية ان
اصل هذا الوجه ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة والهيات الشفاء حيث استدل على بطلان تركب الجسم من الجواهر
الفردة بانه لو تركب الجسم منها لزم ان يكون قطر المربع والمستطيل مساويا لضلعه ثم نقل منهما وجها اخر مع ان
مسئلة بطلان الجزء لم يذكر في الهيات الشفاء اصلا فضلا عن هذا الوجه وغيره وما يظهر لمراجعة كتبه كطبيعيات الشفا
وغيرها ليس الا انه فرض سطحا متألفا من اربعة خطوط جوهرية تركب كل منها من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر
للضلع وهو طريق حسن في الزام القائلين بالجزء لا اعتماد عليه واما الطريق الثالث المبني على الحركات وتفاوتها
الذي ليس بمحل السكنات فكما احتجوا بحركة جزئين احدهما فوق احد طرفي خط مؤلف من اربعة اجزاء والاخر تحت
طرفه الاخر يكون حركتاهما متساويتين في السرعة والبطء والاخذ فيلتقيان لا محالة عند مقطع هو ملتقى الثاني
والثالث وبحركة جزئين كلاهما فوق طرفي مؤلف من ثلثة اجزاء فانهما يلتقيان على وجه يوجب انقسام الجميع وهما
وكما احتجوا بعدم لحوق السريع البطيء عند كونهما اخذين في الحركة معا وكان السريع خلف البطيء بمقدار من المسافة
بينهما بيانه ان السريع اذا قطع جزءا فلو قطع البطيء اقل منه لزم الانقسام وان قطع مساويا له او اكثر لم يلحقه السريع ابدا
والمشاهد خلافه هذا خلف وكما احتجوا من جهة المسامتة بقولهم ان من المعلوم ان للشمس مسامتا بواسطة ذي
الظل مع الحد المشترك بين الظل والضوء وحركة الظل اقل من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك اقل والا لكان
ما سامته الشمس دائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وكما احتجوا من جهة المماسة بانا اذا اوقعنا خطا مستقيما
كالسلم على جدار قائم على سطح الارض حصل هناك شبه مثلث قائم الزاوية كان الخط المذكور وترها وفرضنا

كل واحد من الضلعين المحيطين بالقائمة خمسة اذرع مثلا فلا محالة يكون السلم جذر خمسين بقوة شكل العروس فاذا
جررنا السلم او الوتر من اسفله على خلاف جهة الجدار الى ان يحط اعلاه عن طرف الضلع المنطبق على الجدار مقدار
ذراع وجب ان يكون ما يجر من اسفله اقل من ذراع اذ لو كان ذراعا صار ذلك الضلع اربعة والضلع الثاني
ستة فيصير مربع الضلعين اثنين وخمسين مع كون السلم وما ينطبق عليه جذر خمسين [illegible] الثاني مثبت بجر اقل
من ذراع وانت اذا فرضت بدل الاذرع اجزاء لا يتجزى فاذا انجر الوتر من اعلاه جزءا وجب ان يجر من اسفله اقل
من جزء وذلك يوجب الانقسام واما الطريق الرابع المبني على الظلال فكقولهم اذا غرزنا خشبة في الارض فعند
كون الشمس في الافق الشرقي لا بد وان يقع لها ظل ثم لا شك ان ذلك الظل لا يزال يتناقص الى ان تبلغ الشمس
وقت الزوال فعندنا حركة الشمس جزءا واحدا لا بد ان ينقص من الظل شيء فاما ان يكون جزءا واحدا فيلزم
ان يكون طول الظل مساويا لربع الفلك وانه محال او اقل فيلزم الانقسام اوهام وازاحات من الناس من استدل
على اتصال الجسم بان الجسم لو كان مركبا من اجزاء لا يتجزى لكان مقوماتها فيكون تعقلها قبل تعقله ويكون
بين الثبوت غير مفتقرة الى البيان ولا ينكرها كثير من العقلاء وبطلان التوالي باسرها يدل بطلان المقدم
الجواب ان هذه مغالطة نشأت من الخلط بين الاجزاء المحمولة والاجزاء الخارجية واجراء صفات احديهما للاخرى
فان الصفات المذكورة انما هي في الاجزاء العقلية كالاجناس والفصول ومع ذلك يشترط كون الماهية متعقلة
بالكنه وبعمومه واما الجزء الخارجي فربما مفتقر الى البيان كالهيولى والصورة عند الحكماء وكذا العقل اذا لم يتعقل
الماهية بحقيقتها كجوهرية النفس عند من يقول بجنسيتها لها ولعدها من الجواهر ومنهم من زعم انه لو وجد الجزء لكان
متناهيا ضرورة فكان شكله كرة او مضلعا لان المحيط به اما حد واحد او اكثر وكل منهما يستلزم الانقسام
اما المضلع فظاهر واما الكرة فلانه لا بد عند ضم بعضها الى بعض من تخلل فرج بين الكرات يكون كل فرجة
اقل من الكرة والجواب بان التشكل من عوارض المقدار الطويل العريض العميق والجزء ليس له امتداد في
جهة فكيف في الجهات والا لكان جسما ولو سلم فذلك في الاجسام دون الاجزاء ومنهم من تخيل ان كل ظل
جسم يصير مثله في وقت ما وحينئذ يكون نصف ظله ظل نصفه فظل الجسم الذي طوله اجزاء وتر يكون
شفعا له نصف هو نصف ظل ذلك الجسم فتنصف الجسم وتقسم الجزء والجواب بمنع كلية الحكم المذكور وانما
ذلك فيما له نصف فالاشتباه في هذا الاخير كسابقه انما وقع من جهة اجراء صفات الشيء على جزءه العقلي
المنقسم **فصل** في ذكر ما يختص بابطال مذهب النظام المعتزلي اعلم انه وافق الحكماء في قبول

الجسم انقسامات غير متناهية الا انه وغيره من المعتزلة لا يفرقون بين القوة والفعل فيأخذ هؤلاء لاثباتها حاصلة
بالفعل فمن هاهنا يلزم عليه الى ما لا ينقسم فقد وقع فيما هرب عنه من حيث لا يشعر وقد يستدل على ابطال مذهبه
اولا بالنقض بوجود المؤلف من اجزاء متناهية ولو في ضمن جسم اجزاؤه لا كثرة الا وان الواحد فيها موجود فاذا
اخذ منها آحاد متناهية امكن ان يركب فيحصل منها حجم لانها اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم يستدل
على تعميم الحكم بتناهي الاجزاء في جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام او نسبة حجمه الى حجمها
ليلزم المطلوب اذ يجب ازدياد الاجزاء بازدياد الحجم فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاحجام
والابعاد متناهية كما سيجيء فلو لم يكن اجزاء كل جسم متناهية لزم ان يكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي
الى غير المتناهي واعترض عليه بمنع توافق النسبتين على التقدير المذكور وتجويز كون النسبتين مختلفتين مع ان الازدياد
في الحجم بسبب الازدياد في العدد مستندا بان ازدياد الزاوية على الزاوية في المثلث يجب ازدياد الوتر على الوتر مع
ان النسبة ليست على نهج واحد فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين القائم الزاوية الى القائمة
بالنصف وليست نسبة وترها الى وتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة الحجمين من النسب
الصم التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثله في الآحاد لان نسبتها عددية قطعا ورد هذا بانه
لما كان الجسمان عنده مركبين من الاجزاء التي لا تتجزى تعدد حد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون
النسبة بينهما فلا يكون صمية فان الفرق بين الاعداد والمقادير انما هي بوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد
بخلاف المقادير فاذا كانت المقادير كالاعداد في تألفهما من الوحدات لم يبق فرق الا بان الوحدات في احدهما
وضعية وفي الآخر عقلية واما الجواب عما ذكر ثانيا فلان ازدياد الوتر ليس مما توجبه مجرد ازدياد الزاوية
في الانفراج بل مع ازدياد تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها وعند ذلك الامر يكون ازدياد
الوتر على النسبة المذكورة وهذا وان كان بحثا على السند الا ان الغرض التنبيه على فساد هذا التصوير ومما
يختص ايضا بمذهبه من الفساد عدم قطع مسافة معينة في زمان معين وذلك لان قطع كل قسم من المسافة
كالنصف موقوف على قطع قسمه وقسم قسمه الى غير النهاية وهي امور مترتبة والموقوف على امور مترتبة
غير متناهية ثم فقطع المسافة يكون محالا على مذهبه ولهذا ارتكب الطفرة وهي مع شناعتها لم تنفعه لان
المقطوع ان لم يكن اكثر من المطفور فلا اقل يكون مساويا او اقل منه وجزء المسافة وان قل كان حكمه في الانقسام
حكمها كيف والمشاهد من الحركة ليست الا قطع المسافة لا تركها اصلا واعتبر بامرار العضو الاملس على صفحة

ملساء ويعد القلم على بياض بالسواد كيف يحدث كلها املس او مسودا ولو كانت نسبة المقطوع الى المقطوع ونسبة المتناهي
الى غير المتناهي لوجب ان لا يقع الاحساس بالملموس ولا بالاسود الا على هذه النسبة وليس كذلك وعلى هذا اكتفا
فيما اعتذار عن ذلك بالتداخل ومن الناس من حاول الاعتذار عن قبله في ذلك الاشكال بان قطع المسافة
المعينة انما توقف على زمان غير متناه الاجزاء منطبق كل جزء منه على جزء من الحركة وهو على جزء من المسافة وهذا
لا يستلزم على عدم تناهي الزمان لان المحدود من الحركة والزمان يشتمل كل منهما على اجزاء غير متناهية كالجسم
المتناهي وزعم ان هذا مثل قول الحكماء القائلين بقطع المسافة المحدودة مع كونها محتملة للانقسام غير متناهية في
زمان محدود وذلك لكون الزمان ايضا كذلك وذهل عن الفرق بين المذهبين بالقوة والفعل جهلا محضا او
تجاهلا محضا للتعصب ورفضا للحكمة وعن ان ما يوجد شيئا فشيئا من بداية الى نهاية فاستحالة لونه غير متناه العدد
معلوم بالضرورة كاستحالة كون المحصور فالقول به نزوع لباب السفسطة وضلال عن سنن الحق وصراط المستقيم من
كان ذا بصيرة ينطق بفساد هذا المذهب من نفسه بدون الرجوع الى قطع المسافة وان كان عدم التناهي فيما [illegible]
واحدا اظهر واجلى ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور فالعجب ان المصحح لراي النظام كيف صار بعينه نقضا
على مذهب الحكماء في اتصال الاجسام عند جماعة باعيانهم **فصل** في الاشارة الى مفاسد مرتبة على نفي
الاتصال في الجسم يشهد الحس ببطلانها وقد التزمها مثبتو الجزء الذي لا يتجزى وهي تفكك اجزاء الرحى وسكون
المتحرك والطفرة والتداخل وعدم لحوق السريع البطيء ولقوة هذه المفاسد انعطف بعض المتكلمين عن اصرارهم
على اثبات الجزء راجعين الى مذهب الحكماء والمحققين منهم الامام الرازي وغيره وتوقف بعضهم قال في كتاب
نهاية العقول اعلم ان من العلماء من مال الى التوقف في هذه المسألة بسبب تعارض الادلة فان امام الحرمين صرح
في كتاب التلخيص في الاصول ان هذه المسألة من مجازات العقول وكذا ابو الحسين البصري وهو احذق المعتزلة
ونحن ايضا نختار هذا التوقف فاذن لا حاجة لنا الى الجواب عما ذكروه انتهى قوله ونقل في التاريخ انه وقعت
مناظرة في مجلس صاحب ابن عباد بين جماعة من اصحاب تناهي الاجزاء واصحاب النظام القائل بعدم تناهيها كما مر ذكره
فالزم اصحاب التناهي اصحاب النظام انه يجب من كون الاجزاء غير متناهية في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا
في زمان غير متناه لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء من حيزه ودخوله في حيز جزء اخر وانتقال جزء غيره
الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه فارتكبوا في الجواب القول بالطفرة ثم الزمهم
ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى من الاجزاء يكون حجمه غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب

النظام الزم اصحابنا مثبتي الاجزاء تجزئة الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيدة وقطعه جزءا واحدا لكون القريب
ابطأ من البعيد والتزموا ان البطيء يسكن في بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء الرحى
عند حركتها على شكل دوائر دقيقة بعضها فوق بعض وشنعت كل من الطائفتين على الاخرى واستمر التشنيع عليهما
بالطفرة والتفكيك وكذا هؤلاء التزموا سكون المتحرك في حركة السريع البطيء اذا تحركا على الوجه الذي مر بيانه و
مما يقوي التشنيع عليهم في الزام التفكك وسكون المتحرك ان نقرره الاول فيما يتفق العقلاء في شدته واستحكام
عدم تفككه كالفلك الدوار وقد وصف عز اسمه الافلاك بالشدة في قوله وبنينا فوقكم سبعا شدادا او في
جسم لو تفككت اجزاؤه لسارت كالغبار او كان له شعور بذلك بل يبطل حيوته وحركته كالانسان اذا دار على
نفسه والثاني فيما يقع التفاوت بين الحركتين باضعاف اضعاف حركة البطيء كحركة القمر والشمس فيما اذا كان
نقطة محاذاة القمر من الفلك الرابع عند ابتداء حركتها منطبقة على مركز الشمس بقدر قوس من ذلك الفلك
لا يبقى لهم مهرب من الاول الا الاعتذار بالفاعل المختار وتعلق ارادته بتفكيك اجزاء الرحى تارة والصاقها
اخرى جملة بان ارادة الباري اجل شانا مما نتصوره ثم من العجايب ان يعطي اجزاء الدوامة والرحى وهما جسمان
جماديان من الفطنة والالهام حتى علم الابطأ منها انه ينبغي ان يقف حتى ينزل بسمته عن الاسرع وعلم مقدار
الوقفة من الزمان بحسب نسبة التفاوت بين المسافتين للاسرع والابطأ وكيفية انضباط هذه النسبة في ازمنة
السكنات في كل جزء جزء من الاجزاء الدوارات على حوالي الدواير ولا يتيسر للصوفية المرتاضين عشر من اعشار
اعشار هذه الفطنة مع دعواهم الكشف والكرامات بل لا يتيسر لانسانين قصدا موضعا واحدا احدهما اقرب
منه من الاخر وارادا ان يلتقيا معا الى ذلك الموضع ويماساها دفعة واحدة اذ لا يعلم الاقرب منهما انه يجب
ان يقف في حركته ولا يعلم الابعد انه كيف ينبغي ان يسرع حتى يكون وصول كل منهما موافقا لوصول صاحبه
ومن الثاني بان عدم شعورنا بالسكون في المتحرك للطافة ازمنة السكون جهل بانه اذا كانت نسبة زمان
السكون الى زمان الحركة كنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطيء لزم ان يكون زمان الحركة الطف بكثير
من زمان السكون فينبغي ان لا نحس بالحركة اصلا ولا اقل من ان نرى تارة متحركا واخرى ساكنا ومما يؤكد
فساد قولهم انه يلزم وجود المعلول بدون العلة في حركة الشمس وسكون الظل ووجود العلة بدون المعلول فيما اذا
فرضنا بئرا عميقا بالف ذراع مثلا ونصب في منتصفها خشبة شد عليها طرف حبل طوله خمسون ذراعا وعلى طرفه الاخر
دلو ثم شددنا قلابا على طرف حبل اخر طوله خمسون ذراعا وارسلناه في البئر ووقع القلاب في الحبل

الأول على طرف المتعقد في الخشبة أو حوزناه فيكون ابتداء حركة القلاب من الوسط والدلو من الأسفل معاً وكذا
انتهاؤهما الى رأس البرق فقد قطع الدلو مائة ذراع والقلاب خمسين مع ان حركة القلاب من تمام علة حركة الدلو
فلو كان له سكنات في خلال حركاته لزم وجود المعلول بدون علته التامة **فصل** في تقرير شبه المثبتين للجزء
ومبنى حججهم وكشف الغشاوة عن وجه المقصود بإزالتها اعلم ان مبنى حجج القائلين بالجزء الفرد ان الجسم
ان لم يتناه القسمة فيه فيستوي الجسم الاصغر كالخردلة والاكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في عدم نهاية
القسمة ويلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناه ضرورة ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه وهذا
مما يندفع بان الجسم المفرد لاجزء له بالفعل بل بالقوة وعدم التناهي بالقوة يمكن فيه التفاوت كالمئات والألوف
الغير المتناهي وبينهما من التفاوت ما لا يخفى والحاصل انه ليس لاحدهما اقسام ما لم تنقسم واذا انقسما ساوى كل
منهما صاحبه في العدد فكل واحد من الاقسام التي للخردلة اصغر والتي للجبل اكبر وهذا بالغا ما بلغ لا الى نهاية
نعم من ذهب الى ان قسمة الجسم الى الاجزاء الغير المتناهية حاصلة بالفعل كالنظام فهذا نعم الدليل على ابطال
مذهبه واما ما قال بعض الافاضل في هذا المقام من ان المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة
كان مجموعها غير متناه بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا الا ترى ان انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية
بمعنى نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل منها الذراع والجسم انما تقبل الانصاف الى اجزاء غير
متناهية متناقصة فمدفوع بما قيل اذا كان هناك اقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناه منها الى بعض
متناه آخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما لا محالة فاذا انضم اليه بعض بعض مرات غير متناهية يحصل المقدار
الغير المتناهي قطعا والمنع مكابرة واما ان انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح
لو كانت تلك الانصاف بالقوة واما وجودها بالفعل فامر محال والمحال اذا فرض وقوعه فقد يستلزم محالا آخر
وههنا من هذا القبيل على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب يكون متزايدة من الجانب الآخر لكون احدهما
مضايفا للآخر فيكون المجموع المركب منها غير متناه في المقدار على ما اعترف به اللهم الا ان يفرق بين ان يكون تزايد
الاجزاء من جانب اللاتناهي او من جانب التناهي ويقال بلزوم عدم تناهي المقدار في الأول دون الثاني وهذا تحكم محض
بعد ان يكون اعيان تلك الاجزاء باقية بحالها بالفعل في السلسلتين المفروضتين متزايدة ومتناقصة على ان وجود
الاجزاء الغير المتناهية على ذلك الوجه مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما لكونها مترتبة **شبهة**
قريبة المأخذ مما ذكر وهي لزوم تغشية وجه الارض بخردلة اذا قسمت باجزاء ولا يخفى وهنها وتخالفها

فان وجه الارض سطح متناه يمكن ان يحيط به اجزاء متناهية صغيرة الحجم جدا كثيرة العدد شبهة اخرى لو كانت القسمة
تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك المسافة يحتاج الى قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع ابدا ويلزم
ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف الغير المتناهية غير متناه وهذه الشبهة مما ذكروها مرة بقبول النظام
مذهب النظام وبابطاله وهي مردودة لانتقاض مذهب الحكماء وجوابها ان المسافة المقطوعة شيء واحد غير
منقسم اجزاء غير متناهية الا وهما وفرضا لا وجودا وفصلا وكذا الزمان الذي هو مقدار الحركة الواقعة فيها والكلام
وارد على النظام كما مر شبهة اخرى ذكرها ابو ريحان البيروني معترضا على ارسطاطاليس في رسالة ارسلها
الى الشيخ الرئيس وهي انها تبتني على اصل اتصال الجسم وبقوله للقسمة بغير نهاية ان لا يدرك متحرك متحركا في سمت
واحد وان كان المتقدم منهما ابطا كالشمس والقمر فانهما اذا كان بينهما بعد مفروض وسار القمر سارت الشمس في
ذلك الزمان مقدارا اذا سار القمر سارت الشمس في ذلك الزمان مقدارا اصغر وكذلك الى ما لا نهاية له
على انا قد نراه يسبقها ونقل الشيخ الرئيس ان هذه الشبهة مما اوردها الفيلسوف على نفسه واجاب عنه بجواب هو
مما لا يرتضيه الشيخ لانه قال بعد ذلك واما ما اجاب به ارسطاطاليس عن هذه المسألة وفسره المفسرون فهو ضرب
السفسطة والمغالطة وتلخيص الجواب الذي ذكره الشيخ انه ليس يعني بتجزئة الجسم بلا نهاية ان يجزى ايضا بالفعل بل
يعني بها ان كل جزء منه له في ذاته متوسط وطرفان فبعض الاجزاء يمكن ان يفصل بين جزئيه اللذين يحدهما الطرف
والواسطة وبعضها لا يقبل لصغره الانقسام بالفعل ويكون القسمة فيها بالقوة فمن قال ان جزء الجسم متجزئ
بالفعل لزمه هذا الاعتراض ومن قال ان بعض اجزائه منقسم بالفعل وبعضها بالقوة لم يلزمه شيء لان الحركة انما تأتي
على تقسيم المسافة المتناهية في الاجزاء المنقسمة بالقوة واني اقول ان المتحرك ليس لمسافة حركته حد آني موجود ما دام
كونه متحركا فاذا لم يكن لكل من المتحركين المذكورين ما دام كونهما متصفين بالحركة حد معين موجود بل حد توهمي
فكذلك البعد الذي بينهما ليس بعدا معينا شخصيا بل بعدا مطلقا وانما يكون لكل منهما في كل ان فرض حد معين
من المسافة وبينهما مقدار معين منها الا ان وجود الانات في زمان الحركة المتصلة بحسب الوهم فقط فكذلك وجود
حد معين لكل منهما ومقدار مخصوص بينهما نعم وقوع المناطق والتقاطعات والاقطاب في الافلاك مما يجعل
بعض الحدود محصلة بالفعل لا بمجرد الفرض لكن الحدود الحاصلة بسبب وجود المناطق او تقاطع بعضها
ببعض وحصول الاقطاب ومواضع غاية التباعد بين الدائرتين او غاية التباعد بينهما ليست الا عددا متناهيا
بين كل اثنين منهما مقدار وحداني الذات والصفة غير منقسم الا بمجرد الفرض شبهة اخرى اذا دحرجت

الكرة على سمت واحد فی بسیط مستو یکون ملاقاة دایرة منها بخط مستقیم من البسیطة بنقطة بعد اخری وبلزم منه
تجاور النقط وتركب الخط منها وفیه بان مماسة الكرة البسیطة وان كانت فی حال الثبات والسكون بنقطة لا
غیر لکنها فی حال الحركة انما هی بخط غیر قار متدرج الاجزاء فی الوجود وكذا یکون المماسة بینهما فی كل ان فرض بحد
نقطة الان لا الانات حالها فی التحقق والوجود حال النقطة المفروضة فی الخط فان وجود الجمیع بالوهم والفرض لا
بالفعل والفصل فالاستناد لا انه یتجاوز الانات علی تجاور النقط من قبیل المصادرة علی المط الاول اذ التنازع فیها
کالتنازع فی النقط من جهة ان الحركات والازمنة كالاجرام والابعاد غیر مؤلفة مما لا یتجزی وان سبیل الان
من الزمان بعینه سبیل النقطة الموهومة من الخط وان كان الان السیال نسبته الی الزمان نسبة النقطة الجوالة
الی الدایرة والراسمة للخط الی الخط وللناس كلمات عجیبة فی دفع الشبهة هذه فانهم یقولون ان حدبة الكرة والسطح
قوی تماسها بجوهر بینهما صغیر ثم تارة یقولون ان زوال الملاقاة لا یكون الا بالحركة وهی نهایة لا انیة فلزم
تتالی النقاط والانات ثم اذ زوال الانطباق فی الزمان كما ذكرناه وحصول الانطباق بنقطة اخری فی ان بینهما
زمان ولذا استحال الجزء الذی لا یتجزی لا یکون لزوال الانطباق اول فلم یلزم محذور وتارة بان المتحقق لیس
الا نقطة واحدة فلن یلزم تتالی النقاط بل ینعدم نقطة ویتحقق اخری وكذا الحكم فی تتالی الانات وكلا هذین
القولین بعید عن الصواب اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه بان الانطباق الاول فی الان والثانی فی
ان اخر بینهما زمان فیتوجه السؤال بانه یكون کیف یكون الحال فی ذلك الزمان بین الكرة والسطح اهما متلاقیان
او تفارق بینهما بین البطلان وان شئت فافرض الكرة من الحدید وجسم فی غایة الثقل لا یرتفع عن السطح الا بجرّ
خارج فرض عدمه واما الثالث فهو اما بنقط او بخط فان كان الثانی لزم الانطباق بین الخط المستدیر والمستقیم
وان كان بنقط والتلاحق فی النقط لا یكون الا فی ان فینقل الكلام الی الزمان الذی بین ان الملاقاة الاولی وهنا
الان ویعود الشقوق بعینها من راس والكل محال وكذا القول بتجاور الانات كما زعمه المتكلمون فلم یبق مع الا بالاطلاع
علی الحق الذی ذكرناه فی الجواب واما الثانی فلان تجاور النقاط واجتماعها بتجاوزه فی الزمان یكفی للاستحالة
وان لم یكن مجتمعة فی ان واحد فذلك امر مستحیل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار الی ما لا ینقسم ولو بالقوة كما
ذهب الیه محمد الشهرستانی ولما تحاحب ما یقام علیه البرهان من ان المتجددات بحسب الزمان من الحوادث وغیرها
مجتمعات فی الدهر المحیط بالزمان وما معه وفیه فیكون النقاط التی كل منها فی ان مجتمعة فی الواقع علی نعت التجاور
ولان تجاور الانات اللازمة لها علی ما ترى وجرم مستحیل فی ذاته لانطباقها علی الحركة المنطبقة علی المسافة و

المنطبق على المتصل الوحداني لا بد وان يكون متصلا وحدانيا فاذا كان احد المتطابقين متركبا من الافراد المتناهية
الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الاخر ايضا مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تالفه من الجواهر الفردة فكذلك
حكم ما يطابقه من الزمان والحركة شبهة اخرى ان ما يكون خروجه الى الفعل من الانقسامات في المستقبل ان كان
متناهية فتقف القسمة الى ما لا يقبل القسمة اصلا عند فرض وقوع تلك الانقسامات جميعا وان كان الممكن الخروج
الى الفعل عددا غير متناه فيلزم ما يلزم من مذهب النظام وجوابها باختيار الشق الاول والقول بانه وان كانت
القسمة الممكنة الوقوع متناهية الا انها ليست في مرتبة معينة من التناهي حتى لا يقبل الانقسام بعدها وهكذا حال
الزمان والحوادث التي في المستقبل عندهم فانهم ذهبوا الى ان كلما يوجد من الحوادث بعد هذا اليوم عددها
متناه وكذا كلما يحصل من ايام الزمان وساعاتها مقدارها متناه ومع ذلك ما من جملة من الحوادث والايام والساعات
الا ويوجد بعدها حادث اخر ويوم اخر وساعة اخرى فليس معنى كونها متناهية انها تقف عند حد لا يتجاوزه
والمتناهي بهذا المعنى يصح في العرف اتصافه باللاتناهي الا ان كثيرا ما يقع المغالطة باشتراك الاسم بين اللاتناهي
بمعنى عدم الوقوف عند حد وبينه بمعنى عدم النهاية في المقدار او العدد شبهة اخرى ان وجود الاطراف يستدعي
محلا غير منقسم كالجوهر الفرد اما في حكمه والا لكان انقسام المحل يوجب انقسامه وهو محال والجواب بمنع استلزام
انقسام المحل انقسام الحال مطلقا اللهم الا ان يكون المحل محلا من حيث ذاته المنقسمة واما اذا كان المحل هي الذات
المنقسمة مع حيثية جهة اخرى غير مجرد الذات فلا يوجب انقسامه انقسام ما حل فيه الا ترى ان الاضافات
قد تنقسم بانقسام محالها وقد لا تنقسم فالاول عندما يكون عروضها لمجرد الذات المنقسمة وذلك كمحاذاة جسم
لجسم او انطباقها له فتنقسم المحاذاة والمطابقة نصفا وثلثا وربعا وغيرها حسب انقسام الجسم ذي المحاذاة او
المطابقة الى النصف والثلث والربع وغيرها لان مماسة نصف الجسم هي نصف مماسة كله ومماسة ثلثه ثلث مماسة
كله وهكذا والثاني عندنا وذلك يكون عروضها لا لمجرد المقدار كالابوة فانها لا تعرض للانسان الاب
من اجل مقداره وجسميته فقط بل لاجل فعله الفعل الشهوي واخراجه فضلة من بدنه يستعد لصورة من نوعه
وكالابوة فانها تعرض للاب بواسطة انفعال جسم قليل المقدار يصير مادة لبدنه بعد استحالات وتغيرات كثيرة
كما وكيفا عن شخص اخر مثله انفعالا مثل قبول الافراز والانزال عنه وهاتان النسبتان ليستا عارضتين للاب والابن
من جهة جسميتهما فقط حتى يتزايدا بتزايد الجسمين ويتناقصا بتناقصهما حسب انقسام البنية الى الاعضاء فيكون
ليد الاب ابوة بالقياس الى جزء من بنوة الابن التي تكون في يده ليكون الابوة التي في اليد مبدا للاخوة التي

للكل فان ذلك واضح البطلان بل كل من الابوة والبنوة عارضة للحيوان بما هو حيوان اى ذو نفس مقتضية الا
بما ثلة او مجانسة وكون الشئ ذا حياة ونفس ليس مما يوجب الانقسام فكذا ما يتبعه من الاعراض التى يعرض
من جهة الحيوانية فان الحيوانية وان كانت قابلة للتفاوت بالكمال والنقص والقوة والضعف عند بعض
المحققين من الحكماء كما مر ذكره الا ان تفاوتهما فى مراتب الكمال والنقص ليس بازاء تفاوت الجسمية فى العظم و
الصغر حتى يكون الكامل فى الجسم كاملة فى الحيوانية والناقص الصغير فيه ناقصا فيها فيكون الابل والفيل
اتم حيوانية من الانسان والقردة فاذن نقول ان حلول الاطراف بما هى اطراف ليس فى الجسم من حيث جسميته
بل لانتهائه وعدمه ولهذا ذهب جمع الى انها عدمية فالسطح ينقسم فى الجهتين لا فى الجهة الثالثة لان وجوده
انما يحصل بتقطع وقع الجسم من جهة امتداد واحد من امتداداته الثلثة فلاجرم لما كان عروضه للجسم بواسطة
القطع الذى وقع له فى هذه الجهة لم ينقسم فى هذه الجهة لا بالذات لانه من هذه الجهة عدمى ولا بالعرض
بتبعية انقسام الجسم فيها لكون عروضه للجسم ليس من حيث وجود امتداده الحاصل فيها بل من حيث فناؤه وعدمه
فيها ولكن ينقسم فى الجهتين الباقيتين بالذات وبالعرض جميعا اما انقسامه بالذات فلكون ذاته متحصلة من
الجهتين الباقيتين من جهات الجسم عند عروض القطع على الجهة الثالثة له واما انقسامه بالعرض وتبعية المحل
فلان عروضه للجسم ليس لاجل قطع ما سوى الواحد من امتداداته بل لاجل قطع الواحد وبقاء الاخرين والا لكان
خطا او نقطة فلاجرم ينقسم بانقسامه الجسم فى الامتدادين الاخرين واما الخط فينقسم فى جهة واحدة بالذات
وبالعرض بتبعية المحل ولا ينقسم فى جهة اخرى لما بمثل البيان ذكرناه وعلى هذا قياس عدم انقسام النقطة فى
جهة اصلا فاعرف وتدبر وههنا شبهة اخرى كثيرة متفقة المأخذ مشتركة الاصل فى الجواب تركنا ذكرها
على وجه التفصيل مخافة الاسهاب فى التطويل ولان بناء الاجوبة عن الكل على تحقيق الحركة كما سيجئ حيث يجئ حينه
فانتظره منقشا انشاء الله وهى كاستلزام حصول شئ غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائهما من المسافة
وكايجاب حركة النقطة بحركة ما هى فيه لخطوط مثلا تتالى احيانا غير منقسمة وكاقتضاء عدم الان فى ان يليه
تتالى الانات المستلزم لتركب المسافة عن غير المنقسمات وكاستلزام حدوث اللاوصول فى ان يلى آن الوصول
تجاور الانين وكذا اللاانطباق واللامحاذاة وكاستيجاب كون الزمان مركبا من الانات والحركة من الاكوان
الدفعية بكون الحاضر من الزمان امرا غير منقسم مع انفصاله عما مضى وعما سيأتى لعدمهما فاذا عدم وجد آن
اخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وبكون الحركة لا اول لحدوثها لعدم حدوثها فى ان هو مبدأ الحركة والا لكانت

الزمان موجودا في الآن ولا في آن آخر يكون بينهما زمان والا لم يكن ما فرض مبدأ مبدأ بل ينبغي ان يلي آن الأول الذي
هو آخر زمان السكون فيكون معناها الكون الأول في الآن الثاني وكاستلزام اتصال الجسم عدم وجدان
التفاوت بين الحركتين سرعة وبطوءا اذا اتفقتا في الأخذ والترك للكون كل منهما في كل آن يفرض من زمانهما في
اين ما يكون كل واحد منهما مساوية لأين الأخرى واللازم باطل فكذا الملزوم وقد ترتب هذه الشبهة في التزام
مساواة المزدلة للجبل **شبهة اخرى** يلزم منها طفرة الزاوية وهي عقدة عسرة الانحلال واشكال صعب الزوال
مبناها على وجوب الاتصال في المقادير ولا يحصل منها كالزوايا والاشكال تقريرها ان الزاوية المسطحة مقدار
سطحي بين خطين ملتقيان على نقطة وكيفية عارضة للسطح من الجهة المذكورة على اختلاف مذهبي الرياضيين
وغيرهم فيها وعلى اي تقدير لاختلاف بين الحكماء في قبول القسمة بغير نهاية في الجهة التي بين الضلعين والزاوية
قد يكون منفرجة الخطين مستقيمتهما او مستديرتهما سواء وقع تحدبهما او تقعرهما من جهة واحدة او كل منهما
في جهة اخرى مقابلة للجهة التي للآخر وهو اعم من ان يكون جانبا التحدب بينهما موضع الملاقاة او جانبا التقعر
بشرط ان لا يصير في شيء من هذه الصور متحدين في الوضع بحيث ينطبق عليهما جميعا خط واحد والا لم يكن
بينهما زاوية وقد يكون مختلفة الخطين وهي اما ان يكون بحيث وقعت حدبة خطيها المستدير الى الداخل خط مستقيم
بدائرة كزاوية حدثت من الخارج او الى الخارج كما اذا حدثت من تقاطع قطر الدائرة ومحيطها فالاولى مما برهن
اقليدس في كتابه بالشكل الخامس عشر من المقالة الثالثة منه على انها احد من جميع الحادة المستقيمة الخطين والثانية
اعظم من جميع تلك الحادة فاذا تقرر هذا نقول اذا فرضنا منطبقا على الخط المماس تحرك الى جهة الدائرة مع ثبات
نقطة التماس منه حركة ما فاي قدر يتحرك يحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من دون ان
يصير اولا مثلها وهذا هو الطفرة بعينها في الحركة وكذا اذا فرضنا حركة القطر الى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير
تلك الزاوية منفرجة من غير ان يصير اولا مثل القائمة لازدياد ما هو ازيد مما نقصت هي به عن القائمة عليها وكذا
اذا فرضنا رجوع كل من الخطين المذكورين الى موضعه الاول يلزم المحذور المذكور واستصعب كثير من الاذكيا
حل هذه العقدة وذكروا فيها وجوها غير سديدة وتشبث بعض العلماء بان الزاوية من مقولة الكيف ومراتب
الكيف مما يجوز سلوكها على وجه الطفرة وبعضهم ذكر ان هذه الحركة من احد الضلعين ليس في جهة هي بين
الضلعين وهي جهة عرض البسيط الواقع بينهما بل في جهة اخرى هي جهة طول ذلك البسيط والزاوية لا يقبل
الانقسام الا في ما بين الخطين لا في ما بين الراس والقاعدة والنقطة في الجميع ظاهرة وذكر شيخنا وسيدنا

١٠٦

ادام الله تعالى ظله الظليل على مفارق مريديه بادامة وجوده الشريف وعزه الجليل واضاء اشراق نور مستديما
١٠٧
على تنوير قلوب السالكين وتطهير نفوس المستعدين ما يشفي العليل ويروي الغليل بحمد الله وقوته من وجه
وجيه نذكره تبيينا لافادته وتيمنا باضاءته وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين لها اعتباران اعتبار انها سطح
واعتبار انها احيط بمستقيم ومستدير وهي انما يقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط دون الاعتبار
الثاني لان شيئا من الزوايا المستقيمة الخطين لا يمكن ان تساوي زاوية اخرى مختلفة الضلعين وكان العكس
فانه اذا طبق الضلع المستقيم من المستقيمة الخطين على المستقيم من مختلفتهما فاما ان يقع المستقيم الاخر بين
المختلفين او خارجا عنهما اذ لا يمكن الانطباق بين المستقيم والمستدير فلا ينطبق الزاوية المستقيمة الخطين
على مختلفتهما وبالجملة تختلف حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين استقامة واستدارة لانهما من الفصول
المنوعة للخط فكذا للاحاطة من جهة كونه محاطا ولما كانت الحركة امرا متصلا لاتصال المسافة والجسم وقد تقرر
ان الامور المخالفة بالنوع لا يكون بينها اتصال وحداني موجود بوجود واحد فما يقع في طريق الحركة لا بد
وان يكون افراده مراتبه من نوع واحد فشيء من افراد احد المقدارين المختلفين بالماهية لا يقع في مسافة الحركة التي
سلكها اولا ترى ان التزايد بحسب المقدار الخطي لا يتصل ولا يبلغ بحركة في شيء من المراتب مقدارا ما سطحيا وبالعكس
وكذا التزايد في السطح لا يبلغ بالحركة في حدودها الى مساواة جسم ما وبالعكس فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا تحرك
ضلعه وصار اكبر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة في العدد بين المبدأ والمنتهى من ذلك
النوع وهي التي يكون واقعة في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة شيء من افراد النوع الاخر و
لا هي واقعة في مسلك تلك الحركة اصلا فلا يلزم ان يبلغ الزاوية التي هي بين الدائرة والخط المماس والقطر
العمود عليه في الصغر الى مساواة ما هي اعظم الحواد بحث وتتميم وللباحث ان يقول اذا وصفت زاوية
الى زاوية بانها اعظم او اصغر او ازيد او انقص فلا بد ان يصلح ما يجري بينهما قياس الازيدية ان يجري بينهما قياس
المساواة ايضا اذ الاعظم والازيد بالنسبة الى امر لا بد وان يشتمل على مثل ذلك الامر وشيء زايد عليه فالمماثلة
بين المستقيمة الخطين والمختلفة الخطين ثابتة بالامكان وجوابه ان الازيدية كما يقال بالاشتراك الا
او بالحقيقة والمجاز على ما يتحقق بين مقدارين يوجد بينهما عاد مشترك ويبق لهما التشارك والنسبة بينهما الا
عددية رسمت بانها ابية احد المقدارين المتجانسين من الاخر بان يعد هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثا او ربعه
او جزءا من عشرين جزءا منه وهذه هي التي يقتضي التجانس بين المتناسبين ويلزم كون احد مشتملا بالقوة على

الآخر مع شيء زايد وعلى ما يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يتوهم لواحد منهما اي شيء هو من صاحبه وهو لا يقتضي
كونهما من نوع واحد او جنس قريب ولذا عرف ارشميدس الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين
مع ان اختلاف بين الخط المستقيم والمستدير وكذا بين الخطوط المستديرة المختلفة في التحديب بالفصول المنوعة
واما المساواة فلا معنى لها الا المماثلة في المقدار والكمية فلا بد ان يكون المتساويين متحدين في نوع من
الكمية فعلى ذلك قد ظهر انه يصح ان يصير اصغر المقدارين اعظم من الاعظم بعد ان يصير مساويا له كما اذا
فرضنا درجة واحدة من الدايرة ثم يزيد بحركة الفرجار الى ان يبلغ نصف الدور فيصير اعظم من القطر وقد كانت
اصغر منه لا محالة بعد ان يصير وقتا مساوية له فاعرف هذا واما ما لزم من كون سدس المحيط من الدايرة مساويا
لوتره الذي يساوي نصف القطر لكونهما ضلعي مثلث متساوي الاضلاع في البرهان الهندسي فالوتر يكون
ستين جزءا كنصف القطر من اجزاء بها يكون القطر مائة وعشرين جزءا مثل سدس المحيط الذي اجزاؤه ستون اذ الكل
سدس ثلثمائة وستين هي اجزاء المحيط عند الحساب فالوجه فيه ان عدد ستين لسدس المحيط حقيقي ولنصف القطر
وضعي اذ ليست اجزاء القطر بحسب الحقيقة مائة وعشرين بل هي بحسب الوضع عندهم اصطلاحا راعوها هي السهولة
في الحسابات وانما اجزاؤه الحقيقية هي مائة واربعة عشر وكسر فلم يلزم المساواة بين القوس ووترها الا في الوضع
لا في الحقيقة فالمحذور غير لازم وما لزم غير محذور فالقدماء ومنهم ارشميدس اثبتوا بين المقادير المتخالفة الانواع
نسبة بالازيدية والانقصية الصميمين لا بالمساواة فهي تختص بالمفاوتة بين المختلفين بوجه الضم دون المساواة
وساير النسب العددية واشتراط التجانس في النسب مطلقا على ما اشتهر بين المتأخرين تقيد فيما اذا كانت عددية لا
مقدارية اي صميمة **فصل** في ان قبول القسمة الانفكاكية ثابت الى غير النهاية اعلم انه ذهب جمع من القدماء
منهم ديمقراطيس الى ان ما نشاهده من الاجسام المفردة كالماء والهواء مثلا ليس ببسايط على الاطلاق بل انما هي
حاصلة من تماس بسايط صغار متشابهة الطبع في غاية الصلابة غير قابلة للقسمة الانفكاكية بل الوهمية فقط وهذا
ويسمونها اجساما يمتاز هذا المذهب عن مذهب القايلين بالجزء ثم اختلفوا في اشكالها فذهب الاكثرون منهم الى
انها كرات لبساطتها والتزموا القول بالخلاء وقيل انها مكعبات وقيل مثلثات وقيل مربعات وقيل على خمسة
انواع في الاشكال فللنار ذو اربع مثلثات وللارض مكعب وللهواء ذو ثماني قواعد مثلثات وللماء ذو عشرين
قاعدة مثلثات وللفلك ذو اثني عشر قاعدة مخمسات هذا ما نقله الخطيب الرازي وذكر الشيخ في الشفاء انهم يقولون
انها مختلفة الاشكال وبعضهم يجعلها متفقة الانواع وقد قرر بعض المتأخرين الدليل في بطلان هذا المذهب

بان تلك الاجزاء لما كانت متشابهة الطبع باعترافهم جاز على كل منها ما جاز على الاخر وعلى المجموع الحاصل من جميعها
والقسمة الانفكاكية مما يجوز على المجموع فيجوز على كل جزء اذ لو امتنع على الجزء نظرا الى ذاته لامتنع على
المجموع وفيه بحث اما اولا فلكونه مبنيا على تساوي تلك الاجسام في الماهية ولا يجدي اعترافهم بكونها متشابهة
في الطبع اذ غاية الامر فيه ان يحصل الزامهم بذلك فلم يكن البيان برهانيا وللقائل ان يدعي انها مختلفة بالماهية
ولا يوجد جزءان متحدان في الماهية فلم يثبت ان كل جسم قابل للقسمة الانفكاكية فلم يتم دليل اثبات الهيولى فضلا
عن ان يعم واما ثانيا فلان صحة هذا الدليل على هذا التقرير موقوف على تساوي الاجسام المحسوسة ومباديها
التي تركبت منها الاجسام وهو غير ثابت ولا هم معترفون به ايضا لان هذه الاجسام المحسوسة مختلفة الطبايع
بالضرورة فاذا كان مباديها متفقة الطبع جميعا فلم يكن الكل والجزء متفقين في الطبيعة وان كان المراد من
المجموع العدد الحاصل من مجرد الاجزاء المادية من غير ملاحظة الصورة الحاصلة للكل فليس لها حقيقة متاصلة
لها وحدة طبيعية حتى يحكم عليها بانها مساوية لغيرها في الحقيقة ام لا وكانه اخذ هذا الحكم عن قول الشيخ ان
القسمة بانواعها تحدث اثنينية في المقسوم تساوي طباع كل واحد منها طباع المجموع ولم يرد ان المراد منه
القسمة الواردة على الجسم المفرد والا فلا يخفى فساده طلّ غربي مع نور شرقي وليكتف في اثبات هذا المرام
بما ذكر من كلام الشيخ مع ما مر من شرح وا تمام والطباع معناه مصدر الصفة الذاتية الاولية للشيء حركة او سكونا
كان او غيرهما وهو اعم من الطبيعة والمراد من انواع القسمة ما يكون بحسب الفك والقطع او بحسب الوهم والفرض
او بسبب اختلاف عرضين قارين اي ما هو للموضوع في نفسه كالسواد والبياض او غير قارين اي ما هو له بالقياس
الى غيره كالتماس والتحاذي وقد مر ذكر هذه الاقسام والدليل على انحصار القسمة في هذه الانواع ان الانقسام
ان تادى الى الافتراق فالاول والا فان كان في مجرد الوهم فالثاني [illegible] وبما قيدنا الوهم بالمجرد صار
هذا بقسميه قسما ثالثا والا فهو من قبيل الانقسام سيما ما يكون بحسب العرضين الغير القارين وقد اشرنا سابقا
الى التفرقة بين قسميه بان احدهما وهي منشا انتزاعه في الخارج والاخر خارجي عرض لقسميه اتصال اضافي بالمعنى
الذي يعرض لاعضاء الحيوان واستدلال بعضهم على كون الانقسام بهما وهميا بقولهم ان الجزء ما لا ينقسم لا
كسرا ولا قطعا ولا وهما ولا فرضا من غير تعرض لما يكون باختلاف عرضين ضعيف كما لا يخفى لان الغرض منه
تعريف الجوهر الفرد لا ضبط انحاء القسمة وقد ظهر من نفي الانواع المتباعدة في معنى واحد عن الشيء نفي النوع
المتوسط عن ذلك الشيء وكذا انا نقطع بان الجسم الذي بعضه ابيض او وقع عليه الضوء او لاقى ببعضه جسما اخر

لم يحصل فيه الانفصال بالفعل ولم يصر جسمين ثم اذا زال ذلك التحيز او الضوء او الملاقاة عاد جسما واحدا وكذا
قولهم لو كان كل ما يصير المسافة اثنين اقساما بلا نهاية في الخارج بحسب موافاة المتحرك حدودها ثم يعود في ذاتها
متصلة واحدة في نفسها عند انقطاع الحركة فان مرجع سلب الوقوع في الخارج عن التي بالخلاف عرضين
قارين بانضمامها مع التي صح فيها ذلك السلب نوع من التدليس والمغالطة فانا قاطعون بان محل السواد من
الجسم غير محل البياض منه وان ارتفع الوهم والفرض وخصوصا اذا انحصر في باطنه وبان السطح الاسود غير
السطح الابيض وبان الماء الحار غير الماء البارد ثم من الذي قال ان موافاة المتحرك للمسافة متعددة ليلزم تعدد
المسافة بوجه فضلا عن عدم تناهي العدد ومن الذي قال ان للمسافة المتصلة حدودا في الواقع وهل هذا الا
من اغاليط المتأخرين ان الموجود من الحركة في كل وقت جزء غير منقسم وسنعطف اشراق العرفان على تحقيق حقيقة
الحركة والزمان بوجه لم يبق لاحد مجال هذا الهذيان حسب ما وعدناه ان شاء الله ومما يؤكد ذلك تصريح الشيخ
في منطق الشفا بان الانفصال بالفعل وما ذكره في شرح الاشارات من ان الانفصال بحسب اختلاف العرضين انفصال
في الخارج من غير تأدية الى الافتراق يؤيد ما قررناه فمعنى كلامهم ان كل متحيز مما يوجد او يفرض فيه طرفان باحد
اسباب القسمة يتميز كل واحد منهما عن الآخر اما في الوهم او في الخارج يساوي طباع كل من القسمين طباع الآخر و
طباع المجموع المنحل اليهما وذلك لان الاتصال عبارة عن وحدة في الوجود بل هو نحو من الوجود الوحداني والوجود
الواحد لا يعرض لامور متخالفة في الماهية المتحصلة التامة المستغني كل منها في تمام ماهيته عن الآخر بخلاف
المادة والصورة والجنس والفصل المحتاج بعضها الى بعض لنقصانه وابهامه فاذن لا يخلو اما ان يكون
طباع كل جسم من الاجسام الديمقراطيسية يساوي للآخر ولا اقل واحد منها لواحد آخر او يكون الجميع متخالفة
الطباع بحيث لا اشتراك في الطباع بين اثنين اما على الشق الاول فنقول التحام الصفحتين اعني اتصالهما وافتراق
الجسمين اعني انفصالهما اما يجب بمنع ارتفاعهما ام لا وعلى الثاني ثبت المراد من تجويز الفصل والوصل في تلك
الاجسام وعلى الاول فلا يخلو اما ان يكون الامتناع لامر ذاتي او عرضي لازم او مفارق فان كان الثاني فكذلك
لان المطلوب بمهيد اثبات الهيولى كما سيظهر وهو انما يثبت بامكان شيء منهما وان لم يقع بعد في الخارج لمانع
لازم كالفلك او مفارق كالصغر والصلابة في بعض الاجسام التي سماها الرياضيون المحسوس الاول لا يحتمل
القسمة عند الحس وبازائه الزمان الذي يقطع فيه الحركة ذلك الجسم وهو المحسوس الاول من الزمان عندهم
كما ذكره العظيم افلاطون في كتاب النواميس الالهية وهو الزمان الذي اذا تحرك المتحرك كالنقطة الجوالة

او الحابطة به دائرة عظيمة او خطا طويلا يراهما الحس مجتمعي الاجزاء معا وان لم يكن كذلك في الواقع وان كان الاول
فيجب ان يكون نوعه محصورا في واحد والمفروض خلافه واما على الشق الثاني فنقول تلك الاجسام وان تخالفت
بحسب الطبايع والصور الا ان الجسمية المشتركة بين جميع الاجسام مهية نوعية متحصلة في الخارج وانما تختلف
افرادها من حيث هي افرادها بامور منضمة اليها من خارج وقد مر في مباحث المهية بيان الفرق بين الجسم
بالمعنى الذي هو مادة الانواع وبين الجسم بالمعنى الذي هو جنس فالفصول عوارض خارجية منضمة بالقياس
الى المعنى الاول ومقومات داخلة مضمونة بالقياس الى المعنى الثاني فجسمية اذا خالفت جسمية اخرى كانت بامور
خارجية سواء كانت جواهر صورية او اعراضا واما جسم اذا خالف جسما اخر مباينا لها في النوع كانت بامور داخلة
وعدم الفرق بين هذين المعنيين مما يغلط كثيرا وبالجملة لا شبهة في ان الصورة الامتدادية وهي تمام حقيقة
الجسم بما هو جسم في جميع الاجسام امر واحد نوعي محصل ومقتضاها فيها واحد وما يجوز ويمتنع لها في بعض
الافراد يجوز ويمتنع في الكل فح لو كان الالتحام بين الجزئين المتصلين مقتضى ذات الطبيعة الامتدادية
يلزم ان يكون الاجسام والامتدادات كلها متصلا واحدا ولو كان الانفكاك بين الجسمين المنفصلين ذاتيا
لها لم يوجد شيء من تلك الطبيعة متصلا واحدا بل لم يتحقق ضرورة بطلان والجواهر الفردة لا في العين
ولا في الوهم ضرورة بطلان والجواهر الفردة مع استحالة وجودها من افراد تلك الطبيعة بحسب مفهوم
الاسم وشرحه فهذا تقرير البرهان على ان القسمة الانفكاكية لا تقف عند حد في شيء من الاجسام من حيث
الجسمية ولا حاجة الى دعوى التشابه في الاجسام سواء كانت الدعوى مقدمة برهانية او مسلمة عند الخصم
كما في الاقيسة الجدلية ولذلك اكتفى الشيخ ببيان واحد في اثبات القسمة في الاجسام الديمقراطيسية والفلكية
وجعل المانع عن الانقسام في الفلك لانه نما وفيها ذايلة وجعل [illegible] ان خارجا عن الطباع المشترك
وان كان المانع في الفلك داخلا في جوهره بما هو نوع خاص من الجسم لا بما هو جسم فقط وكلما لزم المانع له فيه
او دخل فيه فمن حق نوعه ان لا يكون الا شخصا واحدا لم ينقسم مخلص اخر لو قطع النظر عن تشابه الاجسام
المتصلة لتم البرهان لان النظر في جسم مفرد وقبوله للتبعيض الوهمي يوجب ان يقبل الجزء المقداري ما
يقبله الكل وبالعكس لتشابه الكل والجزء فان من الحقيقة الامتدادية وما يطابقها ايضا ان اجزاؤها المقدارية
من ذاتها فللكل وجود بالفعل وتشخص عيني وللجزء وجود بالقوة وتشخص وهمي بحسب المهية المشتركة
ان يعرض لاحدهما ما يعرض بالاخر وبالعكس فليجز ان يكون المتصل منفصلا والمنفصل متصلا

جزء الجسم لمزم ان يصح مقدار كمقدار الفلك الكل فلم يبق فرق بين الجزء والكل ح كلية الكل يمنع ان يكون
مقدار الجزء مثله فهذا من ضروريات تعين الكل كلا والجزء جزءا والا فالبناء لكان جايزا من حيث الطبيعة
ق فما تقول في الفلك من حيث كونه فلكا حيث امتنع الفصل على اجزائه لا على المجموع ح ليس للفلك بما هو
فلك جزء مقداري لان طبيعة المنوعة لجوهره امر وحداني سار في الجسم فالمقسوم بحسب الفرض مادة الفلك
لا فلكيته كما ان المقسوم من الحيوان مادته لا حيوانيته وههنا شبهة مشهورة اعيت الفحول في حلها هي ان نفي
الاستدلال على استعمال لفظ مشترك بين المعنيين بمعنى واحد في الموضعين فيكون مغالطة لا دليلا وهو
ان ما يقبله الاجسام الديمقراطيسية واجزاؤها ليس الا انفصال الافطرار وانفصال الاحلقيا وما يقاس عليهما
من تجويز التحام الاجسام وانفصال الاجزاء صفاطانيا وكذا لفظ القبول في الاولين بمعنى الاتصاف الذي
يجامع الفعلية لانها في اللزوم وفي الاخيرين بمعنى الاستعداد المتجدد الذي لا يجامع الفعلية فمقتضى اطراد
حكم الطبيعة الواحدة في جميع الجزئيات هو جواز الانفصال والوصل في كل من تلك الاجسام بحسب القطر
والانفصال والتعدد في اجزائها كذلك ولا يكفي ثبوت هذا المعنى في تمهيد اثبات الهيولى بل لا بد من التوسل
فيه الى امكان طرو الوصل بعد الفصل او الفصل بعد الوصل فان المحتاج الى الهيولى في كل موضع الامكان
الاستعدادي المغاير للفعلية في الوجود دون الامكان الذاتي المجامع لها فيه لا في ضرب من ملاحظة العقل
واعتباره كما ستعلم انشاء الله وقد اجاب شيخنا واستادنا سيد اعاظم الاعلام وسند اكابر الكرام ضاعف
الله قدره بان قبول القسمة الوهمية مساوق لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى نفس طبيعة الامتداد وان
منع عنها مانع لازم او زايل اذ لو امتنع الانفكاك عليه لذاته لكان فرض الانقسام فيه من الاوهام الاختراعية
لم يكن ح فرق بين فرض الانقسام فيه و فرضه في المفارقات الذوات ولا شك ان فرض الانقسام الوهمي
من المعاني الانتزاعية خصوصا اذا كان منشاه اختلاف عرضين بحث وكشف هذا منقوض بالزمان
فانه عندهم متصل قابل للقسمة الوهمية غير قابل للقسمة الانفصالية والجهة توهم القسمة وان سلم كونه مساوقا لتجويز
وقوعها في الخارج لكن تجويز العقل وقوع امر لا يستلزم امكانه الذاتي فضلا عن الاستعدادي اذ ربما جوز
العقل شيئا في بادي النظر ثم اذا قام البرهان ظهر خلافه ثم اذا لم يكن ممتد قابلا للانفكاك الخارجي لا يلزم ان
يكون توهم القسمة فيه كتوهم القسمة في المجرد لظهور الفرق بينهما بان هذا ممتد وذاك خارج عن جنس الامتداد
وما لا امتداد ولا وضع له لا يكون تقدير القسمة فيه اختراعا محضا من العقل ثم ان لابطال هذا المطلب دلايل

اخر ان احدهما وجود التخلخل والتكاثف الحقيقيين في الاجسام كما يدل عليه التجربة في القارورة الضيقة الرأس
المحذاة به للماء بعد المص الصادح في النار بعد السد مع كون الخلاء محالا وثانيهما ان كلا من تلك الاجسام
لو كان بسائط الطبيعة واحدة كانت كرية الاشكال لما يجيء فيحصل بينهما فرج خالية والخلاء محال وان كان مركبا
من اجسام مختلفة الطبايع لكن متصلة واحدة متداخلة فاية اجزاؤها يكون متداعية الى الانفكاك والرجوع
الى احيازها واشكالها الطبيعية فيلزم ما لزم اولا من وقوع الخلاء **الفن الثاني** في البحث عن حال الهيولى
مهية وحقيقة وفيه فصول **فصل** في الاشارة الى مهية الهيولى من جهة مفهوم الاسم واثبات وجودها
وتحقيق انيتها بحسبه ما انكر احد له ادنى تمييز ان في الاجسام شيئا يتوارد عليه الصور والهيئات ولها جميعا
يتعاقب عليها الاستحالات والانقلابات ولا يحتاج الجمهور في اثبات وجود امر يصدق عليه مفهوم هذا
الاسم اعني المادة القابلة لوجود هذه الحوادث واللواحق وزوالها فان كل من له استيهال مخاطبة علمية
يعلم ويعتقد يقينا بالفكر او الحدس ان التراب يصير نطفة والنطفة يصير جسد انسان او حيوان والبذر يصير
شجرا والشجر يصير رمادا او فحما واذا قيل انه خلق من الماء بشرا ومن الطين حيوانا لا يجب اما ان يفهم من هذا القول
ان النطفة باقية نطفة والطين طينا ومع هذا فهو بشر وحيوان حتى يكون شيء في حالة واحدة نطفة وجسد
انسان او طينا وحيوانا واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حدث
حيوان او انسان فما خلق الانسان من نطفة ولا الحيوان من طين بل ذلك شيء بكليته وهذا شيء اخر حصل
حديثا بجميع اجزائه واما ان يكون الجوهر الذي كان فيه الهيئة النطفية او الطينية بطلت عنه تلك الهيئة وحصل
فيه هيئة انسانية او صورة حيوانية والقسمان الاولان باطلان عند الكافة وليس مما يعتقدهما العامة و
لذلك كل من زرع بزرا لينبت شجرة منا او نوى ليكون له ولد يعم [illegible] وغيره بانه من مائه ويحكم على
الزرع بانه من بزره وعلى الفرخ بانه من بيضه او لا ترى انه لا يحصل في الزراعة من البر غير البر ومن الشعير غير
الشعير ولا في التوليد من الانسان غير الانسان ومن الفرس المحض غير الفرس ومن الحمار غير الحمار ومن المزدوج
من القسمين غير المزدوج من صفات كل منهما ثم ان جحد جاحد وعاند معاند لا يلتفت اليه العاقل الفطن بل يكذبه
بمجرد الحدس الانساني ومثل هذا الانسان يكذب نفسه في احكام كثيرة الا انه لا يستحيي عن نفسه ومن لا
يستحيي عن الله لانه اقرب اليه من نفسه فظهر ان الهيولى من حيث المفهوم لا خلاف فيها لاحد بل وقع الاتفاق
بين العقلاء مع افتراقهم في الآراء على ثبوت مادة يتوارد عليها الصور والهيئات الا انها عند الاشراقيين

ومن ثمة نفس الجسم الذي هو امر واحد لا تركيب فيه عندهم بوجه من الوجوه فمن حيث جوهريته يسمى جسما ومن
حيث اضافته وقبوله للصور والمقادير يسمى مادة وعند المشائين من يجد عندهم جوهر ابسيط يتقوم بجوهر
اخر يحل فيه يسمى صورة تحصل بتركيبهما جوهر وحداني الحد قابل للمقادير والاعراض والصور اللاحقة وهو الجسم
فالجسم عندهم مركب في حقيقته من الهيولى ومن الاتصال القابل للابعاد الثلثة وعند اصحاب ديمقراطيس اجسام
متعددة بسايط غير قابلة للفصل وعند هؤلاء اخرهم المتكلمون على تشعبهم وتكثرهم هو الجواهر الفردة التي يتقوم بها
التاليف فيحصل الجسم فالتاليف عندهم بمنزلة الصورة عند المشائين الا انه عرض لا يقوم بذاته بل بمحله والصورة
جوهر يقوم بذاته ويتقوم به محله الذي هو الهيولى نعم من زعم ان الامتداد الجسماني عرض في المادة والجسم مركب
من الهيولى والاتصال العرضي يكون مذهبهم اشبه بمذهبه من مذهب المشائين ويبقى الفرق بينهما بان تقوم
جوهرية المحل في الوجود يكون عنده بما سماه صورة وعند هؤلاء بذاته مع اتفاقهم على تقوم الجوهر المركب بالعرض
القائم بالجزء الاخر ثم بحسب المهية ويكون المحل شخصا واحدا عنده اشخاصا متعددة عندهم ونسبة مذهب
المتكلمين الى هذا المذهب كنسبة مذهب ديمقراطيس الى مذهب الاشراقيين لان هذين مشتركان في عدم
جسمية الهيولى مع جوهريتها وقبولها للانقسام ومفترقان في فعلية الاقسام وعدمها وذانك مشتركان في
جسميتها ومفترقان في كون الاقسام جميعها حاصلة بالفعل او بالقوة والهيولى عند المشائين استعداد محض
وعند غيرهم ذات وجهين قوة من وجه وفعل من وجه وستعلم ان جوهرية الهيولى لا يوجب كونها امرا بالفعل
محصلا فان قلت المذكور في كتب المعتزلة ان مبادي الجسم عند النظام واصحابه هي الوان وطعوم وروايح ونحو
ذلك من الاعراض فلم يكن هيولى الاجسام عند المتكلمين كافة جوهرا قلت نعم الا ان هذه الامور عندهم جواهر
لا اعراض وتقرير هذا المذهب على ما هو مذكور في كتبهم ان مثل الوهميات والعقليات كالاكوان والتاثيرات
والاراء والاعتقادات والالام واللذات وما اشبهها كلها اعراض لا دخل لها عندهم في حقيقة الجسم
قطعا واما الالوان والاضواء والطعوم والروايح والاصوات والكيفيات الملموسة من الحرارة والبرودة و
غيرها فعند النظام ومن يتبعه جواهر بل اجسام حتى صرح كما هو المنقول عنه بان كل امر من ذلك جسم لطيف مركب
من جواهر مجتمعة ثم ان تلك الاجسام اللطيفة اذا اجتمعت وتداخلت صار الجسم الكثيف الذي هو الجماد واما
الروح فجسم لطيف هو شيء واحد والحيوان كله من جنس واحد وعند الجمهور كل هذه الامور اعراض الا ان
الجسم عند ضرار بن عمرو والحسين النجار مجموع من تلك الاعراض وعند الاخرين جواهر مجتمعة محلها تلك الاعراض

ومنها محقق وجد قريب من زماننا هذا شخص من المشتغلين بالبحث كان مصرا على ان الماء رطوبة متراكمة وان
الارض يبوسة متراكمة وهكذا ساير العناصر وهذا اشنع مما نسب الى النظام وما وقع في بعض الكتب كالمواقف
وغيره من ان الجسم ليس مجموع اعراض مجتمعة خلافا للنظام والنجار ليس على ما ينبغي والصواب ان يذكر مكان
النظام ضرار على ما في ساير الكتب وربما يوجه كلام المواقف بان الكلام فيما هو جسم اتفاقا والنظام يجعله
مجموع اعراض ويسميها جواهر بل اجساما فهو يوافق النجار ويخالف القوم في المعنى الا ان الاحتجاج عليهما بان
العرض لا يقوم بنفسه بل لا بد من الانتهاء الى جوهر يقوم به وعليهما بان الجواهر متماثلة والاجسام مختلفة فلا يكون
جواهر لا يلائم هذا التوجيه ولا ينطبق على راي النظام حيث يزعم ان كلا من تلك الامور كالسواد مثلا جسم
مؤلف من جواهر متماثلة في انفسها قائمة بذواتها وان لم يكن متماثلة بجواهر الاخر كالحلاوة او الحرارة مثلا مع
بهذا يظهر ايضا ان الاحتجاج بان الاجسام باقية والاعراض غير باقية لا ينهض عليه مع ان بقاء الاجسام غير
مسلم لديه واما الجواب بمنع تماثل الجواهر فجدلي لا يأتي على مذهب المانعين حتى لو قصدوا الالزام لم يتم الكلام
بل الاولى بان الاجسام بما هي اجسام متماثلة عند الحكماء والمتكلمين لان ذلك مناط اثبات الصور النوعية عندهم
واثبات الفاعل المختار عند هؤلاء والقائل بالاختلاف انما هو النظام وما اسخف ما في كلام صاحب المواقف
تايد مذهب النظام واصلاحها الفاسد وترويجها الكاسد ولن يصلح العطار ما افسد الدهر من انه لا محيص
لمن يقول بتجانس الجواهر عن ان يجعل جملة من الاعراض داخلة في حقيقة الجسم فيكون الاختلاف عائدا اليها
وكانه لم يفرق بين التجانس بحسب المفهوم والتركيب الذهني وبين التماثل في الوجود والتركيب الخارجي وعلى تقدير
التركيب العقلي والاتحاد الجعلي فقد دريت ان المميز الفصلي لا يجب ان يكون مهية مندرجة تحت مقولة عرضية
ولا جوهرية فالاجسام اذا اتحدت مع ساير الجواهر في الجوهرية ذهنا [illegible] ان الجوهر جنسا لها عقلا فلا بد من
امتيازها بفصول يتحد معها في الوجود ويكون كل منها جزءا عقليا لا اصل له [illegible] الطعوم والروايح
ليث كك واما اذا اتحدت الاجسام بعضها مع بعض والجواهر بعضها مع بعض اتحادا نوعيا اذ كان كل منها
مركبا من الجوهرية او الجسمية مع امر اخر على اختلاف راي الحكماء والمتكلمين حتى يكون التركيب خارجيا وجنسية
الامر المشترك جسما كان او جوهرا اذا وضع بضرب من الاعتبار على الوجه الذي اشرنا اليه من تضيير المادة الخارجية
جنسا مع كونها متحدة الحقيقة خارجا وعقلا باعتبار فلا يلزم الا دخولها في حقيقة بعض الانواع بما هي انواع
كما هو مذهب الاشراقيين من يقوم الاجسام النوعية بالاعراض لا في حقيقة الجسم بما هو جسم كما هو مذهب النظام

فان مذهبه انها محض الجواهر فكيف يوجه بما ذكره الا العجب كيف ذهل عنها في توجيه مذهبه واصلاحه من
الوقوع في ورطة اخرى وهي عدم بقاء الاجسام من انتفاء الشيء بانتفاء ما يتقوم به وهو جملة الاعراض
الغير الباقية باعترافه وقد اشار اليه بقوله ولذلك ان الاعراض لا تبقى والجواهر باقية فلو لم تكن الجواهر
مختلفة بذواتها لما كانت الاجسام المختلفة محض الجواهر المجتمعة بل مع جملة من الاعراض وح يلزم عدم بقائها
لعدم بقاء الاعراض وهل هذا الا تناقضا في الكلام **فصل** في الاشارة الى ماهية الهيولى عند المحصلين
من المشائين قد عرفوا الهيولى بانها الجوهر القابل للصورة وهو بحسب الظاهر منقوض بالنفس لانها جوهر
قابل للصور فالاولى ان تقيد الصورة بالجسمية ومنهم من قيد التعريف بكون القابل بحيث لا معنى له الا
القابلية وفيه خلل لا لما ذكره الشيخ الالهي في المطارحات على ما سنذكره بل لان في النفس جوهرا هيولانيا
لا معنى له الا القابلية لانه استعداد محض نحو المعقولات الصورية كما سنحققه وليس هو نفس النفس لان
النفس بما هي نفس صورة كمالية للمادة الجسدية فلا يكون استعدادا نحو الكمال العقلي لاستحالة ان يكون امرا واحد
بما هو واحد فعلا وقوة وان كان بالقياس الى شيئين ولا ان يكون صورة لامر ومادة لامر
وان كان الامران متغايرين وذلك لان اتصاف الشيء بمتخالفين وبالاضافة الى امرين انما يجوز ويصح اذا لم يكن
ذلك الشيء حقيقة محض حقيقة احد المتخالفين وفيما نحن فيه كذلك اما الهيولى فانها محض القابلية والاستعداد
عند المشائين واما النفوس والصور فانها فعلية في انفسها متعلقة بالقوة والاستعداد مشوبة بهما بسبب
وجودها بوجود الهيولى الخارجية عن ذاتها وعلى ذلك بناء مذهبهم في تركب الجسم المطلق من الهيولى والصورة
واما ما اورده الشيخ الالهي في اوايل طبيعيات كتابه بان القابلية واستعداد القبول ليسا امورا جوهرية بل ينبغي
ان يتحقق القابل في نفسه حقيقة حتى ينسب الى امر اخر ويضاف اليه انه قابل لامر اخر وحامل الصور ليس نفس
الاستعداد فان الاستعداد هو استعداد لشيء له في نفسه حقيقة بل لا يمنع ان يكون الجوهر الحامل للصورة
ربما يسمى هيولى باعتبار القبول كما ان النفس تسمى نفسا باعتبار تدبيرها للبدن فيكون هذه الاضافات اجزاء
لمفهوم الاسم لا للحقيقة الجوهرية ففيه بحث لان نسبة القابلية والاستعداد الى الهيولى كنسبة الفاعلية
والايجاد الى الباري تعالى فكما دل البرهان على ان سلسلة التأثير ينتهي الى مؤثر يكون بذاته مؤثرا والا لهاد
ليست الهيئة وتأثيره بصفة زائدة والا لكان مفتقرا في اتصافه بتلك الصفة الى امر ينضم اليه والى الهيئة
سابقة على هذه الالهية وهو ممتنع لافضائه الى لزوم التعدد او التسلسل الباطلين بالذات كما سنحقق في مقامه فكذلك

سلسلة الحاجة والافتقار الاستعدادي ينتهي الى شيء ذاته محض الفاقة والافتقار وكان معنى عينية الصفات
في الموجود الاول جل اسمه ليس ان المفهومات الاضافية التي لا وجود لها الا في العقل هي عين ذات الشيء الذي
هو صرف الوجود المجهول الكنه بل معنى ذلك كونه بذاته منشأ الحكاية تلك الصفات ومنشأ الانتزاعها عقلا كما انه
منبع الموجودات الاشياء خارجا فكذلك حكم عينية الاستعداد للهيولى فانها عبارة عن جهة فقر الاشياء وقصورها
في الوجود العيني كما ان الامكان الذاتي عبارة عن جهة فقر الذوات وقصورات المهيات بحسب تقومها في مرتبة
الذات والمهية ولا يذهب على احد ان كون الشيء بحسب جوهر ذاته متعلق الوجود بغيره لا يوجب كونه من مقولة
المضاف بالذات لان المتضايفين مفهومان ذهنيان كليان تعقل كل منهما مع الاخر وليس كذلك حال الوجودات
العينية اذ كان بعضها مستحيل الانفكاك عن الاخر والا لكان جميع الوجودات داخلة تحت جنس المضاف بالذات
وليس كذلك بيان ذلك ان الجاعل بنفس ذاته جاعل والمجعول بنفس جوهره مفاض وبالجعل البسيط مجعول فالكائن
بنفس حقيقته المقدسة فياض للاشياء مع ذلك تعالى عن ان يكون واقعا تحت جنس وفصل عن مقوله جنس المضاف
الذي هو اضعف الاعراض واما النفس في نفسيتها فان كانت بجوهرها متعلقة الوجود بغيرها تعلقا شوقيا تدبيريا
ما او حلوليا كان حالها ما ذكرنا من حال الوجودات المتعلقة بغيرها بالذات وان كان نحو العلاقة مختلفا وان
كانت النفسية جائزة الزوال والانفكاك عنها فقياس ارتباطها على ارتباط الهيولى بغيرها قياس بلا جامع واما قوله
قدس سره بعد ذلك ولا يجوز ان يتقوم الامر الجوهري حقيقته بنفسه متقومة بالقوة والاستعداد او هو نفس الاستعداد
فان جزء الجوهر من جميع الوجوه لا يصح ان يكون عرضا والا لم يكن الشيء جوهرا محضا بل مجموع جوهر وعرض
فالجواب ان كثيرا ما يعبر عن حقائق الفصول الذاتية بلوازمها العرضية كما مر ذكره غير مرة وهذا من باب تعريف
القوى بافاعيلها الذاتية فالقوة الفاعلة يعرف بفعلها والقوة الانفعالية يعرف بانفعالها [illegible]
ان تعريفنا العقل بادراك المعقولات وتعريفنا القوة الحيوانية بالاحساس والتحريك والقوة النباتية بالتغذية
والتنمية كلها مما اقيمت مقام الحدود وان كانت المذكورات بظواهر مفهوماتها اعراضا نسبية لكن
الفصول الحقيقية هي ما يعبر عنها بهذه الامور التي علاماتها ولوازمها اذ لا يمكن الحكاية عنها الا بهذه
اللوازم فكذلك الحال في الهيولى وسائر القوى الانفعالية من حيث انها انفعالية والسر في الجميع ان انحاء
الوجودات البسيطة لا سبيل الى معرفتها الا باللوازم او بالمشاهدة الاشراقية وان ذا الحد المنطقي المركب من
الجنس والفصل ليس الا المهية الكلية النوعية وربما يكون الوجود نحوا بسيطا والمهية اللازمة له مركبا.

حدها مركبا من جزئين كل منهما داخل في المهية خارج عن ذلك الوجود الا انها بجزئيه حكاية عن حقيقة ذلك الكون
الا انها بجزئيه حكاية عن حقيقة ذلك الوجود لازمة مرتبه فيضطر الانسان الى ذكرهما عند الاشارة اليه
فيؤلها حد ذلك الوجود اضطرارا مع ان الوجود مما لا حد له فقد حقق الشيخ هذا في الحكمة المشرقية وقريب منه
ما اورده قدس الله نفسه في كتاب المباحثات جوابا عن مثل ذلك الاشكال حيث قال ههنا سؤال وهو انه ان كان فصل
الهيولى هو الامكان والهيولى جوهر وفصول الجواهر جواهر فيجب ان يكون الامكان جوهرا وهذا يبطل هذا و
ان لم يكن الامكان فصله ولا اثر لانه فقد كان قبل الامكان ممكنا لانها لا ينفك عن الامكان والجواب
عن هذا ان فصل الهيولى لا يعرف لان الهيولى من حيث هي هيولى مجردة ليس ممكنا ولا غير ممكن بل يلزمه الامكان
معناه انه اذا عقلت عقل معها الامكان فلا ينفك عنه انتهى كلامه وهو كما يظهر عند التعمق عين ما ذكرناه
اذ غرضه ان الهيولى لكونها جوهرا بسيطا وفصول البسايط الوجودية يكون بحيث لا يمكن التعبير عنها الا
بلوازمها المنتزعة عن حاق حقيقتها عند ما تصور في الذهن ولو بحسب التقدير والهيولى ليست حقيقتها فوق
الحقايق وامكانها الاستعدادي كما يدل عليه برهان وجودها هذا الامكان تمام ذاتها وكمال حقيقتها من
حيث هي قوة الصور الجوهرية كما ان الحركة كمال ما بالقوة من الاوصاف العرضية من حيث هو بالقوة فيها وانما
ما اعترض ثالثا بقوله والاستعداد لا يكون حاملا لما هو استعداد له كيف وقد قيل ان الاستعداد للشي لا يبقى
مع حصوله فاذا كانت الهيولى هي الاستعداد او جزؤها الاستعداد للصورة فلا يبقى مع الصورة وكلامنا في
حامل الصورة فجوابه ان وحدة الهيولى كما تحقق وحدة مبهمة لان لها في ذاتها استعداد كافة الصور و
الاعراض وكلما خرج منها الى الفعل بطل ما بحسبه من الاستعداد فلم يكن الهيولى استعدادا لذلك لغيرها ولهذا
قيل ان وحدة الهيولى جنسية [illegible] واولوا كلامهم ومن قال من الحكماء ان هيولى عالم العناصر واحدة بالتشخص
بان غرضه ان الهيولى لها تشخص حصل لها من الهيئة العارضة من الصور والاعراض جملة ولا شك في ان مجموع
الجواهر والاعراض شخص واحد وتحقيق ذلك ان الهيولى في ذاتها لكونها امرا عقليا وحدة كوحدة عارضة
المعقولات المشتركة بين الحقايق المتكثرة النوعية في الذهن عند ملاحظة العقل اياها واحدة في الذهن متخصصة
بتشخصات العقل فحال الهيولى في وحدتها الشخصي العقلي كحال الاجناس في وحدتها الذهني الاشتراكي وكثيرا
ما صرح الشيخ واترابه ان المحل الذي للمركبات استعداد لوجود الفصول ومع ذلك اتصافه ببعض الفصول لا يبطل
استعداده لساير الفصول وذلك لان وحدته مبهمة يجامع الكثرة كما ان تخصصه لا يابى العموم والاشتراك فكذلك

حكم الهيولى في كونها استعدادا فانها ليست استعدادا واحدا بل في كل مرتبة تقترن بصورة تصير استعدادا لها
لصورة اخرى وايضا الحكماء فرقوا بين القوة والاستعداد بوجوه ثلثة ذكرها الشيخ الرئيس في بعض رسائله
وذلك لان القوة تكون على الضدين بالسوية فان كل انسان يقوى على ان يفرح ويحزن الا ان منهم من هو مستعد
للفرح ومنهم من هو مستعد للحزن وكذلك الحكم في الغضب والخوف وساير الانفعالات ولان القوة ما يكون
بعيدة والاستعداد يكون قريبا والقوة يتفاوت شدة وضعفا والاستعداد لا يكون الا واحدا هو القوة الشديدة
وبالجملة الاستعداد استكمال القوة بالقياس الى احد المتقابلين فالهيولى الاولى هي بالقوة كل شيء وبعض ما يحصل
فيها تعوقها عن بعض فيحتاج المعوق عنه الى ازالته وبعض ما فيها لا يعوق عن بعض اخر ولكنه يحتاج الى ضميمة
اخرى حتى يتم الاستعداد وهذه القوة هي قوة بعيدة واما القوة القريبة فهي التي لا يحتاج الى ان يقارنها قوة فاعلية
قبل القوة الفاعلية التي ينفعل عنها فالشجرة مثلا ليست بالقوة مفتاحا بل يحتاج الى ان يلقاها اولا قوة فاعلة
ذات ناشرة ثم ناحتة ثم بعد ذلك تهيا لان تنفعل من ملاقاة القوة الفاعلية المفتاحية فيصير مفتاحا فظهر ان
الهيولى ليست استعدادا واحدا نحو صورة واحدة حتى يبطل ذاته بوجود تلك الصورة بل هي قوة مطلقة لجميع الصور
وليست في ذاتها واحدة بالعدد بل بالمعنى وليست ايضا جوهرا مستقلا في الوجود حتى يكون وحدتها وحدة معينة
بل هي في وجودها تابعة لوجود صورة مطلقة تحصل طبيعتها المطلقة تحصلا واحدا بالعدد مستقلا في الوجود و
يقيمها مقيم عقلي شخصي وان اردت ايضاح ذلك فانظر الى حال البدن كيف يصحبه قوة مستمرة للهيئات والصور المتبدلة
للاعضاء وغيرها واستعداداتها المتعاقبة فلم يزل يلزمه ما دام في هذه النشأة نقص ويحييه قوة مستمرة نحو الاستكمال
طورا بعد طور وحالا بعد حال بحيث يتبدل فيه جميع الصور التي للاعضاء والاشباح ومع ذلك محفوظ الوحدة الشخصية
للصور المطلقة وللاستعداد المطلق بنفس شخصية باقية من اول العمر الى اخره [illegible] عليه حال عالم العناصر في [illegible]
الشخصية ووحدة هيولاها الى اخر الدهر مع تبدل الصور وتعدد الاستعدادات وسيجيء فضل ايضاح في مباحث
الآخرة ان شاء الله ومن هناك يظهر خطاء جماعة من المتأخرين كالعلامة الخفري وغيره زعموا ان الهيولى متحصل واحد
يتوارد عليه الصور والهيئات مثلوها بالبحر والصور بالامواج ولو عكسوا الامر لكان يشبه ان يكون اولى فان وجود
الهيولى تابع لوجود الصورة فكيف يكون المتبوع متعددا والتابع بما هو تابع واحدا شخصيا وقد برهن على ان
ما بالفعل مطلقا متقدم على ما بالقوة واما القوة الجزئية فهي متقدمة على الفعل الذي هي قوة عليه وكل قوة عليه
فكل قوة تابعة لفعل متقدم وهي امكان لفعل متقدم عليه فيضاف اليه فالقوة الرجولية تابعة لصورة الطفولية

مقترنة بها والقوة على الطفولية تابعة لصورة المنوية والقوة عليها تابعة لصورة الدموية والقوة عليها تابعة لصورة
الغذاء وهكذا متعاقبة الى ان ينتهي الى صور البسائط ثم يعود الى الصورة المركبات تارة اخرى بغير وسط او بواسطة تردد
من بسيط الى بسيط حتى ينتهي الى المركب فلا يزال الاستعدادات تابعة للصور بوجه والصور تابعة للاستعدادات
بوجه اخر كالمد والجزر للبحر والطلوع والغروب للفلكيات والقبض والبسط للضوء واما النقض على التعريف الذي ذكره
للهيولى اي الجوهر القابل للصور الحسية بان من الصور الجسمية ما ليست بحسية سيما صور الافلاك فانها غير محسوسة
فالجواب ان المراد منها ما يقبل الاشارة الحسية وان لم يكن ادراكها باحدى الحواس الظاهرة واطلاق الحسي على ما يقابل
العقلي شايع كثير ولاحد ان يورد في تعريف الهيولى بدل الحسية الجسمية فنقول الهيولى جوهر قابل للصور الجسمية
ثم نعرف الجسم بانه جوهر من شانه ان يقصد بالاشارة الحسية او يمكن فيه فرض ثلث متقاطعات على التقاطع العمودي
كما مر **فصل** في اثبات الجوهر الهيولاني لما ابطل المذاهب القائلة بانفصال الجسم الى اجزاء لا تقبل القسمة المعتدا
اصلا جوهرية كانت كما عليه المتكلمون تبعا لعبارات بعض من تقدم عهدا افلاطون وارسطو من الفلاسفة قبل
نضج الحكمة وتمامها او عرضية كما عليه النظام والضرار والنجار او لا تقبل الفكية فقط دون غيرها كما راه بعض اخر
مثل ديمقراطيس واصحابه ثبت ان حقيقة الجسم غير خارجة عن اتصال ومتصل في نفسه كما هو عند الحس قابلة للانفصال
وليس انفصاله واتصاله تباعد الاجزاء وتجاورها بل زوال الوحدة او حدوث الانفصال وزوال الانفصال وحدوث
الاتصال وبالجملة مثل هذه الحقيقة لا بد ان يكون وحدتها الشخصية هي نحو اتصالها ومتصليتها كما ان وحدة العدد
وتشخصها ليست الا انفصالها وتعددها وكما ان بطلان كثرة العدد يبطل هويتها الانفصالية فبطلان وحدة
الاتصال في الجسم يبطل هويته الاتصالية فاذا تحقق للجسم اتصال وتحقق قبوله للانفصال وتحقق ان القابل ومالم
يجب بقاؤه ووجوده مع المقبول ... نفسه لا يبقى مع الانفصال لما علمت ان الوحدة مقابلة للكثرة فلو لم يكن في
الجسم شيء يقبل الانفصال لكان اما ان يقبل الاتصال مقابله ضده او عدمه واما ان يكون الفصل اعداما للهوية الاتصالية
بالتمام وايجادا لهويتين اتصاليتين اخريين من كتم العدم من غير ربط يجمع الذات بين هاتين وتلك وكذا عند التحام
الهويتين متصلة واحدا لم يكن قابل غير الاتصال يقبل الاتصال يلزم ان يقبل الشيء نفسه او يكون الوصل اعداما للهويتين
واحداثا لهوية واحدة من غير جامع بين هذه وبين تينك والاولان باطلان بالضرورة وكذا الثاني للفرق الضروري
بين الفصل وبين اعدام جسم بكليته واحداث جسمين اخريين وكذا بين الوصل واعدام جسمين واحداث جسم ثالث
كماء الكوز يجعل في كيزان او ماء الكيزان يجعل في جرة فذلك الامر الباقي في الحالين هو المراد بالهيولى وهو مستعد

محض لیس فی نفسه هویة اتصالیة لیمتنع طریان الکثرة والانفصال علیها مع بقائها بحالها ولا هویة انفصالیة کالوحدات
الجوهریة او غیر الجوهریة لیمتنع طریان الوحدة والاتصال علیه بل وحدتها واتصالها بحلول الصورة الاتصالیة فیها و
کثرتها وانفصالها بطریان الانفصال علیها فاذا ظهر لك انه فی مراتب الموجودیة بالفعل هو الوجود الاتصالی والانفصالی
الذین لا اجامعیة لشیء منهما بالقیاس الی نفسه واجزاء ذاته وان الوجود الانفصالی لما کان ادون منهما مرتبة فی الخسة
والقصور فلم ینل من منبع الوجود الا مرتبة انزل من ان یتصف بالجوهر من دون حامل یحل ذاته جسما برهن علی استحالة
جوهریة الافراد الانفصالیة وبطل کون المنفصلات والاحاد الوضعیة موجودا مستقلة والموجود من الموجود العددی
لیس الا اعراضا قائما بغیره وان المتالف من الوحدات لا یستحق الا نحوا عرضیا من الوجود وکذا الغیر القار من المقادیر لا
ینبغ الا الوجود العرضی کما سنحقق فظهر انه لا ادون منزلة من الجواهر الصوریة الا الهویة الاتصالیة الجسمیة ولا شك
ان مادة الشیء وجودها انقص من ذلك الشیء کیف ونسبتها الیه نسبة الشیء الی التمام وقد فرغنا من تحقیق هذا فی
مباحث العلل الاربع فما ظنك بامر یکون مادة یکون صورتها اضعف الصور فهل الا قابل محض لا حظ لها من
الفعلیة فمثل هذه المادة یجب ان یکون حقیقتها قوة متقومة بفعل ما ای فعلیة کانت ومادة متحصلة بتعین ما ای
تعین کانت حتی انها تستتم مهیتها بالفصل کما تستتم بالوصل وتتقوم بالکثرة کما یتقوم بالوحدة وتبقی مع الفساد کما تبقی
مع الکون وتقبل الخیر کما یقبل الشر وانما یحصل الاستمرار والبقاء لها لانها لازمة لمطلق الصورة المحفوظ نوعها بتعاقب
الاشخاص بابقاء مقیم قد یبقی بدیم عنایته عالم الاجسام وصورها وتوابعها اللازمة ویحفظ انواعها بتوارد افرادها
ویبقی وجوداتها وجزئیاتها ویجبر نقصاناتها وشرورها وآفاتها ونقایصها بتعقیب امثالها واشباهها **ابحاث**
تحقیقیة قال صاحب البصائر وهو ابن سهلان الساوجی معترضا علی الحجة المذکورة وان الانفصال عدمی والعدم
لا یحتاج الی قابل یقبل والا لکان فی العدم قوابل موجودة غیر متناهیة بقرون [illegible] الاشیاء ودفع بان الانفصال ان
کان عبارة عن حدوث هویتین اتصالیتین فذاك وان کان عبارة عن عدم الاتصال فلیس [illegible] الاتصال منفصلة
حتی یکون العقل منفصلا والنقطة منفصلة بل لابد مع ذلك من اضافة الی محل یبقی معه وله استعداد ما یقابله
فکان البصر مضافا الی محل وعضو یتصور بصورة المرئی ویقبل قوة بها یرتسم الالوان فکذلك العمی الذی هو بطلان
تلك القوة عن العضو القابل نوعا او شخصا وکما لا یقبل السواد البیاض بل محله کذلك لا یقبل البصر العمی بل محله فعلی
هذا القیاس لا یقبل الانفصال بل محله وقد علمت ان قابل الاتصال لکونه محض القابلیة بکیفیة اقل جهة تشبها بها
لو ورود الاشیاء علیه لغایة عریه فی ذاته عن الصور فنسبته الی الانفصال والاتصال وزواله وعوده کنسبة واحدة فقبل العود

ثم العود ثم العود بخلاف غيرها من القوابل التي لصورها بصورها المقومة اياها الموجبة لاستعدادها وقبولها
لما يحتاج الى مزيد تاثير من مؤثر قوي ليفعل به وينتقل من احد المتقابلين الى الاخر بل ربما يفعل من احد الطرفين
بحيث يبطل استعداده للعود او للطرف الاخر كالمصور بصورة نمائية فلا اثر منها وكالمصور بصورة فلكية او كوكبية
لا ضد لها ولا ند ولا فساد يعتريها الا على نحو الفناء المطلق كما هو عند اشراقيي الملة والحكمة فليس حال الهيولى الاولى
من هذه الجهة بالقياس الى الوصل والفصل حال العين بالقياس الى البصر والعمى وحال الانسان بالقياس الى العلم و
الجهل **بحث اخر** قالوا سلمنا ان الانفصال يحتاج الى قابل ولكن قابله نفس الجسم وهو الهيولى الاولى لا غيرها وتيما
انا نبهنا على ان الاتصال المقوم للجسم ليس ما يتبدل عليه كالابعاد الثلاثة المعينة وامتداداتها فانها اعراض لا تخل بتبدلها
الجسمية بل بكميتها التعليمية واما الاتصال المقوم للجسمية فمتى زال لم يبق جسم كان اولا حتى يقبل الانفصال فالقابل
له معنى مباين للجسمية فثبت ان الاتصال ليس نفسه هو الجسم توضيحه على نمط ثاني الاشكال ان الجسم قابل للانفصال وليس
الاتصال نفسه قابلا للانفصال فليس كل الجسم هو الاتصال نفسه وفي قوة هذا الكلام ان الجسم لا يعقل الا بالاتصال و
كل ما هو كذلك فليس الاتصال خارجا عن حقيقته القول القياسي فظهر من هذا القول ان الاتصال غير خارج عن حقيقة الجسم
ومن السابق انه ليس كل حقيقته فكل ما ليس خارجا عن حقيقته شيء ولا كل حقيقته فهو جزؤه فالاتصال يكون جزء الجسم
فاذا ثبت هذا لزم ان يكون الهيولى غير الجسم نفسه فبطل ان يكون القابل للانفصال نفس الجسم بل جزؤه فله جزء اخر غير الاتصال
فتركب حقيقة الجسم عن الاتصال وما يقبله فيكون الاتصال صورة جوهرية والقابل مادة جوهرية وهذا هو المرام
بحث اخر ان بناء الحجة المذكورة على تركب الجسم من جوهرين على وجود الاتصال الذي هو بمعنى الممتد الجوهري ونحن
لا نرى في الجسم الا الاتصال الذي قيل انه من فصول الكم وما سواه ممنوع اذ القدر الذي ثبت من نفي الجواهر الفردة ليس
الا حصول اشارة الاتصال والامتداد [illegible] للابعاد واما ان الامتداد نفس حقيقة الجسم او جزؤه فلم يثبت وما قيل من
انك اذا شكلت الشمعة باشكال مختلفة تغيرت ابعاده مع بقاء اتصال واحد فغير مسلم فان الشمعة المتبدلة الاشكال لا تخ
عن تفرق اتصال وتوصل بعد افتراق فالمطولة اذا جعلت مستديرة يجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة والمدورة اذا جعلت
مستطيلة يتفرق فيها اجزاء كانت متصلة فاتصال واحد مستمر مع تفرق الاتصال الاول وتوزع الامتدادات غير صحيح وتوجيه
اخر نقول ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود منه بعد زوال الانفصال الاول في عرضيته فان الجسم عند توارد
الانفصال والاتصال عليه باق بهويته ونوعيته لا يتغير فيه جواب ما هو وكل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو عن شيء فهو عرض
فالاتصال الذي يبطله الانفصال عرض ويوجد اثر الكم المتم في الجسم امتدادا جوهريا هو الصورة الجسمية وامتدادا عرضيا

هو المقدار التعليمي والامتداد من حيث هي الامتداد حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع لهذه
وجوه يشترك جميعها في نفي الامتداد الجوهري عن الجسم وهي في الحقيقة يرجع الى انكار الصورة لا انكار الهيولى وقد
مر ان صاحب التلويحات ذهب الى ان حقيقة الجسم مركب من جوهر قابل وامتداد عرضي هو نفس المقدار المسمى بالجسم
التعليمي بناء على تجويز تقوم الجوهر الجسماني من جوهر وعرض قائم به ولكن يجاب عن اشكالاته عن قبل الشايعين اما عن الاول
فبان الجسم من حيث هو جسم لا يتصور بعقد قابلية الابعاد الثلثة على نعت الاتصال ولهذا احده بها ولو لم يكن متصلا
في مرتبة ذاته لم يصح قبوله للمقدار كما سبق من البيان المنقولة عن الشيخ في الحكمة الفارسية وحاصلها ان نفس ذات
الجسمية بما هي هي لو لم يكن متصلة واحدة في حد جوهريتها بل كان اتصالها من قبل العارض لكانت بحسب وجودها
اما مما الف من الجواهر الافراد متناهية او غير متناهية او يكون من قبيل المجردات عن الاحياز والابعاد والجهات وعرضها
الاتصال وقابلية الانفصال او لحقها التعلق بالابعاد والجهات وكلا الشقين باطل فبقي ان يكون الجسم في حد حقيقته
وذاته فقابلية الجسم للابعاد انما يتصور اذا كان متصلا باتصال ثابت له في حد نفسه وثابت للجوهرية في حد نفسه
يكون اما تمام ذاته او جزءها وجزء الجوهر جوهر فيكون الاتصال جوهرا ولقائل ان يقول ان هذا الكلام انما
يتم لو ثبت ان تقوم الجوهر بالعرض ممتنع ولم يتم برهان بعد على استحالة تقومه بعرض هو احد جزئيه القائم بجوهر هو
جزؤه الاخر كالجسم عند القائلين بتركبه عن الهيولى وعن امتداد عرضي يقوم بها فذلك الامتداد وان كان معتبرا
في حقيقة الجسم عندهم لكنه عرض الا انه لا يتوقف نحو يجري الكلام الى جزئه الجوهري فيلزم ان يكون ممتدا في حد نفسه
مع قطع النظر عن عروض الامتداد له لانا نقول هذا بعينه وارد عليكم منقوض بالهيولى التي اثبتم فان الهيولى عندكم
متصلة باتصال يرد عليها من قبل الصورة فهي في حد ذاتها غير متصلة ولا منفصلة واما قولكم لو لم يكن الجسم
في حد ذاته متصلا واحدا يلزم ان يكون اجزاء لا يتجزى كما يستفاد من عبارة الشيخ في الحكمة العلائية او التجرد عن
الاحياز والامكنة فهو ايضا مشترك الورود والجواب عن الموضعين ان عدم اتصال الشي في نفسه لا يوجب له
التركيب من المنفصلات الافرادية ولا يستلزم فيه التجرد عن الاحياز والامكنة في الواقع بل خلوه عن الاتصال بحسب
مرتبة ذاته بمعانه وانما يلزم ذلك لو وجب خلو الشي عن الاتصال والمقادير والابعاد خلوه عنها بحسب الواقع وليس
كذلك لو نعم اتصال مادة انفصال يقابله في الواقع لا امتناع تجرده عنه فقد ظهر ان قابلية الابعاد لا يوجب ان
يكون القابل متصلا في حد نفسه هذا لكنا نجيب عن ذلك بان هذا الذي ذكرتم من حكاية كون الشي متصلا
في نفس الامر غير متصل في مرتبة الذات ولا منفصل ولا متحيز ولا متجرد انما يصح اذا كان ذلك الشي مما لا قوام له

بنفسه وانه في مرتبة نفسه بل يكون نفسه مع نفسه بالقوة والامكان ويكون ذاته استعدادا محضا متحصلا بما يقترن
متصلا باتصاله ومنفصلا بانفصاله وهذا مما يوجب الاعتراف بكون الجوهر الذي ليس في نفسه متصلا ولا منفصلا
هيولى متقومة بالاتصال الواحد او الانفصال المتعدد غير مستغنية عما يجعلها متصلة او منفصلة في نفس الامر فيكون
الاتصال الجوهري صوريا تتقوم الهيولى بوحدته عند الاتصال الواحد وبكثرته عند الانفصال المتعدد حتى لا يلزم
خلو الهيولى في نفس الامر عن التجسم والتحيز ولا كونها مع قطع النظر عن الصور اما جواهر افرادا او امرا مفارقا لكون
مرتبة ذاتها على تقدير جوهرية الصورة متاخرة الوجود عن تحقق وجود صورة ما فجوهرية الاتصال الصوري وتقوم
الهيولى بها يوجبان لا يكون للهيولى مرتبة في الواقع يكون بحسبها عارية عن الاتحاد والابعاد اما لو كانت الهيولى متجوهرة
بذاتها مع قطع النظر عن الاتصال ويكون الاتصال عرضا قائما بها غير مقوم لها بل مقوما للجسم فقط كما زعم صاحب التلويحات
فالمحذور لازم لا يندفع له وهذا هو الذي حداهم الى اثبات جوهرية الصورة فقد ثبت بهذا البيان ان الحال قد يكون
جوهرا وينزع الامر ايضا في ما ادعيناه من انه لو لم يكن امتداد جوهري في الوجود لم يكن لشيء من الكميات المتصلة والقا
القائم عن القائم وجود اصلا فتذكر على بصيرة في هذا الامر واما الجواب عن الاشكال الثاني فبان بقاء جسم واحد
شخصي بشخصيته عند […] الاتصال والانفصال غير صحيح بل الصحيح خلافه وبقاؤه بنوعه لا ينافي جوهرية الاتصال
قوله كل ما لا يتغير بتغيره جوانب فهو عرض كلام مجمل يفتقر الى ما منه والحق ان كل ما يتغير بتغيره جوانب ما هو عن
شيء مع بقائه بحاله الشخصية ولو بحسب ذاته وهويته فهو من عوارض حقيقته واما اذا تبدل بتبدله الشخص الى
شخص آخر فهذا انما يصح كونه من الذاتيات والجسم اذا طرء عليه الانفصال لم تبق هويته الشخصية بحالها بل تنعدم وتحدث
بدلها هويتان اخريان او لا ترى ان استمرار طبيعة نوعية جوهرية مع توارد اشخاصها وانحفاظ جوانب ما هو فيها
[…] دل جزئياتها لا يدل على كون […] خاص اعراضا ما ذكره انما يدل على كون الاشخاص والمشخصات امورا
عرضية للطبيعة فان كل ما يتبدل بتبدله نحو ما هو فهو عرضي بمعنى محمول خارجي لا انه عرض بمعنى المفتقر في
تقومه الى الموضوع ورب عرضي لشيء يكون جوهرا في نفسه كما سلف فكل واحد من الاتصالات الشخصية عرضي
لمهية الجسم ومع ذلك الجسم متقوم بطبيعة الاتصال مهية والهيولى متقومة بها وجودا وهذا شان الجواهر الصورية
كما يجيء واما الجواب عن الاشكال الثالث فهو من وجهين الاول انا لا نقول ان الامتداد والاتصال طبيعة واحدة و
مفهوم واحد بل نقول ان ههنا اشتراكا لفظيا اطلق تارة على مفهوم جوهري هو كفصل مقوم لمهية الجسم مقوم مقسم
لجنس الجوهر واخرى على مفهوم عرضي هو بمنزلة فصل مقسم لجنس الكم والثاني ان الامتداد وان كان مفهوما واحدا

الا انه قد يوخذ طبيعة مطلقة من غير تخصص بحد معين و مساحة معينة وهو بهذا الاعتبار مقوم للجسم بحسب
التقرر و محصل للهيولى بحسب الوجود وقد يوخذ متخصصا بحد معين ممسوحا بمساحة كذا وكذا متناهيا او
غير متناهية لو صح غير المتناهي في المتصلات وهو بهذا الاعتبار عرض خارج عن حقيقة الجسم اذ يتغير ها و تعين
تشخصها عند تبدل الاشكال على الشمعة مثلا لا يتغير الجسمية المعينة وان يتبدل مقدارها المعين لكن اقول
مرتبة ممسوحيتها لانها امر كلي محفوظ عند تبدل خصوصيات ابعاد الشمعة وانها يتغير المساحة بالتداخل والتكاثف
الحقيقيين وتحقيق الكلام في هذا المرام بحيث لا يتوجه اقدام الاوهام باغاليط الاوهام الموسوسة لعقول
الانام يحتاج الى بيان حقيقة الجسم يعني التعليمي بالمعنى الذي هو من عوارض الاجسام وكمياتها وامتيازها عن
الاتصال الجوهري الداخل فيها من حيث القوام اعلم انهم اختلفوا في حقيقته وتشعبوا الى اقوال فاحدها انه عرض
متصل يمكن فيه فرض الخطوط الثلثة على وجه التقاطع بالزوايا القوائم ويكون اتصاله غير اتصال الجوهر الممتد
فعلى هذا يكون في الجسم متصلان احدهما صورية جوهرية والاخر صفة عرضية ويكون احدهما كما والاخر
متكما به واحدهما قابلا للقسمة العقلية الكلية غير متعينة الابعاد والاخر قابلا للقسمة الوهمية الجزئية متعينا
في ابعاده الثلثة ممسوحا بمساحة معينة لكنهما متحدان في الوضع والاشارة الحسية ولا يخفى فساده لورود ذلك
الاشكال عليه وثانيها انه متصل بالذات ويكون به ممتد الجسم الطبيعي بالعرض وهذا مردود بما علمت
ان الجسم في مرتبة ماهيته متصل و فصله الذي يمتاز به عن الجواهر الغير الجسمانية ليس الا مفهوم قولنا قابل للابعاد
الثلثة وعلمت بالبرهان انه لولا الاتصال الجوهري في الموجودات لما صح لشيء من الاشياء الموجودة صفة الوحدة
الاتصالية ولما صدق على شيء حمل المتصل لا بالذات ولا بالعرض وثالثها انه مجموع الامور الثلثة هي الطول والعرض
والعمق للجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست بصفة الكثرة موجودة في الجسم والجسم التعليمي من الموجودات الخارجية اتفاقا
ورابعها ان في الجسم اتصالا واحدا منسوبا الى الصورة الجسمية بالذات والى مقدارها التعليمي بالعرض ثم اما
ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتداد الجسم وتحدد انبساطه في الجهات فلزم ان لا يكون من مقولة الكم واما ان يراد
به الصورة الجسمية ماخوذة مع التعين المذكور محيثة بالحيثية المذكورة فكان له اتصال بالذات لا بامر خارج
عن ذاته بل من جهة اشتمال ذاته على الصورة الجسمية ويشبه ان يكون هذا هو الذي اختاره المحققون ويوافقه
كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلام تلميذه في التحصيل وتوضيحه ما افاده بعضهم ان ليس في الجسم الا ممتد واحد
في الجهات فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات على الاطلاق بدون تعين امتداداته تعينا في القدر وتحصله مقداريا

سواء كان مقدارا مطلقا او مقدارا مخصوصا فكان بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا وان اعتبر من حيث هو متعين
ما مقدارا ثابتا كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر من حيث هو متعين بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا واورد
عليه انه لو كان لا يكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وقد
اجيب عنه بما حاصله ان المفهوم المركب من الجوهر عند القدماء والعرض وان لم يكن عرضا اذ لا يكون المحل الا
لكن المركب من معنى الجوهر عند مثبتي الهيولى حيث اخذوا الموضوع في تعريفه بدل المحل والعرض يجوز ان يصدق
عليه تعريف العرض فيكون عرضا اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة وحيثيتها العرضية مندرج تحت
مفهوم العرض فان الهيولى وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعا لاحتياجها في التقوم اليها لكنها
بالنسبة الى المجموع المركب منها ومن العرض يكون موضوعا لاستغنائها عن المجموع من حيث هو مجموع وفيه بحث
لان الاشكال ههنا ليس مجرد كون هذا المجموع مما يصدق عليه مفهوم العرض ام لا بل العمدة في الاشكال ان افراد
المقولات ليس بعضها داخلا في بعض وههنا يلزم ان يكون ماهية واحدة مركبا من مقولتين مقولة الجوهر ومقولة
الكم فلم يكن واحدا نوعيا ... حقيقيا بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية ملخص ع ... الحق ان معنى الجسم التعليمي
الشيء الممتد المتعين ... الامتداد بحسب بعد كذا وكذا لذاته اخر حاصلة من تكرار مكعب واحد ومما حكم وليس
كون الممتد جوهرا داخلا في هذا المفهوم اصلا كما ليس داخلا في شيء من المشتقات كونها جوهرا او عرضا من حيث
مفهوماتها وان لم يكن في الوجود منفكا عن احدى الخصوصيتين فهذا الامتداد الذي هو في الجسم اذا اخذ
على الاطلاق يكون مقوما للجسم ومحصلا للهيولى واذا اخذ مقدارا متعينا في جهة وقطع النظر عن كونها جزءا
للجسم او صورة للهيولى لان كون الشيء جزءا للشيء امر اضافي خارج عن مفهوم ذاته وكذا كون الشيء صورة لامر فالتي
... المفهوم عنه داخل في مفهوم ... فيصح للعقل ان يعتبره مطلقا عن هذين الاعتبارين النسبيين فهذا الممتد
المتعين الامتداد داخل ... مقولة الكم بالذات ومفهوم بسيط عن اعتبار دخوله في الجسم وتقويمه للهيولى وليس
مركبا عن المعنى الذي هو مقوم للجسم وعن معنى اخر عرضي ليلزم تركبه عن جوهر وعرض ونظيره ان الابيض
داخل عندهم في مقولة الكيف بالذات كما صرحوا به في مسفوداتهم لا يكون في الوجود الا جسما ذا بياض وليس
هو بالمعنى الذي هو بحسبه نوع من الكيفيات المحسوسة مما دخل فيه الجسمية ولا الجوهرية لا في المفهوم ولا في
الوجود بل مفهومه امر مطلق عن الخصوصيات التي هي غير البياض ووجوده ايضا ليس الا وجود ما ينفعل عنه الحاسة
البصرية بتفرق نورها سواء كان معه جسم ام لا وليس كون الشيء مفتقرا في وجوده الى مقارنة اشياء مهيات د

اسود ومعدات ومقدمات في عالم الحركات مما يوجب له ان يكون وجوده من حيث ذاته مقوما بها بل لو جاز ان
يكون في الوجود بياض مجرد عن قابل الجسم لكان بياضا وابيض بذاته كما ان البياض المفتقر في وجوده الى الجسم
المركب العنصري بياض وابيض بعينه لا بذلك الجسم فبياضية البياض وابيضيته ليست بسبب الجسمية بل وجوده
يفتقر الى حامل يحمله لكونه نحوا ضعيفا من الوجود عرضيا فالجسم الذي له البياض قسم من الجسم مطلقا داخل في مقولة
الجوهر لا محالة واما اذا سقطت عنه خصوصية الجسمية واخذ مجردا ما له البياض فهو قسم من اللون داخل في مقولة
الكيف فهكذا قياس كمية الجسم التعليمي فان الممتد القابل للابعاد اذا اخذ كونه مقوما للجسم يكون من باب الجوهر
واذا اخذ مجردا امتدادا متعينا في الجهات مسوح الابعاد مشترك الحدود في طوله وعرضه وعمقه او بعاد مشترك على
هيئة المكعب فهو من مقولة الكم وهكذا في خصوصيات اشكالها التعليمية مثل الكرة والمكعب والمخروط والاسطوانة
وغيرها فان الكرة بما هي كرة اي مقدار محاط بنهاية واحدة يفرض في داخله نقطة تتساوى الابعاد الخارجة
اليها من تلك النقطة من مقولة الكم وبما هي مستغنية القوام عن الموضوع مستقلة في الاشارة الحسية فهي
من مقولة الجوهر وليس مما يدخل في تقومها الجوهرية ولا في تحصلها الجسمانية [illegible] كونها مستغنية الشكل الكري
ولا مستغنية الامتداد الساجي وقس عليه سائر الاشكال المجسمة على هذا المنوال واشكره في تأييدك لدفع هذا
الاشكال بحث اخر هو ان الجسم لا يخرج عن اتصال الجوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في الجسم متصل سواه و
هو القابل للانفصال لا ما سميتموه مادة ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان ما يبطله الانفصال
هو الاتصال العارض لا الاتصال الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كان قد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا
يستدعي ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص لا يفهمها الكافة من لفظ الاتصال وهو الممتد الجوهري
على اصطلاحهم وقد يطلق على المعنى الاضافي المتعارف بين الجمهور الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين [illegible]
ومتصل به سواء كانا متعددين في الخارج فوجدت او يتوهم فيهما اتصالا او يتصور الجسم المتصل الواحد اجزاء و
فيق عليها انها متصلة بعضها ببعض ان يكون في الجسم الواحد اختلاف عرضين فيق ان محل احدهما متصل بمحل
الاخر ولا شك في عرضية الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون جزء الامر
جوهري محض فللقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الاول نفس الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل هو معناه
الاتصال بالمعنى الثاني وهما يتعاقبان على الموضوع مع بقائه بعينه في الحالين واما ما يرى ان الممتد شيء ذو امتداد
اوما له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فقد مر ان ذلك غير لازم بل الممتد وغيره من المشتقات لا مدخل

في مفهومها غير هذا الاشتقاق ولو سلم فيكون هذا من المجازات اللفظية والاطلاقات العرفية على انه لا
مسرى للحقايق العلمية على احكام الالفاظ اولا ترى انه يقال بعد بعيد وجسم جسيم وخط طويل وليل اليل وغير ذلك
من المشتقات التي لا توجب زيادة ما يشتق منه على ما يحمل عليه فان قيل توارد المقادير المختلفة بالصغر والكبر
على الجسم الواحد اذا تخلخل وتكاثف مع بقائه في الحالين يوجب عرضية المقادير فكيف حكمتم بجوهريتها يجاب بان
وجود التخلخل والتكاثف الحقيقيين ممنوع بوجود الهيولى واثباتهما يتوقف على اثباتها فاذا لم يكن المقدار غير الجسم
المتصل الذي هو تمام حقيقة الجسم فلم يتصور زيادة المقدار ونقصانه من غير ورود مادة عليه او انفصالها عنه
فان زيادة المقدار على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها فمرجع التخلخل والتكاثف حينئذ
الى تخلخل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم وانفصاله عنها واجتماعها لا الحقيقيين اللذين هما حركة واحد جسم
شخصي في المقدارية الى حد زايد على ما كان عليه اولا او حد ناقص عنه فانهما غير ثابتين بالبرهان وانما البرهان
هو المتبع في الاحكام العقلية واما اثباتهما بالقارورة الممصوصة اذا كبت على الماء او بالقمقمة الصياحة اذا وضعت
في النار فهو في غاية الضعف [illegible] وقد شوهد عند الكب الجامات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل لنا
ايضا الى الحكم بان الماء لم يختلط من الهواء بقدر ما ياخذ منها حتى يلزم التخلخل وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق
انه قد جربت رشح بعض الادهان من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف كثيرا من الدهن اشتراك
فان قيل اشتراك الاجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير يوجب مغايرة المقدار للجسم فيتبين لدفعه بما في حكمة الاشراق
من قوله اشتراكها في الجسمية بعينه اشتراكها في نفس المقدارية المشترك بين المقدار الصغير والكبير واختلافها في
المقادير هو بعينها بعينه اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكان التفاوت بين المقدار الصغير والكبير ليس
بشيء زايد على المقدار بل نفس المقدار فكذا اذا بدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت الصغير والكبير بالتفاوت في
المقادير يكون الاختلاف في نفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في
نفس مهية الشيء على ما هو راي الالهيين والقدماء من الرواقيين كما مر ذكره مستقصى واما الجواب من قبل المشائين
فهو انما ياتي باحد الامرين احدهما باثبات المغايرة في التحقق بين الاتصال بالمعنى الذي هو مقوم للجسم وليس عرضا
بين الاتصال بالمعنى الذي هو من مقولة الكم في اثبات هذه المغايرة طرق احدها ان عند طريان الانفصال
ينعدم امر جوهري عن الجسم اما تمامه او احد جزئيه ذلك لان الجسم مع الاتصال الواحد شخص واحد له وجود واحد
فاذا طرء عليه الانفصال وحصل متصلان احدهما ساكن في المشرق والاخر متحرك في المغرب احدهما ابيض و

الاخر اسود مثلا فلا شبهة في ان ذلك الوجود لم يبق بشخصيته بل انعدم وحدث شخصان آخران لاستحالة كون
موجود واحد متحركا وساكنا اسود وابيض والا لزم اجتماع المتقابلين في شخص واحد لكن البديهة يحكم بثبوت
جهة ارتباطية باقية في ذات المتصل الاول وهذين المتصلين الحادثين وما هو الا ما ادعيناه وعنيناه بالهيولى
واذا ثبت وجود جوهر استعدادي يجامع مع المتصل العظيم والصغير ولا يخلو عن متصل ما على سبيل البدلية تقوم تحقق
ان المقوم للمادة ليس الا المتصل مطلقا في اي امتداد كان والمقوم للجوهر المحصل لوجوده لا محالة يكون جوهرا كما ستتضح
بيانه انشاء الله وتحقق ان خصوصيات المقادير مما لا مدخل لها في تقوم الهيولى فثبت عرضيتها وقد مر الفرق المحصل الكل
مما طبيعة من الامتداد الواحد بالمعنى الذي هو جوهر مقوم للجسم ومفتقر اليها الهيولى وبينها بالمعنى الذي هو كمية خارجة
عن ماهية الجسم مستغنية عنها الهيولى وثانيهما اثبات التخلخل والتكاثف الحقيقيين في الاجسام وله دلائل كثيرة سوى ما
ذكره من حديث اتفاق الاجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير والحق ان هذا الدليل ضعيف كما ذكره لقوة ما اورد
عليه عند الانصاف من تجويز الاختلاف بين افراد حقيقة واحدة بالكمال والنقص في اصل الحقيقة سيما اذا كانت
تلك الحقيقة من الحالات الخارجية الراجعة الى انحاء الوجود للشيء فان العدد والمقدار ونظائرها حالات مخصوصة
عارضة لهويات الاجسام ووجوداتها والوجود قد مر انه مما يتفاوت ويتميز بنفس حقيقته من دون انضمام شيء اليه يحصل
التميز والتعين والتفاوت بين افراده وانحائه ولكن انكار الحركة في الكمية بحسب التزيد والتنقص والتخلخل والتكاثف
الحقيقيين لا يخلو عن مكابرة لكثرة الشهادات ووفور العلامات الدالة على وجود التخلخل ومقابله مع ملاحظة
امتناع الخلاء كانكسار القمقمة الصياحة ودخول اللحم في المحجمة بعد المص وبقائه فيه ما دام راسه مسدودا وغير
ذلك من الامور الجزئية التي يجزم العقل عند مشاهدتها باشراق شارق الوجدان من شارق العرفان بان جسما واحدا
يزيد وينقص مقداره وسنعيد القول اليه في موضعه بزيادة توضيح ان شاء الله تنبيه قد ظهر مما سبق ان اصحاب
المعلم الاول واتباعهم كالشيخين فارابي وابي علي ومن يقتفي آثارهم يفرقون بين مفهومي الممتد احدهما الصورة
الجرمية التي معناها الممتد على الاطلاق والاخر المقدار المصحح لفرض الحدود المشتركة بين اجزاء المتصل الواحد وفي
معناه الممتد المتعين الامتداد في الجهات وظهر ايضا ان الاول مقوم للجسم والاخر عرض فيه وان الامتداد بالمعنى
الاول لا يتفاوت بحسبه جسم وجسم وممتد في الجوانب عن ممتد في الجوانب فلا يكون بسببه شيء من الاجسام
صغيرا او كبيرا ولا جزءا او كلا ولا زائدا او معدودا ولا ماسحا او ممسوحا ولا مشاركا او مباينا بخلاف الثاني
ولهذا اشتهر انهم قائلون بالامتدادين الموجودين بوجودين وليس كذلك بل لا يكون على رايهم في الجسم الا ممتد واحد

لكنه اذا اخذ بما هو هو من دون تعين في الامتداد فهو جوهر محض مقوم للجسم ومحصل للمادة واذا
اخذ على التعين الامتدادي المقداري متناهيا كان او غير متناه فيه فهو مقدار مقوم للجسم ولا محصل
للمادة ويظهر الفرق بينهما بما مر منا وباثبات التخلخل والتكاثف في الجسم لا يتبدل اشكال الشمعة واحدة
فان في توارد التخلخل والتكاثف يتبدل نفس المقدار وههنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب انبساطه و
خصوصيات ابعاده الطولية والعرضية والعمقية واما الشيخ المؤيد بالاشراق فهو ممن انكر الممتد بالمعنى
الاول في كتاب حكمة الاشراق محتجا عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان بامتداد
جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليا او جزئيا لا جائز ان يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود
له في الاعيان وما لا وجود له في الاعيان لا يتقوم به الموجود العيني ولا جائز ان يكون جزئيا لانه ان كان
هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره فلم يكن فيه امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي و
اخر جوهري فذلك مح لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف في جواب ما هو فلا يكون
بعض جزئياته جوهرا و بعض [illegible] وكما ثبت عرضية البعض ثبت عرضية الباقي وثانيها انه لو كان في الجسم
امتداد جوهري لكان في كل الجسم وفي جزئه وما في الكل اعظم مما في الجزء فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون
كما مقداريا الزايد مقدار الصورة الجرمية وهو مح وان لم يبق ذلك الامتداد كما كان فهو اذن وثالثها انه اذا
الجسم ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو مقدار لا اتساع فليس في كل الجرم المتخلخل الزايد مقدار الصورة الجرمية وهو
مح وان لم يبق ذلك الامتداد كما كان فهو اذن صار ازيد فالامتداد الجوهري كم لذاته وهو عرض فالجوهر يكون
عرضا قيل في الجواب عن الوجه الاول بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي الطبيعي اخترنا ان الممتد المقوم للجسم العيني
ليس [illegible] هذا المعنى لعدم وجود الكلي بهذا المعنى في الخارج وان اراد به الكلي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وقع
في العقل اخترنا انه [illegible] بعينه وجزئي بتشخص الجسم قوله ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره
قلنا ما ثبت انما هو امر عارض هو تعين امتداده بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا
لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم من عرضيته عرضية ذلك المفهوم اقول لا يخفى ما في هذا الجواب من الوهن و
الفساد اما اولا فلان ماهية المقدار على ما سبق من مختار المحققين فيه ليست مجرد تعين الممتد الجوهري بل
المتصل القابل للقسمة المقدارية الجزئية والحدود المشتركة المعينة واما ثانيا فلان تخصص الشيء على ما حققنا
ليس الا بنحو وجوده الخاص واليه مال كلام بعض المحققين من الحكماء كالمعلم الاول وربما يستفاد من بعض

عبارات الشيخ الرئيس وعند الاخرين من المحصلين اما بذاته كما يراه الشيخ الاشراقي او بارتباطه الى الموجود
الحقيقي كما نسب الى ذوق المتألهين واما باتحاده مع مفهوم الموجود كما ذهب اليه صدر المدققين واما
الاعراض القائمة بالشيء المستتبع اياها بحسب هوية الشخصية فليست بداخلة في افادة التشخص والمتشخصية
عند المعتبرين من الفضلاء الذين يعتد بهم وبكلامهم وانما هي لوازم وامارات للتشخص كما مر سابقا في مبحث
التشخص فالممتد المقوم للجسم العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج له يجب ان لا يكون مناط جزئيته الامور
العارضة له الا بمعنى كونه من اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك الممتد الجوهري جزئيا متعينا في الخارج مع
قطع النظر عن العوارض والخارجيات فلو كان عين المقدار وقد ثبت عرضيته فيلزم ان يكون الجوهر عين العرض
العرض وان لم يكن عين ماهية المقدار بل هو غيره فيعود المحذور الذي ذكره من استلزام ان يكون في الجسم امتدادان
ممتدان متعينان احدهما جوهر والاخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف ما تقرر عندهم وايضا اذا تعين
الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي فهو اما مساو لهذا او ازيد او انقص وعلى كل تقدير يلزم تقدره
بذاته مع محذورات اخرى كاجتماع المثلين والتداخل والتعطل في وجوه الصواب ان يجاب عن الوجه
الاول بما حققناه من ان الامتداد الواحد الجزئي له مفهومان مفهوم كونه ممتدا على الاطلاق ومفهوم كونه مقدارا
خاصا متعينا في الحدود والمساحة فهو بالمعنى الاول مقوم للجسم وبالمعنى الثاني عرضي خارج عنه وكثيرا ما يكون
مفهومات متعددة ينتزع من نحو وجود واحد شخصي بعضها داخل في حقيقة الشيء ذاتي له وبعضها خارج
عنه عرضي له كوجود زيد مثلا فانه بذاته مصداق للانسانية ومصداق لكونه مفهوما وشيئا وممكنا عاما
فلا عجب من ان يكون وجود واحد مما يصدق عليه مفهومان مختلفان بحسب المعنى احدهما مقوم له باعتبار
الاخر عارض له فالممتد من حيث معنى الاتصال الوحداني في اي حد كان مقوم للجسم ومن حيث انه [illegible]
والمقدارية عارض له والتعين في القدر غير معنى التشخص وكذا الابهام فيه غير [illegible] للكلية فان حد مرتبة
معينة من المقدار ربما يوجد في اشخاص كثيرة كل منها يتفق مع الاخر فيها وجسم معين شخصي ربما يتوارد عليه
مراتب متفاوتة في المقدار كما في الحركة الكمية فالامتداد الجوهري اي الممتد بنفس ذاته المقوم للجرم العيني الشخصي
امر متعين الذات مبهم المقادير التي كل منها عبارة عن متعين مقداري والتعين الذاتي لا ينافي الابهام المقداري
وانما الذي ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقداري من حيث كونه كما لا من حيث كونه منبسطا في الجهات على اي
حد كان من حدود النهايات وليس المتصل الجوهري المقوم للجسم ممتدا والمتصل المقداري ممتدا اخر غيرها في

الوجود بل هما متغايران في المعنى والمفهوم وتغايرهما في المفهوم صار موجبا لتوهم ان الحكماء ذهبوا الى ان
في الجسم الواحد ممتدان جوهري وعرضي وجسمان طبيعي وتعليمي واما الجواب عن ما ذكره ثانيا ان الممتد بالمعنى
الجوهري ليس بحيث يتحقق له الكلية والجزئية والكبر والصغر انما هي من عوارض الممتد بالمعنى الذي هو مقدار كيف و
القائلون بجوهرية الامتداد الوحداني اجل شانا من ان يذهلوا عن ان القابل للجزئية والكلية والمساواة وعدمها
والعظم ومقابله ليس الا من مقولة الكم فكون الممتد الجوهري ذا جزء مقداري اول هذه المسئلة واما عن الثالث
فليس معنى الحركة في الكم ولا الازدياد فيه ان يكون للموضوع مقدار معين باق من اول زمان الحركة الى اخره وقد
زيد عليه وضم اليه اخر مثله او ازيد او انقص بل معناها ان يتوارد في آنات زمان الحركة واجزائه العرضية على تمام الموضوع
مقادير متفاوتة كل مقدار يكون بتمامه بدلا عن المقدار الذي كان للموضوع في ان سابق ولاحق فليس في التخلخل
مقدار باق من اول الامر الى اخره حتى ان الزمان الذي يزيد او ينقص ويتبع حاله بل الباقي في تمام الزمان الذي هو زمان
حركة التخلخل مثلا هو نفس المادة مع مقدار ما على سبيل التبادل والمسافة هي خصوصيات هذه المقادير والمبداء
هو مقدار صغير قد بطل بحدوث مبس هذه الحركة والمنتهى هو مقدار كبير قد حدث في اخر ان من الآنات المفروضة لزمان
الحركة وكذا القياس في الاشتداد والتضعف من الحركات الكيفية وقد تحقق ذلك ثم العجب ان هذا العظيم
السائر والبحث النحرير له قد يحقق الامر الذي ذكرناه في كتابه المسمى بالمشارع والمطارحات في صدد العضل
المعقود لبيان الشدة والضعف فكيف وقع منه هذا المقال المغلط الموجب للاضلال حاشاه عن ان يتوهم [illegible] ذلك
بحث آخر معه ثم انه ربما يورد معارضا اوردها بعض المحققين على ما ذكره بانه قد اشار في التلويحات
ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي سماه هيولى ومن الاتصال والامتداد العرضي فيتوقف الامتداد العرضي الذي اختار
انه مقوم للجرم العيني اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل اما الاول فظاهر واما الثاني
فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني في الصورتين اللتين ذكرهما فان كان المقوم هو الامتداد الذي
ثبت عرضيته بالتبدل وليس في العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء الجرمية وان كان للجرم
امتداد عيني باق واخر زائل فذلك لا يتم لانه ليس فيه امتدادان عرضيان جزئيان فما اجاب عن هذا المبحث فمثله جواب
عن دليله غاية ما في الباب ان المعنى الثاني هو جوهر عند الحكماء وعرض عنده واقول ههنا فرق دقيق يجب التنبيه
عليه وهو ان فرق ما بين نحو تركب الشيء كالجسم الطبيعي من مادة وصورة عند المشائين وبين تركبه من موضوع وعرض
عند صاحب التلويحات وعند تحقق هذا الفرق بين نحوي التركيب في المذهبين للقائل ان يقول بقاء الجرم العيني

المتقوم من جوهرين يتقوم كل منهما بالاخر مع تبدل احدهما الذي هو الاتصال الجوهري غير صحيح عند صاحب الفطرة
الصحيحة على ان الجوهر العيني المتقوم من جوهر هو في الحقيقة تمام ماهية الجسم بما هو جسم وعرض هو من معيناته ومتنوعاته
فانه لما لا استحالة عند العقل في بقاء مركب بعينه ببقاء احد جزئيه بالعدد وبقاء الجزء الاخر لا بالعدد بل بالمعنى و
النوعية بورود الامثال المتبادلة وذلك لانحفاظ وحدة الشخصية العددية بانحفاظ وحدة احد جزئيه بعينه فما
ذكره هذا المعارض المحقق لا يصلح للمعارضة لوجود الفارق المذكور وليس لقائل ان يقول ان هذا العظيم التحرير
قد اعترف بوجود الامتداد الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يتاتى له الاستدلال على نفيه لانا نقول ذلك
الامتداد معنى اخر ان هذا المقدار مقداري عند الحكماء وهو عين الامتداد المقوم للجسم عندهم لا عرض عندهم وهو
عنده وقد مر مرارا ان للممتد معنيين احدهما صورة مقومة للجسمية عند المشائين والاخر عرض خارج عن حقيقة
الجسم لا نزاع لها والشيخ الالهي قد انكر المعنى الاول مطلقا جوهرا كان او عرضا واثبت معنى الثاني وذهب الى جوهريته
وعينيته للجسم في حكمة الاشراق والى عرضيته وجزئيته للجسم في التلويحات كما بينا فانه هناك بالحقيقة منكر للصورة
الهيولى ومحصل هذا الكلام ان بناء اعتراضه المذكور على ما فهم من ظواهر اقاويل [illegible] م ان الصورة الجسمية
اي المتصل بالمعنى الاول عندهم امر مبهم في الواقع فاورد عليهم انه كيف يتقوم امر عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار
الجوهري عنده فهو ليس امرا مبهما في الواقع وان عرض له الابهام بحسب وجوده الذهني فان للعقل ان ينتزع من الاشخاص
مهياتها ويأخذها على وجه لا يابى عن الصدق على كثيرين وكما ان للجسم مرتبة اطلاق وتعيين عند العقل فكذلك
للمقدار بحسبه اعتباران فاذا حلله العقل الى ذينك الاعتبارين يحكم بان احدهما المقدار المقوم للجسم المطلق منه
مقدار مقوم للجسم المطلق بل هو عينه والمقادير الخاصة مقومة للاجسام الخاصة بل هي عينها كما هو رايه واما ما ثبت
عرضيته عنده في ذلك الكتاب فليس الا امتدادات الطول والعرض والعمق وليس شيء منها مقدار الجسم بل هي عوارض للمقدار
الجرمي وعرضيتها لا توجب عرضيته وقد علمت انه ممن ينكر وجود التخلخل والتكاثف فيتعين ان الحركة في المقدار
مطلقا فلا يقام عليه الحجة الدالة على عرضية المقدار بتوارد المختلفات من المقادير هذا توجيه كلامه على ما يوافق
رايه واما الجواب الحق عنه ان الممتد المقوم للجسم العيني عند الحكماء المشائين ليس الا امرا محصلا متعينا في نفسه غاية
الامر انه مبهم من حيث المقدارية والتعين الشخصي بحسب جوهر الذات لا ينافي الابهام الكمي بحسب العارض كما لا ينافي الابهام
الكيفي فان الجسم في حد نفسه شخص جوهري معين وقابل للحركات والاستحالات الكمية والكيفية والمتحرك ما دام
كونه متحركا لا يتعين له فرد من المقولة التي يقع فيها الحركة ويخرج عن الوجه السابق ايضا منه فليدرك بحث اخر

على نمط الشرح سلمنا ان في الجسم باعتبار الامتداد امورا ثلثة الاول جوهر غير خارج عن هيئة الجسم والاخران عرضان قد ير
نايدان عليه يتبدل احدهما عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والاخر بتوارد الاشكال عليه لكن لم قلتم ان الجسم اذا انفصل
يجب ان يتعدد عنه امر ذاتي فان اللازم ليس الا ان حقيقة الجسم يجب ان يكون لذاتها قابلة للاتصال والانفصال
واما ان القابل يجب ان يكون واحدا بالعدد بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم ذلك لو كانت الوحدة الشخصية با
الوحدة الاتصالية وبلازمها وهو غير مسلم فان الاثنين الواحد والشرب الواحد مثلا لكل منهما وحدة شخصية مع انه
عن متصلات متعددة ينضم بعضها الى بعض فالجسمية لا تنافي الانفصال الوحدة بل اللازم كون القابل للاتصال و
الانفصال امرا واحدا شخصيا ويجوز ان يكون ذلك الواحد امرا متصلا بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد
اتصاله الذاتي نعم لاحد ان يقول طريان الانفصال لا ينافي استمرار الاتصال بل انما ينافي وحدة الاتصال فما كان متصلا
واحدا بعينه صار متصلا متعددا فالممتد الجوهري باق في الحالين بشخصه والزوال والتبدل انما هو لعارضه
اعني الوحدة والكثرة وقد اجاب عنه بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء ليس الا عبارة عن نفس تحصله وتحققه
سواء كان في العين او في [illegible] له هو مساوق للتشخص بل عينه كما ذهب اليه المعلم الثاني فتعدد كل من التشخص والوجود
ووحدته يوجب تعدد الاخر ووحدته هو ان المتصل الواحد من حيث هو كذلك لما لم يكن الا موجودا واحدا له ذات
واحدة وتشخص واحد فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص بحسب نفس الامر كيف وقد تبين ان الاجزاء
الفرضية غير متناهية حسب قبول الجسم الانقسامات بلا نهاية فاما ان يكون لبعض اجزائه وجود وتشخص بالفعل
وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فيلزم المفاسد التي ترد على اصحاب الانتهاء الى الاجزاء للجسم واذا طرء عليه الانقسام وحد
موجودان شخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو باطل لان اجزاء
المتصل الواحد تعينها ليس الا بحسب الفرض وهذان التعينان بحسب نفس الامر او بدونهما فح اما ان يكون وجودهما
حال الانفصال هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا لا سبيل الى الاول لانه خلاف ما تقرر من المساوقة
بين التعين والوجود فالتعين الحادث بعد الانفصال يلازم الوجود الحادث بل عينه ولا الى الثاني لانه يلزم ان
يكون ذات واحدة توجد بوجود واحد ثم يزول عنها هذا الوجود وتوجد بوجود اخر وهو ايضا خلاف المفروض
من ان الوجود ليس الا نفس تحقق الشيء فلا يتصور تعدده مع وحدة الذات واما ان لا يكونا موجودين حين الاتصال
بالفعل بل بالقوة القريبة فلا بد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين الاتصال واذا خرج وجودهما
وتعينهما بطريان الانفصال من القوة الى الفعل تصير حاملة لهما ومتلبسة بهما وليست تلك المادة هي نفس ذلك المتصل

الاول لما علمت بطلان الثاني فيكون القابل له ولها معا جوهرا اخر وهو المط بحث وتعقيب ان القول بان تعدد
الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحده عين توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال عين
الانفصال عبارتان عن توحد الجسم وتكثره مما لا شبهة فيه وتحن قاعدة كيف ومن اصولنا المقررة ان الموجود
ليس الا نحو وجود كل شيء والوجود بنفسه متشخص وهو عين الهذية والهوية الا ان ههنا فرقا بين المتصل بالذات
باحد المعنيين وما هو بالعرض متصل بذلك المعنى فان كون القسمة وان كان موجبا لتحول الوحدة الشخصية الى
الكثرة الشخصية وبطلان موجود واحد وحدوث موجودين متعددين لكن الموصوف بوحدة الاتصال وتغير
المقداري ليس الا ما نسميه المقدار وهو القابل للقسمة المقدارية عند الوهم وفي الخارج بواسطة الامر الحامل له
اي الجوهر الجسماني وغرضنا ان الامتداد والممتد بنفسه على الاطلاق شيء والماخوذ ممتدا متعينا بالتعين
المقداري او العددي من كونه واحدا او كثيرا شيء اخر وليس المراد من قولنا ان الممتد بنفسه مطلقا ان الصورة الجسمية
بصرافة اطلاقها موجود في الخارج وتجرد الجسم بل الغرض كما ان انها بذاتها مع قطع النظر عن التعين بحسب المقدارية
والعددية موجود فحاصل الكلام في هذا المقام ان الوحدة الشخصية للجوهر المتصل ... عين الوحدة المقدارية فكما
الفرق بين معنيي المتصل فكذلك فرق وحدتيهما وتعددهما فاحد المعنيين للمتصل ... وحدة الخارجية بانه ذو
الكثرة التي بازائها اخرى من جهة حامل يقبل ذاته بوجود واحد تارة وبوجود متعدد اخرى واما المتصل بالمعنى
المقوم لحقيقة الجسم وهو الممتد بذاته على الاطلاق في اي امتداد كان وفي اي كثرة ووحدة او كثرة بحسب المعنى الاول
كانت فهو مما لا يقبل في نفسه الا نحوا واحدا من وجود حقيقته وهذا النحو الواحد لضعف وجوده ووحدته مما
لا يابى قبول الاضداد والاختلافات لسائر الاشياء بل نقول القابل للابعاد حقيقة منحصرة في شخص واحد له مقدار
ساري واحد من حيث المساحة والكمية وهو ما حواه السطح الاعلى من الفلك اعني كرة العالم وهو شخص واحد سواء كان
في اتصال واحد او في اتصالات متعددة حادثة او فطرية وهذا التشخص لشخص واحد ... ايضا شخصا وتعينا
متبدلا حاصلا فيه من تبدلات تعاديه اتصالا وانفصالا وتعينا احواله وصوره واعراضه المتبدلة وهذا كما
ان هيولى العنصريات عند الحكماء شخص واحد لا تبطل وحدته الشخصية بورود تعددات الصور الجسمية وتوحداتها
عند توارد الانفصالات والاتصالات وعند ورود الكون والفساد في الصور النوعية وسائر الاستحالات فان قلت الهيولى لما
كانت امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها حين تعدد الاتصالات ووحدته بخلاف الجسم قيل كون ذات الهيولى امرا مبهما بالمعنى
الذي لا يصح ثبوته وجريانه في الجسم غير بين ولا مبين بعد فكما ان معنى ابهام الهيولى كما هو المشهور وعليه الجمهور

بل لا انها متعينة الذات مبهمة الصورة فان لها تعينين احدهما ذاتي مستمر والاخر عرضي متبدل فكذلك يتوفى الجوهر الممتد

من انه متعين الذات مبهم وحدة الاتصال وكثرته ولها تعينين ذاتي مستمر وتعين مقداري يتبدل على نحو ما قالوه

في الهيولى بحسب ما هو المشهور عند الجمهور محلص عرشي واضعي الاحداث يقول في المقتضي عن هذا الاشكال

ويتم دليل اثبات الهيولى من جهة مسلك الاتصال والانفصال هو انه لا ريب لاحد من العقلاء في انه يتعدم عند طرو الانفصال

على المتصل الوحداني عن الجسم المفرد امر كان موجودا له في الواقع عند الاتصال كما انه يوجد له عند حدوث الاتصال بينهما

امر لم يكن موجودا للمتصلين المتعددين قبل الاتصال فيقول الكلام في ذلك الامر الذي زال عن المتصل الواحد الماخوذ مجردا

عن جميع الخارجيات والعوارض المفارقة عند طريان الانفصال ثم عاد بعد زواله وطريان الاتصال لا محالة يكون وحدة

ما للاتصال البتة فهي لا يخ اما ان يكون وحدة ذاتية واتصالا حقيقيا او وحدة اعتبارية واتصالا اضافيا

فعلى الاول ثبت المقصود من وجود الهيولى الاولى لاتفاق الفريقين على ان المنعدم بالذات من الجسم عند الانفصال

لو كان اتصالا جوهريا فلا بد من اشتمال الجسم على جزء اخر حتى لا يكون الفصل اعداما وافناء للجسم المادة والوصل

ابداعا وانشاء نشأة اخرى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم المفرد اضافات ووحدات اتصالية غير متناهية

موجودة مجتمعة محصورة بين حدين حاصرين حسب قبول الانقسامات غير متناهية ويلزم المفاسد الواردة

على مذهب النظام واصحاب القائلين بلا تناهي اجزاء الجسم هذا ما يسر لنا بفضل الله وملكوته من المقال في تتميم الاستدلال

على وجود الهيولى من جهة قبول الجسم لطرياني الاتصال والانفصال والله ولي الفضل والافضال

مدفوع ههنا اشكال لبعض المتقدمين من تلامذة الشيخ الرئيس وهو ان الوجود والوحدة وساير الامور العامة التي

لا ينقسم في المقدار ولا يحتاج في وجودها وتعقلها الى المادة فكيف يتعلق بالمادة ويقبل الانقسام في المقدار

ثم كيف ينقسم الوحدة ويتعدد الهوية ثم ان هذه الامور اعراض ولوازم فهي لموضوعات فتنقسم لا محالة ولو كانت هذه

الامور غير حالة في الموضوعات لكانت مفارقة ولكانت جواهر او عقولا مفارقة فاجاب عنه الشيخ في بعض رسائله

اليه بقوله هذه المعاني ليست من المعقولات المجردة بالوجوب بل بالامكان والوجود والوحدة المادية ينقسم والوجود

مطلقا والواحد مطلقا ممكن له الانقسام كما يمكن المعنى النوعي في المعنى الجنسي وقوله انها هذه لوازم واعراض

فهي لموضوعات فيجب ان ينقسم قول يحتاج ان يتامل اما انها لوازم لموضوعات فحق واما انها يجب ان ينقسم في كل

موضوع لانها اعراض فليس كذلك فانه يجب ان ينقسم ما كان منها عارضا للموضوعات المادية الجسمية فيكون الوحدة

فيها اتصالا او لا انفصالا يبطل بالانفصال ويبقى متصلا بفرض الاثنينية الموهومة المشتركة في الحد الواحد فيكون

والمقادير اثنينية وقسمة وضعية وهمية هذا كلامه وفيه تصريح بان الوجود والوحدة في المتصل الحقيقي
نفس الاتصال القابل للتعدد والانفصال وان الانفصال المزيل للاتصال تعدد وجوده وتكرر وحدته مع ان الوجود
والوحدة المطلقتين من الامور الشاملة والمعقولات العامة لجميع الموجودات وهذا ايضا من المؤيدات لما ذهبنا
اليه حسب ما حققنا وبسطنا القول فيه من اوايل هذا السفر ان الوجود بنفسه موجود وما ذهبنا اليه ايضا من
الوحدة لكل واحد هي عين الوجود له فليكن هذا عندك من المحقق الثابت الذي لا يعتريه وصمة ريب ولا تهمة
عيب وظهر ايضا ان الوجود والوحدة وما يلزمهما وساير الامور الحقيقية الشاملة لجميع الاشياء التي من حقها لكل الكون
هي اعم واشمل من ان يكون معقولا محصلا او محسوسا محضا لظهورها تارة في العقول وهي بهذا الاعتبار لا
يحتمل القسمة الا باجزاء مختلفة المعاني كالاجناس والفصول وتارة في المواد البسيطة الاتصالية وهي
بهذا الاعتبار لا تقبل القسمة الا باقسام مقدارية وضعية متشاركة في الحدود المشتركة وهي مع ذلك بحسب
حقيقتها بريئة عن الهيولى والمادة مقدسة عن القسمة بحسب الحد والمعنى وبحسب الوضع والهيولى فما اجلها وما
ارفع شانها واحاط شمولها للكل لا بمعنى المخالطة وما اقدس طور ذاتها وتجردها عن الكل لا بمعنى المزايلة ثم ما
اشد غفلة العقلاء المدققين في البحث حيث لم يرتفع اذهانهم ولم يرتق عقولهم عن ملاحظة خواص الوجود و
لوازمه من شموله معها لجميع الاشياء على الوجه المذكور الى ان يتحققوا الامر في شمول مبدأ الوجود لجميع الاشياء شمولا
احاطيا انبساطيا لا على نحو شمول المعنى الكلي العقلي لافراده الخاصة بل نحو ارفع واجل من ذلك وممن تفطن بنحو
اخر من الشمول هو الشيخ الرئيس حيث قال في كتاب المباحثات بل نحو ما نقلنا منه من المقام والمعاني العقلية هي الصور
ليس لا انما يمنع ان يكون فيها قسمة منعا كيف كان بل ان يكون فيها قسمة ما هو واحد من جهة كثير من جهة كثرة وضعية
فقد بان ان المعنى المعقول من حيث هو معقول لا ينقسم الا الى اجزاء مختلفة فلا يحل الاجسام واما هذه فانها
ليست معقولات الذوات بل يكون يمكن لها ان يكون معقولة وان يكون غير معقولة فيقبل هذا ضربا من القسمة ح
ولا يبعد ان يكون الواحد بالاتصال والوجود الجسماني ينقسم الى اثنين منه والى موجودين متشابهين ولا يمنع ذلك
الوحدة الجسمانية وغيره للناسخ انتهى كلامه فافهم واغتنم **بحث اخر** على جهة اخرى ان تعدد الجسمية بعدد
وحدتها لو اقتضيا لانعدامها محوجا الى مادة فمادة المتعدد ان كانت واحدة لزم كون شيء واحد في احيان
متعددة وجهات مختلفة وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا بالانفصال او مفطورا بحسب الذات
فان كان حادثا فحدوثه بعد انعدام مادة الجسم الواحد او مع بقائها فعلى الثاني يلزم كون ذات واحدة شخصا

كلامه

واحدا ثانيا واشخاصا متعددة اخرى وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم مسبوق بمادة قابلة لها
وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور ومع ذلك فهو ثابت في المقصود من وجود امر يكون باقيا حالتي الفصل والوصل
لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية والوصل ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب اصل الفطرة لكان الجسم
المفرد مشتملا على اجزاء غير متناهية بحسب قبوله الانقسامات الغير المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه
بل واقفا عند حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذا استوفى الجسم المواد وصل الى ذلك الحد وليكن كما مر هنا والجواب
ان الهيولى وان كانت واحدة في حد ذاتها وتحصيلها لكن لاجل تهيؤها لقبول الاشارة الحسية والابعاد المقدارية و
تحصيل الحجم وحصول الفصل والوصل والوحدة والتعدد بالذات بل انما يتهيأ لشيء من هذه الاوصاف والنعوت
بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الجسمية فمع المتصل الواحد واحدة ومع المتعدد متعددة وفي حد
ذاتها مباينة عن الجميع بحسب ملاحظة اياها كذلك فلا يلزم مما ذكرنا ان يكون الهيولى من المفارقات في مرتبة ذاتها
كما يتوهمه عليه ولا ايضا ما لزمه من غير المنقسمات متناهية وغيرها لما مر من الاشارة الى ما يجيء من تقدم الصورة الجسمية
في الوجود عليها فان ذاتها [illegible] الاتصافات بشيء من تلك الاوصاف المذكورة في نفس الامر وان كان بواسطة الصورة
الجرمية واما اعتبار ذاتها مجردة عن الصور كلها فهو مجرد فرض يخترعه الوهم وستعلم ان ما بالفعل متقدم على
ما بالقوة فالهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية ذاتية ووحدة اتصالية من جهة الصورة والوحدة الاولى
يتقوم اما بالوحدة الثانية او بما يقارنها فاذا طرء عليها الانفصال زال عنها الوحدة الاتصالية بعينها والاولى
وزوال تشخصها وهذا بخلاف الجوهر الجسماني فان وحدة الاتصالية هي عين وحدة التشخص لما علمت من ان الوجود
فيه نفس وحدة الاتصال وهي عين التشخص فلا جرم لم يبق ذاته الشخصية عند الانفصال فمادة الجزئين الحادثين عند
[illegible] واحدة في ذاتها متعددة بتعدد الجزئين وهي محفوظة الوجود في جميع مراتب ماهية الذات في حالتي الاتصال
والانفصال غير حادثة بحدوث شيء منهما ليلزم التسلسل في المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال ليلزم اشتمال الجسم على
اجزاء غير متناهية بل الزوال والحدوث والوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية انما يعرض للجوهر الممتد بالذات
والهيولى لا يقتضي في ذاتها شيئا منهما ولا ابعد مما يتاتى عنها هيولى [illegible] ين اللذين احدهما في المشرق والاخر في
المغرب لها وحدة عقلية بجامع الاثنينية الوضعية وتباينهما لها نحو وحدة بجامع الاثنينية كما ان وحدة العشرة
بجامع الكثرة والتعدد كما ان لكل من [illegible] والآنات ايضا بجامع التغير والتجدد وانما ذلك لضعف الوحدة فيهما في
ضعف الثبات والوجود فيهما لحصول الهيولى في انحاء الصور المختلفة والاحيان المتباعدة عبارة عن قبولها الاجسام

المتعددة والحيثيات المتكثرة الموصوفة بالذات بالوقوع فى الازمان المختلفة وقبول الاينيات والاحيان والجهات فوحدتها
الشخصية لا تنافى كثرتها الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال وقد قال بعض الحكماء ان الوحدة قد يكون من
لوازم نفى الكثرة فهناك نقول شبيه ان يكون وحدة الهيولى من قبيل الوحدة بالمعنى الاول فان وحدتها
ليست صفة وجودية بل هو مفهوم سلبى من لوازم نفى الكثرة عن ذاتها بذاتها بل هو عين نفى الكثرة الذاتية ووحدة
الصورة الجرمية من قبيل الوحدة بالمعنى الثانى لانها وحدة وجودية قابلة الانفصال والتعدد كيف ولو لم تكن
وجودية فكيف يزول بورود الانفصال ويتعدد عن المادة بحدوث الامثال فصل فى ذكر منهج اخر
للفلاسفة لاثبات حقيقة الهيولى ونحو وجودها الذى يخصها اعلم ان للجسم من حيث هو جسم له وجود اتصالى و
صورة عينية وهو لا محالة معنى بالفعل ومن حيث استعداده لقبول الفصل والوصل وغيرهما من الاشياء المفقودة
عنه المستعد هو لها كالسواد والحركة والحرارة والصور النوعية المكملة له اللاحقة به فهو بالقوة فيكون فى كل
جسم من حيث مجرد جسميته جهتا فعل وقوة وجهتا وجوب وامكان والشئ من حيث هو بالفعل لا يكون هو من
حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى امر عدمى هو فقدان شئ عن شئ ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة الشئ و
الشئ الواحد من الجهة الواحدة لا يكون مصداقا لهاتين الصفتين ومنشأ لاجتماع هاتين الحالتين فلا يكون الجسم
من حيث هو متصل بالفعل هو بعينه نفسه من حيث هو بالقوة منفصل او متحرك او ذو سواد او نفس او صورة بل يكون
كونه جوهرا متصلا غير كونه جوهرا قابلا للاشياء فاذا كان فيه قوة قبول ما يقابل المتصل فيكون فيه ايضا قوة قبول
المتصل لان امكان شئ يلزمه امكان مقابله اذ لو كان احد المتقابلين ضروريا كان المقابل الاخر ممتنعا وقد
فرضناه ممكنا هف فعلم ان الجسم حتى يكون النسبة ضرورية كما انه متصل قبل القسمة ففيه ما يقبل المتصل
ايضا اذ لو كان المتصل عين اولا نما له الاتصال حتى يكون النسبة ضرورية لم يكن له قوة الانفصال وهو باطل
بالبديهة فصحة قبول شئ اخر غير المتصل الواحد كاشفة عن صحة قبول المتصل كما ذكرنا فاذن الجسم بما هو جسم مركب
فى ذاته مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى وهو المط تذكرة قياسية ان سبيل البيان على
نظم القياس البرهانى هو ان الجسم بالفعل من جهة ذاته وكل ما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون
بالقوة ويجعل هذه النتيجة كبرى لقياس اخر من الشكل الثانى وهو ان الهيولى بالقوة ولا شئ من الجسم الموجود بالقوة
ينتج لا شئ من الجسم الموجود هيولى ولمزيد التوضيح نقول لا شك ان فى الجسم قوة على ان يوجد امور كثيرة فتلك القوة
اما ان يكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فى امر يقارنها او قائمة بذاتها فلو كانت هى بعينها نفس الاتصال

المصحح لعرض الابعاد حتى يكون الجوهر المتصل بعينه فيه القوة لاشياء كثيرة مما يطرأ الجسم فيلزم ان يكون اذا قسمنا الاتصال
الجوهري فهمنا انه استعداد لامور كثيرة وما امكنا نعقل الانفصال دون نعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان
الانفصال الحسي هو بعينه انه بالقوة كذا وكذا لكان صورة للجسم عرضا لان هذا المعنى امر اعتباري عدمي او اضافي
والاضافة من اضعف الاعراض ولو كان الانفصال حاملا لقوة تلك الاشياء لم يصح ان ينعدم عند خروجه فيما يقوى
عليه الى الفعل فوجب ان يبقى مع الانفصال وذلك لان ذات القابل يجب وجوده مع المقبول لست اقول بوصف
القابلية والاستعداد لان القوة تبطل عند وجود ما يقوى عليه ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان الامكان
جوهرا لكنه عرض كما علم فالحامل لقوة هذه الاشياء غير الاتصال وغير المتصل بما هو متصل بل الذي يكون فيه قوة الاتصال
للانفصال وغيرهما من اشياء غير متناهية وكالانا عبرنا فقدر على حدة هو الهيولى وهذه الحجة والحجة السابقة منشأ
المآخذ وفيها ابحاث ومن وجوه الاول ما ذكره بعض شيعة الاقدمين نيابة عنهم ان قولكم الجسم او الاتصال نفسه ليس
قوة على امر فسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون له القوة موجودة فيه وليس اذا كانت القوة تابعة لشيء يلزم ان يكون هو
هو فان قلتم لو كانت القوة الانفصال موجودة في الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلنا هذا بعينه عود الى الحجة
السابقة وقد مر الكلام فيها وان قلتم انه اذا كانت القوة حاصلة للاتصال فانه وهو شيء متحصل بالفعل فلزم ان
يكون شيء واحد بالقوة وبالفعل معا وهو محال قلنا الحق الصحيح امتناع كون شيء واحد من جهة واحدة بالفعل وله قوة
شيء اخر غير مسلم ولا امتناع الاول مستلزم لامتناع الثاني فالفعل والقوة يجوز ان يجتمعا في ذات واحدة من جهتين
مختلفتين بان يكون جهة الفعلية ذاته وجهة القوة عدم شيء اخر عنه ولا منافاة بين وجود شيء وعدم اشياء كثيرة عنه وكثيرا
ما يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات والاعتبارات فيستعمل مثلا الاتصاف في موضع الحامل له ولا يلزم ان يكون
[illegible] القوة هو بعينه مثلا تلك القوة او حيثية ثبوتها محلص [illegible] اقول ان كل صفة [illegible] سواء كانت لها
صورة وجودية او كانت امرا انتزاعيا بحسب الواقع اي بان يكون وجود الموصوف بحيثية يصدق عليه في الواقع تلك
الصفة فلا بد لها من مبدأ قريب يكون جهة ثبوت تلك الصفة بل التحقيق ان كل معلول يكون من لوازم علته التامة
كما سبق وكل صفة يكون من لوازم موصوفها الحقيقي فلا يجوز ان يكون صفة من الصفات الوجودية او العدمية يكون
مأخوذة او منتزعة من مقابلها او ضدها فكما ان السواد لا يجوز ان يكون صفة للبياض او لما هو ملزوم للبياض فكذا
العدم لا يجوز ان ينتزع من الوجود او مما يلزمه الوجود فكذا القوة والاستعداد لا يجوز ان يكون منتزعا من جهة نفس
الصورة والتمامية ولا مما يتصف بها المعنى الصوري بما هو معنى صوري بل يجب ان المحكي عنه بهما او المنتزع عنه

لما معنى مادي يكون نفس الابهام والقصور وكانك مما قد قرع سمعك من مباحث العلة والمعلول خصوصا في فصل بيان
مناسبة العلة للمعلول لما لكنت تستغني عن الزيادة في شرح هذا المقام لفرط سلامة الذوق لكن نزيدك بيانا ونقول
كل حيثية ثابتة لشيء ما في نفس الامر فلابد له من مبدأ لانتزاعها ومنشأ لحصولها والقوة وان كانت عدما او عدميا
لكن لما كانت مضافة الى شيء فلها حظ من الثبات فانها عدم شيء عن ما من شانه ان يكون له او لنوعه او لجنسه وجود
ذلك الشيء ولكن ليس بالفعل حاصلا له كما بين في علم الميزان فلا بد لهذا العدم من موصوف وقابل يصح عليه بحكم
هذا العدم بوجه من الوجوه المذكورة والقابل لهذا العدم هو بعينه مما يجوز ان يصير قابلا لما هو عدم له عند ما خرج
من القوة الى الفعل كما اشرنا اليه فلو كان حامل قوة الانفصال هو نفس الاتصال لكان نفس الاتصال قوة على ذاته
كما مر الا انا لا نكتفي بهذا القدر لئلا يرد عليه انه موقوف على الحجة الاولى في كون الانفصال مقابلا للاتصال
فيكون رجوعا اليها بل نقول اذا ثبت ان لهذا العدم حظا من الوجود وان له قابلا وموصوفا بالذات فلنعتبر
لما هو القابل الموصوف له بالذات ولنعمد الى بيانه وتحقيقه فنقول ان المبادي للامور الطبيعية اربعة فالقبول
مطلقا صفة نسبية لا بد له من ارتباط باحد هذه الاسباب ضرورة فلنعين المادة او الصورة او الفاعل والغاية ولننظر
في مثال واحد كقبول المادة لصورة الكرسي فهذا القبول ليس يجوز ان يكون صفة الفاعل ولا صفة للغاية لانهما
منشأن للفعلية والحصول لا للقوة والقبول ولا يجوز ان يكون صفة للصورة الكرسية لان وجودها نفس
الفعلية نفسها فلا يكون قبولا لها فالموصوف بها يكون مادة الكرسي ومصحح قبولها للقوة هو قصورها عن درجة
التمام فاذا علمت هذا في مادة الكرسي فينتقل الكلام الى مادة هذه المادة هل هي نفس القابل بما هو قابل او معنى صوري
له قابل فنقول معناه الصوري كالخشبية مثلا لكونه امرا تاما في نوعيته وحقيقته لا يجوز ان جهة قوة وامكان
للصورة الكرسية بل القابل هو مادة ذلك الخشب لا صورته وهكذا الى ان ينتهي الى قابل ليس هو في نفسه معنى من
المعاني التي هي بالفعل والاتصال الجسم بما هو جسم امر صوري لكونه مبدأ الفصل للجوهر الجرمي فلا بد من امر اخر يكون
هو مصحح القوة والاستعداد ولا بان يكون القوة صورة طبيعية حادثة له حتى يحتاج الى اسباب بعد الثبوت فيحتاج الى
قابلية اخرى ويتسلسل بان يكون لان تمام المهية القابل من غير قابلية اخرى في الواقع اللهم الا بمجرد اعتبار العقل والتفاته
فتنقطع بانقطاع الالتفات كسائر خطرات الاوهام المنكرة فقد ثبت ان المصحح لقبول الحوادث الكونية في الجسم ليس
هو نفس الاتصال القابل له ثم لا يخفى انه وان اشركت هذه الحجة مع الحجة الاولى في الماخذ وفي البيان في الجملة
حتى وقع الرجوع في بعض المقدمات الى ما ثبت هناك لكن لهذه مزيد تدقيق وتحقيق حيث يظهر فيها ان احد

جزء الجسم امر قابل محض و معنى استعدادي صرف و هذا انما لا بد فيه حتى يظهر احدى حاشيتي الوجود قد انتهى الى
ما يحاذي العدم المحض بحيث لا يمكن الحط عنه الى ما هو دونه فلم يبق شيء في الامكان الذاتي الا و قد افاده
القيوم الجواد و بذلك يظهر ايضا ان كل ما لا يوجد او يوجد غير تام الخلقة او مع آفة او خلل و فساد فانما
هو لعجز المادة و قصورها عن احتمال ما هو اتم و اشرف و افضل مما وقع و بذلك يعلم ان وجود العالم اشرف
ما يتصور من النظام و اتم ما يمكن من الفضل و النظام البحث الثاني ان اصل هذه الحجة منقوض بوجود النفس
الانسانية بل بوجود كل جوهر مجرد مدبر للجسم بالمباشرة و التحريك سواء كان انسانيا او سماويا لانها من حيث ذاتها
جوهر صوري و لها قبول قوة التغيرات و الانفعالات و سنوح الارادات و التصورات فكبرى القياس الاول
و هو قولهم كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون منقوضا بقياس من الشكل الثالث و هو ان النفس الانسانية
شيء امر بالفعل من جهة ذاتها و كل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فينتج بعض ما هو امر بالفعل يكون له قوة امر ما
و الجواب عنه ان النفس الانسانية و امثالها و ان كانت مجردة بحسب الذات لكنها مادية بحسب الافعال و الصفات
و كما ان الشيء الواحد بحسب الماهية يجوز ان يكون جوهرا و عرضا باعتبارين مختلفين فكذلك قد يكون امر واحد مجردا
و ماديا من جهتين مختلفتين فحيثية كون النفس بالفعل انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام و حيثية كونها
بالقوة انما هي افاعيلها و آثارها الموقوفة على تهيئ المادة التي هي آلة لصدور تلك الافاعيل و السر فيه ان النفس
في اول تكونها في غاية القصور و الضعف فهي مع بساطتها حيثيتان عقليتان نسبتها اليها نسبة الجنس و الفصل الى النوع البسيط
فمن حيث انها صدرت من المبدأ الفياض الذي هو بالفعل من جميع الوجوه فهي موجودة بحسب الذات و من حيث وجودها
الحدوثي متعلق بالمادة فهي قاصرة عن رتبة الكمال في اول نشوها محتاجة الى الاستكمال بما يكملها من العوارض التي
يفتقر الى المادة بحامل قوة حصولها و تجددها فجهة الافتقار الى الكمال و حامل قوة الاستعداد اعني المادة التي تعلقت
بها و جهة الوجود و الفعلية هي نفس ذاتها المفاضة عن الجواد المحض فقد صح من ههنا ايضا ان جميع جهات الفعلية و التمام
يرجع الى القيوم الواجب سبحانه و جهة القوة و العدم يرجع الى الهيولى الاولى الصادرة عن الوسائط العقلية
بواسطة جهة الامكان الذاتي فيها فالمادة منبع الشرور و العدم و ال[illegible] و منبعها الامكان الذاتي المندمج في كل
وجود امكاني لاجل نزوله مرتبة عن الوجود التام القيومي جل مجده و عظمت كبرياؤه و بهذا الاصل يندفع شبهة الثنوية
القائلين بصانعين قديمين لما وجدوا من تفاوت الخير و الشر و النفع و الضر في هذا العالم و شاهدوا الانوار و الظلم
و النفوس و الاجرام و الارواح و الاشباح و الحيوة و الموت و العلم و الجهل و النهار و الليل و الضوء و الظل و

القوة والفعل وسائر المتضادات التي يجمعها الخير والشر والله تعالى نور محض لا يشوبه شوب ظلمة ووجوب محض
بلا امكان وحيوة محضة بلا موت وفعل بلا قوة ووجود بلا عدم وعطا بلا منع تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا البحث
الثالث النقض بوجود العقول فانها مؤثرة فيما تحتها منفعلة عما فوقها ففيها جهتا فعل وانفعال فلو كانت مركبة
عن امرين باحدهما تفعل وبالاخر تنفعل والجواب ان انفعالها عما فوقها الانفس وجوداتها وليس الانفعال هناك
بقوة استعدادية سابقة على وجودها ليكون مقابلة للفعل بل لفظ القبول والانفعال مشترك بين المعنيين احدهما
مقابل للفعل وهو منشا التركيب الخارجي بخلاف الاخر فهي بنفس وجودها الفايض عليها من عللها تفعل في ما تحتها البحث
الرابع النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود بالفعل وهي ايضا مستعدة لها قوة قبول الاشيا فيلزم تركبها
من صورة يكون بها بالقوة ثم ينتقل الكلام الى مادة المادة وهيولى الهيولى والجواب عنه حسبما ذكره الشيخ الرئيس قدس
سره في كتبه ان فعلية الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية القبول للاشيا لا فعلية الوجود من الموجودات
المتحصلة وجوهرية حقيقية من الحقايق المتاصلة ولا يستوجب بهاتين الجهتين ان يكون ذات جزئين باحدهما يكون
بالفعل وبالاخرى يكون بالقوة الا بحسب اعتبار العقل وذلك المدعى ينكشف بامرين احدهما بانه لو كانت
هاتان الجهتان موجبتين لموصوفين متغايرين لهما في الخارج لكان الكلام عايدا الى ما هو بمنزلة القابل ولادى ذلك
الى التسلسل في وجود القوابل المترتبة المجتمعة الغير المتناهية ولامحالة يجب الانتهاء الى قابل يكون الجهتين فيه عقليتان
من تكثر في الواقع الا بمجرد الذهن والثاني بانا نقول ان نسبة الهيولى الى الجوهرية والاستعداد ليست كنسبة المركب
الطبيعي الى المادة والصورة بل كنسبة النوع البسيط الى ما هما بمنزلة الجنس والفصل وقد مر مثل الكلام في مباحث
المادة والصورة في المرحلة التي يذكر فيها احوال الماهية فليتذكر فاذن الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله
انه مستعد لاي شي لا لشي مخصوص والا لكان مركبا من القابلية ومن الخصوصية التي بها قابل من اللهم الا ان
يكون منشا تلك الخصوصية ما ورد عليها من الصور اللاحقة او يكون من الجهة الناشية عما هو ارفع من المادة
والصورة جميعا كالاتصال الى جهة فاعلية مخصوصة فان التحقيق ان الاختلاف بين جواهر الهيوليات الفلكية و
تشخصاتها وكذا الاختلاف بينها وبين هيولى العناصر وتعينها يرجع الى الاختلاف بين مباديها القريبة العقلية المنظم
تخصص كل من تلك المبادي ووحدة الجمعية من وحدة شخصية للمفارق القدسي المقيم لواحدة منها ووحدة نوعية
للصورة الطبيعية التي تقام وجود الهيولى بها من ذلك المقيم اما بورود شخص من تلك الطبيعة دايما عليها ان كانت
الوحدة الشخصية ايضا او بورود امثالها ان لم يقبل كما في العناصر على ما يجيء تفصيله وتوضيحه في بحث التلازم فليحصل

ان الهيولى الاولى للجسم الطبيعي في ذاتها هي بما هي بالقوة يكون بالفعل وبما هي بالفعل يكون بالقوة لكل شئ اولا
مخصوصة على الوجهين المذكورين ثم لا بعد لاحد ان يقول ان القابلية والاستعداد والامكان ليست امورا
جوهرية لانها حال الشئ بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد انما يكون استعداد شئ لشئ اخر له في حد نفسه حقيقة
وتحصل فينبغي ان يتحصل ذلك بحسب حقيقة نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة نعم لا مانع من دخول الاضافات في مفهومات
اسامي الاشياء لا في حدودها الجوهرية فالجوهر الهيولي الحامل للصورة ربما يسمى هيولى باعتبار القبول فيكون اضافة
القبول داخلة في شرح اسمه ومفهوم وصفه لا في ذاته بذاته كما ان النفس والملك انما يسميان نفسا وملكا باعتبار
تدبيرهما للبدن والمملكة لا باعتبار ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزء المفهوم الاسم لحقيقته الجوهرية وايضا لا يصح ان
يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد لان جزء الجوهر المحض لا يجوز ان يكون عرضا وايضا الاستعداد لا يكون
حاملا لما هو استعداد له لانه لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم ان يبطل عند وجود الصورة وكلامنا في حامل الصور
فنقول ان هذه الاشكالات قد مضى ذكرها في تحقيق ماهية الهيولى مع اجوبتها على وجه لا مزيد عليه لكنا نعيد الجواب
بوجه كما اعدنا السؤال لضرب اخر من البيان في المقال لكثير للفوائد بما فيه من الزوائد فليعلم ان ارباب العلوم كثيرا ما
يطلقون الفاظا موضوعة لامور عرضية او اضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية مثل ما يذكرون في فصول الانواع
الجوهرية امورا اضافية كالناطق في فصل الانسان والمتحرك المريد في فصل الحيوان وغرضهم منها المبادي التي يترتب عليها
تلك الامور حتى ان الشيخ صرح بتسمية هذه المبادي بالفصول الحقيقية وتسمية هذه المفهومات كمفهوم الناطق والحساس
والمتحرك بالفصول المنطقية فكذا ههنا المراد بالاستعداد او المستعد ليس نفس هذا المفهوم الاضافي بل المبدأ القابل له
وقد علمنا ان محلية مفهوم القبول ليست على سبيل القبول الاستعدادي بل كما يلزم لوازم الماهيات ثم لا يكون مصداق معنى
القوة والقابلية الا امرا غير متحصل كما ان مصداق الموجودية المصدرية نفس ذاته ليس الا صرف الوجود ومصداق الزوجية
نفس الاربعة لا وحاصرها للاشياء اخر لزوجية عارضة او لازمة فاتفق هذا البتة ولا تغفل عنه فان في الغفلة
عنه والاهمال في رعايته ضررا عظيما في تحقيق الحقائق ولهذا انما قد كررنا ذكره واجعل هذه المعاني المصدرية مرائي
لملاحظة الحقائق الخارجية ومقاييس لمشاهدة انحاء الوجودات التي لا يمكن وجودها في العقل الا بهذه المرائي
والعنوانات واما قول القائل القوة يبطل عند وجود ما هي قوة عليه فلا يكون باقية عند وجود ذلك الشئ
فصحيح ان اراد القوة الخاصة لشئ خاص واما القوة المطلقة لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما يبطل اذا حصل
جميع تلك الاشياء وهو ممتنع واذا لزم انتهاء مقدورات الله تعالى وقد برهن على ان قدرته تعم وقوته غير متناهية واما قول

الى الفصل الجوهر لا يجوز ان يكون عرضا فان اراد بالعرض ما يعرض لذات لا يفتقر في تقومها اليه فلا نم ان فصل
الهيولى عرض بهذا المعنى وان اراد ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان صدق عليه معنى الجوهر صدقا عرضيا
فم ولكن لا نم امتناع تقوم الجوهر بالعرض بهذا المعنى وقد سبق الكلام في ان فصول الجواهر البسيطة باي معنى
يكون جوهرا على ان الحكماء الغير المتاصلة يصح عدم اندراجها في مقولة الجوهر ولا في مقولات الاعراض هذا ما امكن
ان يقرر من قبل الشائين المحصلين والله الهادي الى طريق الحق واليقين فصل في الاشارة الى منهج اخر لهذا الكلام
ان الجسم ماهية مركبة من الجنس والفصل وجنسها مفهوم الجوهر وفصلها هو مفهوم قولنا ذو ابعاد ثلثة على الاطلاق
وكل ماهية لها حد اي جنس وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها ويبقى معنى جنسها كان لا محالة جنسها
وفصلها بازاء جزئين خارجيين هما مطابقا صدقهما ومبدا انتزاعهما عن الخارج اعني مادة خارجية يستفاد
منها جنسها الذي هو بعينه مادة عقلية باعتبار اخذها لا بشرط شيء وصورة خارجية يستفاد منها فصلها الذي
هو بعينه صورة عقلية باعتبار اخذه لا بشرط شيء لكن الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعدم فصله الذي
هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق والمسلم ليعدم الاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه
من مادة هي الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا قريبة المأخذ من الحجتين السابقتين
ويرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها وان كانت بعنوانات وعبارات اخرى غيرها لكن المال واحد كما يظهر
بالتامل ولذا اسقطنا الكلام فيها واعادة القول عليها مخافة التطويل والاسهاب واقتصرنا على الحق والصواب فان قلت
اذا كان جعل الجنس والفصل في المركبات واحدا لانهما من الاجزاء المحمولة فيلزم ان يكون وجودهما معا وعدمهما معا
فاذا انعدم عن الجسم قابلية الابعاد فيلزم ان يكون زوال الاتصال عن الجسم عين زوال الجوهرية عنه فانهدم اساس
هذه الحجة لان مبناها على زوال الاتصال وبقاء الجوهرية وليس كذلك قلت قد مر مثل هذا الكلام في مباحث الماهية و
ذكرنا هناك ان زوال الفصل وان استلزم زوال الجنس من حيث هو جنس لكن لا يستلزم زواله من حيث هو مادة
حتى ان من زعم ان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات زالت الجسمية عنهما بالكلية بزوال النمو والحيوة وهما مبدا فصل
النامي والحساس وحدث الجنس في كل منهما بحدوث جسمية اخرى بالكلية وعنه اخرى بالتمام والزوال جسمية
الشجر المقطوع بالعدد غيرها كان قبل القطع وكذا جسمية القالب الحيواني الباقي بعد الموت غيرها كان قبل مفارقة
الروح للجثة فقد كابر مقتضى عقله وحسه جميعا ولعل ارتكاب هذا باقل من ارتكاب الطفرة في الحركة والتفكك
في الرحى وغيرهما من مجازفات المتاخرين بل الحق في هذا المقام ان يتمسك بما ذكرناه بعد اختيار اتحاد الجنس و

الفصل في جعلهما موجودا لكونهما من الاجزاء المحمولة الحقيقية الموجودة من الفرق بين اعتبار ذات الجنس من حيث انه
اما بشرط ان من حيث هو جزء لمركب محمول عليه او لا بشرط ان عند انتهاء البحث بعين البيان بانتفائها وقد زال عنها وصف
الجزئية للبسيط لان الجزئية والجنسية من الصفات الاضافية يكفي لانعدامها انعدام ما اضيفت هي اليه فصل
في ذكر ما حققه بعض المتاخرين من اهل التحقيق لهذا المطلب وسماه برهان الخاص وتحريره بعد التلخيص عن الزوائد
هو ان جميع الممكنات لما وجدت عن الموجود الحقيقي الواحد الحق الذي ليس فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه
من جملة الموجودات الممكنة هي المحدثات ولا بد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة مصححة لصدوره عنها دون غيرها
ولايجادها له وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية والموجود الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب وكذا بينها
وبين العقول التي لا يمكن فيها فرض جزء دون جزء فلا بد من ان يتحقق بينها وبين واحد من العقول امر له مناسبة
بكل واحد منهما من جهة وهو الهيولى اذ هي من جهة كونها غير ممتد بحسب ذاتها يناسب ان يوجد من المبدأ المفارق
ومن جهة قبولها للامتداد يصير بواسطة لصدور الممتدات عنه بحث واشارة كلامه هذا مبني على تقدم الهيولى
على الصورة الجرمية بالذات وليس كذلك بل الامر بالعكس لما علمت ان جهة الفعلية في كل شيء سابقة على جهة القوة وقد
مر في مباحث الماهية وفي مباحث العلة والمعلول ان الصورة في كل متقدمة على المادة له والفصل متقدم على
تحصل الجنس بحسب الوجود وان لم يكن متقدما عليه من حيث المفهوم وممن يصرح بكون الصورة الجرمية اصلا في
الجسم والهيولى متقومة بها اي قائمة عليها العلامة التفتازاني في شرح المقاصد حيث قال والصورة جوهر متقوم
بذاته ويتقوم به محله الذي هو الهيولى وسينكشف لك هذا المعنى في مبحث التلازم وما ذكره من عدم المناسبة
بين الجسمية والعقل المفارق مسلم الا ان عدم المناسبة بين الهيولى وبينه اشد واكد لكون احدهما بالفعل من
كل الوجوه والاخرى بالقوة من كل الوجوه ولان المفارق هو النور المحض على لسان الاشراق والوجود الصرف عندنا
وان كان مفتقرا الى نور الانوار ووجودا مجعولا للواجب بالذات والهيولى نور محض الامكان والظلمة فلا يمكن ان يكون
موجودا موجود هذه المخالفة التي بين المفارقات والهيوليات حتى ان المتضادين يشترط فيهما الاتفاق في الجنس
القريب فجهة المناسبة بينها وبين المفارق في الصعود هي الموجودات المتوسطة التي غلبت فيها جهة الامكان وضعف
فيها جهة الوجوب بالتدريج بحسب مراتب النزول الموجبة لكثرة الحاجة الى العلل والاسباب لنقص الوجود حتى انتهى الى هوية
متصلة ذات اجزاء فرضية متخالفة الاوضاع والحدود التي شأنها المقصود والجهة ويكون بحيث يكون وحدتها ذات
قوة الكثرة وايضا لها ذات استعداد الانفصال وبقاؤها في اثناء الزوال الا بسبب صورة اخرى يحفظها عن

الزوال وتقييمها على الوحدة والاتصال شخصاً كانت كلية الافلاك او نوعاً كما في العناصر لم يتوسطها وجدت الهيولى
التي لا وجود لها ولا وحدة ولا اتصال بالفعل فضلاً عن ان يكون في معرض الزوال والانتقال الى الكثرة والعدم
والانفصال بل حقيقتها كان محض استعداد الوجود والعدم لغيره وقوة الوحدة والكثرة وامكان الاتصال والانفصال
فظهر ان الهيولى هي عين جهة الامكان والقوة وذاتها مهية تعلقية بامر له بجوهريته الوجود والفعلية لان حقيقتها
كحقيقة الاعراض تابعة الا ان لها وحدة جنسية تتحد بالجواهر الجسمانية وتحمل عليها فيكتسب الجوهرية منها وان كانت
مهيتها نفس معنى الجوهر الا ان هذا كما علمت لا تقتضي في مصداق الجوهر **فصل** في حجة اخرى افادها صاحب
المباحث المشرقية هي ان جسمية الفلك يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون والفساد على رأيهم فنقول
هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل جسم كذا لاشتراكها في الجسمية وليس كذا هف واما لامر اخر فهو اذن
اما حال في جرمية الفلك او محل لها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالاً لاجلها فان لم يكن لازماً لها لم يكن سبباً
للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازماً عاد التقسيم في كيفية لزومه فاما ان يتسلسل وهو محال او ينتهي الى ما يلزم
للجرمية لنفس الجرمية فيعود المحذور من انه يجب ان يكون كل جسم كذا واما ان يكون لزومه بسبب لا حال في
الجسمية ولا محل لها فلا يخلو اما ان يكون ذلك الشيء جسماً اخر او قوة موجودة فيه او امراً مفارقاً ليس بجسم ولا جسماني
والاول باطل لان ذلك الامر اذا اقتضى ذلك اللزوم لجسميته وجب ان يكون كل جسم كذلك ولكانت الجسمية التي هي
الملزومة لتلك الفلكية اولى بذلك الاقتضاء من جسمية اخرى وقد ابطلنا ذلك وان لم يكن لمجرد الجسمية بل لقوة
زائدة على الجسمية فهذا هو القسم الثاني فنقول تلك القوة ان كانت من لوازم محلها عاد السؤال في المقتضي لذلك
اللزوم وان لم يكن من لوازم محلها فاذا فارقت محلها فاما ان يعدم اتلا فان عدمت الملازمة لزوال ما يقتضيها
وذلك محال وان لم يعدم عند مفارقتها محلها كانت غنية في وجودها عن المحل فكل ما كان كذلك لم يكن لها اختصاص
بمحل دون محل اختصاصاً بالوجوب فهي اذا قوة غنية عن المحل في وجودها فيكون تأثيرها في جميع المتماثلات تأثيراً
واحداً فلا بد في اختصاص بعض الاجسام بقبول الفلكية عن تأثيرها دون بعض من مخصص ويعود الكلام في كيفية
لحوق ذلك المخصص وان كان ذلك الامر مبايناً فقد علمت ان نسبة المباين الى جميع الامثال فلا يقتضي في بعضها
الفلكية الا برابط مخصص ويعود الشقوق في ذلك الرابط بمثل ما مر فبقي من الاقسام الاثنا المذكورة ان لزوم الفلكية
بسبب شيء حلت فيه الجسمية وحلت الفلكية وما يلزمها فيه ثم ان ذلك الشيء لذاته يقتضي الصورتين معاً فلا جرم
انه صارت مقارنتها واجبة فاذاً الجسمية الفلكية محل وذلك هو المسمى بالهيولى ويجب ان يكون تلك الهيولى

مخالفة لسائر الهيوليات والاعاد ثت الحالات المذكورة واذا ثبت ان جسمية الفلك محتاجة الى محل يحل فيه وجب احتياج
جسمية العناصر الى الهيولى هذا تمام الحجة التى ذكرها قال وهذا ما وجدتها على كثير من الاذكياء فما قدحوا فى شى من
مقدماتها قال ولكنه قد عرض لى الشك وكان حاصل شكه منع اشتراك الجسمية فى جميع الاجسام مستندا بجواز ان يكون
جسمية بعض الاجسام مخالفة لجسمية غيره ولا يلزم عند استناد الشكل والمقدار المعينين فى الفلك الى جسميته ما اشتراك
جميع الاجسام فى الفلكية ولوازمها وطول الكلام فى توجيه ذلك المنع بما لا فايدة فى ذكرها ويحتج بان كون الجسمية
اى صحة فرض الابعاد حقيقة نوعية اثباتها بلوازمها خارجية ثم العجب انه مع شدة خوضه فى جميع العلوم ومهارته
فى البحوث كيف اعتقد ان هذه الحجة متوقفة لا يرد عليها بحث ولا يمكن قدح سوى ما ذكره من الشك على ان ما ذكره
فى غاية الوهن والضعف ويجئ من الكلام ما لم يبق معه شك فى ان الجسمية مشتركة فى جميع الاجسام كيف وهو اصل
محقق يبتنى عليه كثير من المطالب كاثبات الصورة النوعية فى الاجسام واثبات الهيولى فى الافلاك واثبات الشكل الطبيعى
فى كل جسم والحيز الطبيعى له ومباحث النفوس والقوى والكيفيات وغيرها من المسائل الباحثة فى العلم الطبيعى واما
الذى يقدح فى الحجة المذكورة ويرد عليها فابحاث الاول النقض بتوجه مثل ذلك السؤال بعينه فى بيان لزوم القطبية
والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم المنطقة والحركة السريعة لبعض اخر ولا يمكن استناد ذلك الى الهيولى لكونها
واحدة فى كل فلك فلا توجب الاختلاف فان استند لزوم القطبية لموضع من الفلك والدايرة لموضع اخر الى امور
الالهية والعناية التى هى علمه تعالى بالنظام الافضل والارادة التى ينسبها بعضهم اليه تعالى من غير مرجح فليستند لزومه
اصل الفلكية وما يلزمها اليها وبالجملة كلما وقع به الجواب عن هذا فليقع به عن ذاك من غير تفاوت الثانى ان
ايجاب لزوم الشكل والمقدار لا يمكن ان يستند الى الهيولى لانها جوهر قابل ومعنى القبول الصحة والامكان وهو
ينافى الايجاب والاقتضاء بل لابد ان يكون للفلكية ولوازمها مقتض اخر حتى يقبلها الهيولى التى شانها قبول الصور
والهيئات لا ايجاب شى من الاشياء الثالث ان الذى ذكره هو فى الحقيقة شبهة يجب حلها حتى ينكشف جلية الحال
ايتفع وذا الاصل الاشكال وظنى ان هذه الشبهة هى التى قد كان الامام معتقدا منذ ثلثين سنة فيها انها برهان
ثم ظهر له بعد تلك المدة انها مغلطة وكان قد بكى على ذلك مدة ووجه الحل ان نختار من الشقوق التى ذكرها فى
المقتضى للزوم المقدار والشكل المعينين للفلك ان ذلك السبب هو امر حال فى جسمية الفلك لا نم لها فان اعيد
السؤال فى علة لزومه لجسمية الفلك دون غيرها مع تماثل الاجسام فى الجسمية قلنا الحال اذا كان مقوما للمحل
كالصورة النوعية فهويته ووجوده متقدم على وجود محله بالذات فمنشا لزومه لذات المحل هو نفس ذات الحال

بل الحقيقة هو الاصل والمنشأ في الملازمة والمحل لا مدخل له كما في الملازمة بين الجسمية والهيولى حيث ان الجسمية اصل
في الجوهرية ومنشأ الملازمة والهيولى لازمة لها متفرعة عليها بل اصل الاشكال والجواب جاريان في جميع الصور
النوعية ومحالها وكذا الفصول اللازمة المخصصة للاجناس التي يكون في الانواع مثلا النطق لازم لحيوانية الانسان
لعدم انفكاك احدهما عن الاخر فاذا سئل عن سبب لزوم النطق للانسان ان كان لاجل كونه حيوانا لزم ان يكون الحيوانات
كلها ناطقا للاشتراك في الناطقية وان كان لاجل امر ما في حيوانية مخصوصة فالكلام في تخصصه عائد وان لم
يكن حال الا في حيوانية مخصوصة هي حيوانية الانسان فان كان حالا امكن الزوال عنه فيعمل بزواله الناطقية
ان كان امرا لازما لها كان الكلام عائدا في سبب لزومه ويتسلسل او ينتهي الى الحيوانية فيعود المحذور المذكور لان الامر
اللازم للمهية المشتركة كان مقتضاه مشتركا في الجميع وان كان امرا مباينا والمباين متساوي النسبة الى جميع حصص
الانواع لنسبة الجامع مع قطع النظر عن الفصول فيلزم الترجيح من غير مرجح وان كان لامر هو محل الحيوانية يرد الكلام
في تخصص المحل به ولا يمكن هنا القول بان المخصص هو الهيولى لان هيولى العنصريات كلها واحدة بدليل انقلاب
بعضها الى بعض فالجواب الحق فيه ان الفصل متقدم في الوجود على حصة الجنس للفصل معلل بالفصل لانه من لوازمه فاذا
واللازم البين اللزوم للمهية لا يحتاج الى سبب اللزوم لها سوى ذات الملزوم نعم لو لم يكن الحال مقوما للمحل ولا يفتقر
اليه المحل في تحصله نوعا لافتقر لزومه الى مخصص خارج عن نفس ذلك الحال كالحرارة للنار والبياض للثلج فهناك يستند
جهة اللزوم الى ذات المحل من غير مخصص لجواز استناد اللازم الواحد الى ملزومات متخالفة وقد بقي شيء في تحقيق هذا
الموضع كلامه تركناه الى موضع اخر اليق بالمقام فان ما اختاره من الشقوق المذكورة هو استناد جهة الاقتضاء لتخصيص
جسمية الفلك بلوازمه المخصوصة الى المحل وان لم يصح في المخصصات الكلية كالابداعيات ومبادي الفصول للانواع
الثابتة كما بينا لكن اذا اجرى الاشكال في تخصص الاشخاص بلوازمها الشخصية انه هل هو للمهية او لامر هو حال
فيها او محل لها او مباين عنها كان المختار من الشقوق هو المحل القابل لتعين الشخص المعين ولوازمه الشخصية لعدم
استغناء التشخص ووجود الشخص ووحدته عن الحاجة الى المحل المستغني عن ذلك الحال وان كان الحال من اشخاص المهية
الجوهرية الصورية وذلك لان المقوم للمحل المادي حقيقة الصورة الحالة فيه لا التشخص المعين منها بخصوصه فلا
يمكن تقدمه من حيث الشخصية على المحل فالمحل علة للتشخص سابق عليه واذا نقل الكلام الى تخصصه بالتخصيص مع
تماثله لسائر المحال ينجر الكلام الى مسئلة ربط الحادث بالقديم كما سيجيء كشفها وتوضيحها ان شاء الله العليم **تتميم** ومما
يختلج بالبال ان الهيولى والصورة اذا كانت من ذاتيات الجسم ومقوماته فلم يقعا ولا يثنى منهما في مطلب لم بل يقعان

في الجواب عن السؤال بما هو ولا يكتسب شيء منهما بالبرهان كيف والذاتي لا يحتاج الى وسط فيجب ان لا يعلم اجزاء الشيء بحسب
المهية وهي الاجزاء العقلية اصطلاحا كالجنس والفصل المتحصلين في العقل عند ملاحظة الابهام والتعين للمهية غير
الاجزاء الوجودية اعني المادة والصورة وما لا يطلب لم اصلا لا يجب لثبوته لشيء ولا يجب الاثبات لانما هي
المقومات ما يجب للمهية من حيث هي هي واما الاجزاء الوجودية وهي اجزاء الشيء بحسب نحو خاص من الوجود فهي مما يطلب
بالبرهان لانها بالنسبة الى المهية المطلقة كالعوارض وان كان وجودها بالنسبة الى وجود المهية كالمقومات فعلى
الوجود يطلب بلم كما ان مقومات المهية يطلب بما ومن ههنا علم ان منزلة وجود العلة لوجود المعلول كمنزلة مقوم المهية
للمهية كما لوحنا اليه سابقا فاذن تركب الجسم من الهيولى والصورة ليس يوجب الاستغناء عن البرهان بل يعرفونا ولا يحوج
المحمولة فيطلب بالحجة اجزاؤه الوجودية وان اشتملت الاولى بالقوة على الثانية فالقبول المأخوذ في حد الجسم يدل على
مادته الاولى والابعاد تدل على صورته اي الجوهر الممتد بالذات **الفن الثالث** في تصاحب الهيولى والصورة بالعلاقة
الذاتية وفيه فصول **فصل** في ان الجسمية من حيث هي لا ينفك عن الهيولى قد استفيد من برهان وجود الهيولى طريق
القوة والفعل ان لا شيء من الاجسام حال في اوضاع وافعال وتجدد واشتغال عن الهيولى انما من جسم الا وفيه شوب
قوة لكمال او قصور في اوضاع وافعال وتجدد واشتغال بين حال وحال وان كان في ايسر عرض واسهل معنى فعلي
او انفعالي فان الفلك وان كان بالفعل من جهة جوهريته وكمه وكيفه واينه ووضعه في نفسه وجميع هيئاته القارة
الا ان فيه القوة من جهة اوضاعه بالقياس الى الغير لعدم امكان الجمع بين ساير الاوضاع وقد علمت ان جهة القوة
يرجع الى شيء هو محض القبول والامكان ولا محالة يكون للاجسام الجسمية كما مر من عدم استقلالها في الجوهر والقوة
لا ينفك عن ذي القوة وذو القوة لا يمكن ان يكون مفارقا عقليا والنفس بما هي نفس لا ينفك عن الجسمية فالمشتمل
على القوة اولا وبالذات هو الجسم بما هو جسم وهذا برهان متين لا يحتاج الى كون الجسمية طبيعة نوعية متماثلة
في جميع الاجسام على ان ذلك امر ثابت لا خلل فيه **طريق آخر** ذكره الشيخ الرئيس في الهيات الشفاء مبناه على ان الجسمية حقيقة
واحدة بيانها ان الجسمية اذا خالفت اخرى في ان احديهما حارة والاخرى باردة او ان احديهما لها هو طبيعة
فلكية والاخرى لها طبيعة اخرى ولحوق الاعراض او الطبايع انما كان بعد تحصل ذاتها ونوعيتها من غير حاجة
لها في الجسمية الى انضمام شيء من هذه المعاني وهذا بخلاف المقدار مثلا حيث لا يتحصل له مهية الا بعد تعين ان كمية الاتصال
القار منقسمة في جهة حتى يكون خطا او في جهتين حتى يكون سطحا او في ثلث جهات حتى يكون جسما تعليميا فالمقدار
بما هو مقدار مطلق لا وجود له ولا قوام الا بان يكون خطا او سطحا او جسما واما الجسم بما هو جسم فليس اقترانه

اي معنى قصوة اليه كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية متصورة انها وجدت بالاشياء التي
لها ان توجد تلك الاشياء وهي جسمية فقط بلا زيادة لا يجب اشكال آت اخرى في كالاتها الثانوية كالجمادية
والنباتية والحيوانية فكان الطبيعة الجادية اذا حصل الجسم فهي تمام له من غير حاجة الى صورة اخرى في كون
ذلك الجسم نوعا مخصوصا لكن لو حصل له صورة اخرى صار اكمل مما كان او لا فكل الصورة الامتدادية فقد
علم ان نحو الصور المكملة للاجسام بها ليس من جهة ان مجرد الجسمية مبهمة جنسية كيف و[...]س ما هو جنس ليس
تام التحصل والحصول لا في الذهن ولا في العين كالمقدار المطلق فانه اذا جرد عن الفصول واخذ في العقل مجردا
عنها ما عداه لم يكن له وجود في الخارج اصلا ويكون لهذا الاعتبار مادة عقلية محضة واذا اخذ مطلقا
عن الحذف واللحوق كان مبهمة ناقصة غير محصلة والجسمية ليست كذلك لانا لاجسام المختلفة الصور والهيئات
وجدنا انها اذا حذف عنها العقل تلك الصور والاعراض كانت قد بقيت فيها ماهية تامة جوهرية موصوفة بقبول
الابعاد حق للعقل لها ان يكون بصرافتها موجودة في الخارج فعلم انها ماهية نوعية اذ لو لم يكن كذلك كانت بعد التجريد عن
الصور المختلفة والهيئات المتفاوتة اما حصاية مختلفة متخالفة بذواتها البسيطة او متفاوتة بفصول ذاتية غير تلك
الصور والهيئات او حقيقة واحدة غير الحقيقة المسماة بالجوهر القابل للابعاد او هي مع طبيعة اخرى يكون بمنزلة الفصل
لها والكل فاسد عند العقل الصحيح فبقي كون الجميع مشتركة في طبيعة واحدة نوعية هي الجسمية اي الجوهر المصحح لفرض الابعاد
فاذا ثبت هذه الدعوى فيبنى عليها كثير من المقاصد منها اثبات افتقار الاجسام من حيث جسميتها الى الهيولى ولم
طريقا ذكرها الشيخ الرئيس في الاشارات لتعميم وجود الهيولى في الاجسام الممتنعة عن قبول الفصل والوصل بسبب
خارج من طبيعة الامتداد مفارقة له سواء كان لانتمائها كما في الافلاك او زيادة كما في الاجسام الصغار الصلبة بعد
اثباتها في الاجسام القابلة لتوارد الوصل والفصل عليها اما الاول فهو ان الطبيعة الامتدادية اما ان يكون بذاتها
غنية عن الهيولى او لم يكن فان كانت غنية فاستحال حلولها في المحل لان الحلول في محل عين الافتقار اليه والغنى
عنه اذا كان ذاتيا استحال زواله ولو بالغير لان ما بالذات لا يزول ولا يتبدل فاستحال حلولها لكن الحلول ثابت في
بعض الاجسام وهو ما في كون الغنى ذاتيا للجسم من حيث الجسمية وان لم يكن غنية لذاتها فيكون مفتقرة لذاتها فيكون
حلولها في المحل انما تحققت سواء كانت في الاجسام القابلة للانفصال الخارجي او من غيرها وهم وازاحة قد توهم
بعض الناس وعودا النقض على هذا الدليل بجريانه في المحل الواحد ليلزم اجتماع المتماثلات في محل واحد وكون صورة
واحدة حالة في جميع المحال وكون هيولى واحدة محلا لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور والهيوليات

الى غير ذلك من المحالات وهو منفسخ لانا نختار عند الترديد ان الطبيعة المطلقة لا تفتقر لذاتها الى المحل المطلق لا
المحل المخصوص بل المفتقر اليه هي الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص لها الى المحل المعين لاجل خصوصية
عارضة لها لا لذاتها بل لاسباب خارجة عنها والاستغنا الذاتي عن المحل المخصوص لا ينافي الافتقار العارض لخصوص
فرد من الافراد وهذا مثل لوازم الماهيات فان ماهية المثلث اذا اقتضت تساوي الزوايا القائمتين لا تقتضي في كل فرد الا
تساويا مخصوصا بهذا الفرد دون غيره فالتساوي المطلق مقتضى ذاته وليس شيء من خصوصيات التساوي مقتضاها
لذاتها فلا يرد ان هذا التساوي المخصوص ان كان لازما للطبيعة بالذات فكان يوجد في كل مثلث هذا التساوي
للقائمتين ويوجد في هذا المثلث جميع افراد التساوي للقائمتين لان الكلام لا يجري في كل مثلث ولازم المعين
فالحل فيما ان طبيعة المثلث مطلقا لا تقتضي الا مطلق التساوي والطبيعة الخاصة تقتضي التساوي الخاص فالمطلق
للمطلق والمقيد للمقيد فكذلك قياس معنى الافتقار الى المحل الجسمية فان الافتقار الى المحل المطلق لازم للجسمية المطلقة
والافتقار الى المحل المعين يستلزم الجسمية المعينة وكما ان نفس الافراد من عوارض الطبيعة كما قرر عندهم فلوازمها
على الوجه الاولى فليس لاحد ان يقول كما جاز ان لا يكون افتقار الطبيعة الى المحل الواحد لذاتها بل يحصل الافتقار
لاجل خصوصية وسبب فليجز مثل ذلك بالقياس الى المحل مطلقا لانا نقول اذا جردنا الطبيعة الجسمية عن الخصوصيات
فان لم يكن مفتقرة الى المحل كانت في ذاتها مستغنية القوام عن المواد كلها وما كان بحسب ذاته متحصل القوام لذاته
تعلق بغيره كان ذلك نحو وجوده الذاتي لماهية واحدة لا يكون متفاوتا فلا يجوز ان يكون نحو وجود الماهية المحصلة
بها من حيث هي هي مختلفا بحسب اختلاف الاسباب الخارجة عنها وعن مقوماتها نعم هذا انما يجوز في الوجودات الغير
والنسب والاضافات مثلا الافتقار الى الاكل انما يعرض للانسان لا بسبب اصل البقاء على الانسانية بل بسبب الحرارة
المحللة للمواد وفقدان بدل لها وكذا الاستغناء عن اللباس بالذات لا ينافي عروض الافتقار اليه بسبب برد مفرط
لان كونه اكلا او لابسا ليس نحو وجود الانسان المختص به وهذا هو الذي يوهم لبعض الناس امكان الواسطة بين
الافتقار والغنى الذاتيين او جواز عروض الافتقار لعلة واما عروض الافتقار الى المحل بعد ان لم يكن بسبب امر اخر فهو
ممتنع لما مر من ان الحلول عبارة عن نحو وجود ماهية الحال وكذا عروض الاستغناء عنه بعد افتقاره اليه لذلك
ولان الصورة لو انفكت عن المحل تقدرت بمقدار معين فتشكلت بشكل خاص فانفعلت وتاثرت عن فاعل خارج
يقتضي المقدار والشكل المعينين اذ لو كانا لازمين لماهية الجسمية لم يتغيرا مع بقائها وكل ما يحدث بسبب فاعل
مؤثر فلا بد فيه من قابل متاثر وقد علمت من ان جهة الانفعال تصحح من الهيولى الاولى فيلزم ان يكون مقارنة

لهاو قد فرضت منفكة عن المحل هف واما الطريق الثاني وهو ما بنى على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الا[بعاد]

من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي قد مر بيانه في ابطال مذهب ديمقراطيس ونحن قد اتممنا الحجة المشهورة
على ابطال مذهبه بوجه لا خدشة فيها وظهر هناك ان كل جسم بما هو جسم مما يقبل لذاته الانفصال الفكي كما يقبل لذاته
الانفصال الوهمي وجواز الانفكاك بحسب الطبيعة الامتدادية يكفي في الافتقار الى الهيولى وان عاق عن ذلك عائق
طبيعي كما في الافلاك او غير طبيعي كما في الاجسام الديمقراطيسية وذلك لان الجسم اذا لم يكن مقارنا للمادة لكان
قبولها للقسمة الفكية مستحيلا وقد فرض جائزا فامكان قبول الجسم للقسمة المذكورة كاشف عن وجود الهيولى
وقول الشيخ قدس سره ولعل هذا العائق اذا كان لازما طبيعيا كان لا اثنينية بالفعل ولا فصل بين اشخاص نوع
تلك الطبيعة بل نوعه في شخصه مراده على ما سنح لنا في حل كلامه ان الجوهر الممتد من حيث هو هو لو لزم ما يمنعه عن
الانفكاك والانفصال بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل ينحصر نوعه في شخصه اذ لو تعدد شخصا
لكان لكل واحد منهما قابلا للانفكاك بالبيان السابق في رد مذهب ديمقراطيس مع وجود المانع هف ثم ترتب بطريق
عكس النقيض ان المانع للقسمة ليس لازما للجوهر الجسماني من حيث هو هو وان كان لازما لبعض افراده كالفلك فالصورة
الفلكية العائقة للقسمة وان كانت لازمة للفلك لكنها ليست لازمة لطبيعة الجسم مطلقا والازم لبعض الافراد فقط
عارض للطبيعة المشتركة فيجوز زواله نظرا الى الطبيعة فجسمية الفلك يقبل القسمة لذاتها وان لم يقبلها من جهة الفلكية
لجواز زوال العائق للقسمة عنها والقابل للقسمة الانفكاكية غير مفارق عن الهيولى فثبت بذلك عموم الافتقار الى
الهيولى في الاجسام وهو المرام تحقيق وبحث لما كانت طبايع الافلاك اي صورها النوعية كما يجيء مانعة عن قبول
الفك والفصل فعلى ذلك وجب ان يكون كل نوع من الفلك محصورا في شخص واحد كما هو مذهبهم اذ لو تحقق فلكا
او كوكبان من نوع واحد لصح فيهما من الوصل ما حصل بين الجزئين الموهومين لواحد منهما وصح بين الجزئين الموهومين
ما حصل من الانفكاك بين ذينك الفلكين او الكوكبين فيكون في كل منهما من جهة الطبيعة النوعية قبول الفصل والوصل
مع ان المانع ذاتي لهما ولهذا حكموا بامتناع الاثنينية في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وكذا في كل جرم من
الفلكيات من حيث طبيعتها الطبيعة المخصوصة وان جازت القسمة فيها من حيث جسميتها فاذا كان هذا هكذا فنقول يرد عليهم
النقض بموضع من الفلك غير كوكب او تدويرا وخارج فيوجد لنا في الخارج جزءان منفصلان من فلك واحد كجنبتي الكواكب
او التدوير او الخارج والاثنينية الخارجية في طرفي الخارج المركز اظهر كالمتممات وذلك لان البيان الموجب لعدم
الاثنينية جار فيهما بان يمكن على الجزئين المنفصلين على الجنبتين من فلك واحد ما صح على الجزئين المتصلين ويصح على

المتصلين ما امكن على المنفصلين فيلزم الخرق والالتيام على الفلك من حيث طبيعته الخاصة وهما ممتنعان عليه
عندهم فان اعتذروا عن هذا باصل الفطرة فههنا يعارض بمثله في شخصي نوع واحد من الامتداد فهناك مخلص عرشي
هذا النقض عليهم قد اورده الشيخ المحقق والمكاشف المدقق صاحب الاشراق في كتاب المطارحات بحثا على الحكماء وما اجاب
عنه اصلا ولكن افاض الله على قلبي وجه النقض عنه وهو ان الفلكية ليست من الصفات السارية في جسميتها كالانسانية
وذلك لان صورتها التي تحصلها نوعا خاصا وتقوم جسميتها موجودة ليست صورة تقوم بموادها لان لكل
جرم منها نفس مجردة هي مبدأ صفاتها واوضاعها وافاعيلها وحركاتها المختصة فاجزاء جسمية فلك واحد سواء
كانت وهمية محضة او خارجية ليست اجزاء مقدارية لذاته النوعية بل لمادته وجسميته فتوارد الفصل والوصل
على جسمية الفلك من حيث ذاتها الامتدادية غير مستحيل انما المحال تعدد فلك واحد من حيث هو فلك الى فلكين او
جزئين له من حيث هما جزءان للفلك لا من حيث هما جزءان لجسمية الفلك فالمتممان ليسا فلكين عندنا وان كانا من الاجسام
المنسوبة الى الفلك ولهذا اصحاب الهيئة لم يذكروهما من جملة اعداد الافلاك **فصل** في ذكر احكام كلية متعلقة
بهذا المقام **منها** انه قد ظهر من ما ذكر ان مادة الشيء ليست داخلة في قوام مهيته لذلك الشيء والا لكانت بينة الثبوت
ولم نفتقر في اثباتها الى برهان لكن الجسم بما هو جسم قد حصل لنا معناه وهو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة
على الوجه المذكور وشككنا في انه هل له مادة تحمل معناه ام لا الى ان جاء البرهان الحاكم بوجود جوهر اخر مادي يظهر
لنا ان الجسم المحسوس مركب من جوهرين حال ومحل فتبين من هذا ان المادة غير داخلة في قوام مهية الجسم [illegible]
ما اثبتنا المادة لبعض الاجسام توقفنا في بعض اخر مع علمنا باشتراك معنى الجسم النوعي بين الذي انكشف لنا مقارنته لها
وبين ما توقفنا في الحكم بوجودها له فبهذا ايضا تأكد ما قلنا من عدم حاجة الشيء الى المادة في حقيقة ذاته وان احتاج
اليها في قوام وجوده وكما علم هذا في الجسمية بالقياس الى ما قامت بها اي المادة فاعلم ايضا بالقياس الى ما تقوم
بها كالطبايع النوعية كما مر وقد اكد الشيخ في الهيات الشفاء هذا الحكم بقوله واما الجسمية التي نتكلم فيها فهي في
نفسها طبيعة محصلة ليس تحصل نوعيتها شيء ينضم اليها حتى لو توهمنا انه لم ينضم الى الجسمية معنى بل كانت جسمية لم
يمكن ان يكون محصلا في نفسنا الا مادة واتصالا فقط ولذلك اذا اتبع الاتصال شيئا اخر فليس لان الاتصال
نفسه لا يتحصل الا بالانضمام اليه وقرنه به بل لحجة اخرى تبين ان الاتصال لا يوجد بالفعل وحده فليس ان لا يوجد
الشيء بالفعل موجودا هو ان لا يتحصل طبيعته فان البياض والسواد كل شيء منهما متحصل الطبيعة معنى محصلا ثم
تخصيصه الذي في ذاته ثم لا يجوز ان يوجد بالفعل الا في مادة واما المقدار مطلقا فيستحيل ان يحصل لطبيعة

أشار اليها الا ان يجعل بالضرورة خطا او سطحا حتى يصير جايزا ان يوجد لا ان المقدار يجوز ان يوجد مقدارا ثم يتبعه
ان يكون خطا او سطحا وقال ايضا ولها صورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف
ولا انحا انها تجرد صورة جسمية بفصل داخل في الجسمية وما يلحقها انما يلحقها على انها شيء خارج عن طبيعتها فلا
يجوز ان يكون جسمية محتاجة الى مادة وجسمية غير محتاجة الى مادة واللواحق لا يغنيها عن المادة بوجه من
الوجوه لان الحاجة الى المادة انما يكون للجسمية ولكل ذي مادة لاجل ذاته والجسمية من حيث جسمية لا من حيث هي
جسمية مع لاحق فقد بان ان الاجسام مؤلفة من مادة وصورة ومنها ان قول الحكماء كلما استغنى فرد من افراد
ماهية نوعية عن المحل لذاته استغنى سائر افراد تلك الطبيعة عنه يجب ان يخصص الطبيعة بالطبيعة الموجودة في
الافراد بالافراد الخارجية لئلا ينتقض هذه القاعدة بالجواهر المجردة وبالجواهر الصورية المستغنية عن الموضوع
فان كلا منها قد يوجد في الذهن مفتقرا اليه وقد تزول عنها وهو المحل المستغني عن الحال فلو لزم من افتقار الفرد
الذهني للجوهر الى الموضوع افتقار سائر الافراد له اليه فيلزم ان لا يتحقق جوهر في العالم لانحصار الجواهر في المبادي
العالية هف ثم انك لما علمت من طريقتنا المختارة عند القدماء تجويز كون ماهية واحدة نوعية مختلفة المراتب في
الحاجة الى المحل وعدمها فالاستدلال على افتقار الجوهر الممتد الى الهيولى في الفلكيات بتحقق الافتقار اليها في
الاجسام القابلة للفصل والفك غير صحيح على هذا الرأي فلا بد من المصير الى احد المسلكين الاخرين في بيان هذا
المطلب **فصل** في استحالة تعري الهيولى الجسمية عن مطلق الصورة هذا المقصد مما يمكن فهمه من احد مسالك
اثبات الهيولى وهو مسلك القوة والفعل فان الهيولى اذا تجردت عن كافة الصور لكانت اما بالفعل ولها قوة
قبول الاشياء والا لم يكن هيولى فيتركب ذاته من جهة بها يكون بالفعل ومن جهة بها يكون بالقوة وقد فرضت
بسيطة هف وهذا برهان تام لا يرد عليه شيء عند التحقيق لكن القوم لم يكتفوا به بل ذكروا مقدمة اخرى هي انها
عند التجرد يلزم ان يكون جسما وكل جسم مركب من الهيولى والصورة والمفروض خلافه وبيان ذلك انها اذا تجردت
فان كانت ذات وضع وحيز فكانت اما منقسمة فيكون احد المقادير الثلثة وقد فرضت مجردة عنها وعن ما يستدعيها
او غير منقسم فيكون جوهرا فردا لا يتجزى اذ النقطة عرض لا يجوز ان يكون موجودة منحازة وان لم يكن ذات وضع
واشارة فلا يخ اما ان يستحيل اتصافها بالحجم والتقدر او يمكن فان كان الشق الاول فكانت من الجواهر العقلية
بالفعل فيكون خارجة عن جنس الجوهر القابل والمفروض خلاف ذلك وان كان الشق الثاني فلا يخ اما ان يحل
فيها البعد المحصل لها دفعة او تدريجا على نهج الحركة في حيز مخصوص لم لا فعلى الاول اذا صادفها المقدار وقد

كان في حيز مخصوص لكانت قبل التجسم متجسمة ومتحيزة وان لم يكن محسوسة وهو محال وان لم يكن صادفها في حيز مخصوص فلم يكن فيها ولا في نفس المقدار ما يقع به التخصيص فلم يكن حيز اولى به من حيز ولا محالة لابد ان يكون عند المصادفة في حيز فهو اما جميع الاحياز او في بعضها دون بعض والاول محال لان الجسم لابد ان الواحد لا يكون له في كل وقت الا حيز واحد والثاني يستلزم الترجيح من غير مرجح واذا البسائط فليس يصح ان يختص بحيز معين من احيازه كلها عنصرها وهو الارض فعلم من هذا ان هيولى جسم خاص كالمدرة اذا تجردت لا يكون لها في ذاتها ما به ليست الصورة المدرية بعد كونها هيولى وبعد لا بجهة مخصصة يوجب لها نسبة الى ذلك الحيز وليست تلك الجهة الا علاقة وضعية اذ غيرها من الاشيا والمعاني من الصفات لا يخصص القابل بحيز دون حيز لتساوي نسبة بعد كونها هيولى ونفس الفاعل المفارق ونسبة ساير الاوصاف الفاعلة والدواعي الغايية عند المفارق الى صورة معينة تخصيص دون غيرها ولا تاثير لها الا بمناسبة وضعية واما على الشق الثاني اي كون تحول الهيولى لمقدار معين بكمال لا دفعة بل على سبيل التدريج والانبساط فيلزم ان يكون ايضا ذات وضع بل جسما وذلك لان كل منبسط في المقدار يكون لا محالة الجهات والاطراف الست الفوق والتحت والقدام والخلف واليمين والشمال وكل جوهر يلزمه الابعاد والنهايات يكون جسما وقد فرض لا كذلك طريق اخر المادة عند التجرد ايضا يكون جوهرا قابلا كما علمت فيكون لازمه القبول للاشيا لان لوازم الماهيات لا ينفك عنها وهذا هو التحقيق انا نقول مع قطع النظر عن هذا هل هي وجودها عند التجرد وجود قابل بالفعل فيلزم ان يكون عند التجرد متصورة بالجسمية بالفعل وهو ممتنع وان لم يكن وجودها وجود قابل بالفعل فيكون متقوما بذاته من غير تعدد وتكمم فلا يكون ذا جزء بالذات ولا بالعرض ولا بالقوة ولا بالفعل ثم اذا عرض له المقدار صار ذا اجزاء بالقوة عند الوحدة الاتصالية وذا اجزاء بالفعل عند الكثرة فيكون عروض امر لا امر مما يغير حقيقته عما كانت عليه ويبطل ذاتها ونحو وجودها المختص بها فكيف يكون للشيء تقوم بانه لا جزء له اصلا لا بالقوة ثم عرض له ان يصير ذا اجزاء بالقوة في ذات وقت وبالفعل وقتا اخر والتبدل في ذات الشيء ووقايه ممتنع ولا كذلك الحد بالنسبة الى المحدود فليس لاحد ان يتوهم ان الحد لما كان عين المحدود ومع ذلك وحد المحدود في الخارج او في الذهن مجردا عن الاجزاء كالجنس والفصل ثم يوجد في الذهن عند ملاحظة العقل معناه الحدي فيكون قوامه بالاجزاء بعدما كان قبل هذه الملاحظة بسيطا لانا نقول التفاوت بين الحالين انما هو بحسب الاوصاف والاعتبارات لا بحسب وجود معاني الاجزاء وعدمها فان ذوات تلك الاجزاء لا يتبدل في الحد والمحدود بل تعدد عند التفصيل المحدود ما كان واحدا عند الاجمال وبالعكس اذ الاجمال والتفصيل نحوان ادراكيان من غير تفاوت في ماهية المدرك ففي

ولذا البسائط فليس يصح ان يختص بحيز معين من احيازه كلها عنصرها وهو الارض

يكون موجودات الاجزاء بما هي موجودات بالقوة وفى الحد يكون بالفعل وكذا حكم المقدار عند الاتصال وعند
الانفصال واما الجوهر المفارق فلا يمكن ان يكون فيه اجزاء مقدارية لا بالفعل ولا بالقوة فلو فرض ان الجوهر
المفارق صار ذا بعد ومقدار يلزم المحالات المذكورة وهو التبدل فى نفس قوام الشئ وحقيقته وزيادة التفصيل و
التوضيح فى هذا المطلب يطلب من كتاب الشفا طريق اخر ذكرها بهمنيار فى التحصيل وهو انه لو قبلت الهيولى الصورة
لا يقبل لانها لكانت ضدا للصورة الجسمية وليس للجسمية ضد وان لم يقبل صورة اصلا لم يكن جوهرا قابلا اذ
لو كانت جوهرا بالفعل فان كانت فى نفسها قابلة للانقسام فكانت جسما وقد فرضت مجردة عن الجسمية وان لم يكن
فى نفسها مما اليه الاشارة لزم من المحالات ما ذكرناه طريق اخر لما تقرر عندهم ان مصحح القسمة الخارجية فى
المقدار هو المادة باستعدادها فلو فرض تفريع قد وضح ما سنتم من كلام الشيخ وتلميذه ان الصورة الجسمية
ليست بالنسبة الى الهيولى كالاعراض اللازمة التى تلحق الشئ بعد ان يتم له نحو من انحاء الوجود اى وجود كان سواء
كان ذلك اللازم بحيث يحصل به للملزوم تقوم ثانوى له وجود طبيعى اخر كجسمية الفلك وصورتها الفلكية
ام لم يحصل كالمثلث ومساواة زواياه للقائمتين فان المثلث وجودا تاما سواء اعتبر معه المساواة للقائمتين
ام لا فاعتبار هذا اللازم وعدمه لا يؤثر فى الملزوم وجودا وكما لا يجانس الصور الطبيعية فانها تستكمل بها
المحل وينفعل عنها بكمال بعد كمال اول واما الجسمية بالقياس الى ما يتقوم بها فليس من احد هذين القسمين اذ
لا وجود لمحلها مستقلا بوجه من الوجوه اصلا بل الهيولى ما شانها قوة الوجود بما هى قوة الوجود فى الخارج فقد
قوة الوجود يخرج الملزوم بالقياس الى الاثر المهية وبعد الجنسية يخرج المادة الثانية كالجسم مثلا بالقياس الى ما يكملها
من الطبايع الصورية وبعد الخارج يخرج الامكان والمهية طريق اخر لو جاز الهيولى بقاء بلا صورة جرمية لها
توجد وجودا عقليا بلا وضع واشارة حسية يلزم ان يخالف هيولى لهيولى اخرى وليس لهما مقدار بحسب المقدار
واللازم باطل بالضرورة فالملزوم كذلك وبيان اللزوم انا اذا قسمنا جسما بنصفين فيفرد هيولى كل جزء مصورة
فتوهمنا تجريد الصورة عن هيولاها قبل وقوع القسمة وتوهمنا تجرد صورة كل من النصفين عن هيولاه بعد
القسمة فيكون كل واحدة من المادتين غير منقسمة لا بالفعل ولا بالقوة فلا محالة حينئذ يكون هيولى ذلك
الجسم يخالف هيولى كل واحد من النصفين وهذه المخالفة اما بالماهية ولوازمها وهى واحدة فى الجميع واما
بالوضع والمكان وهما لا يكونان عند عدم الجسمية واما بالمقدار وهو مسلوب عنهما فيكون حكم وجود الشئ
وعدمه واحدا واما باتحاد الهيوليين بعد التجريد هيولى واحدة كما كانت قبل القسمة فيكون حكم الشئ لو لم

ينفصل عن شيء ما هو غيره هو بعينه حكمه وقد انفصل عنه غيره وحكمه مع غيره وحكمه وحده من كل جهة حكما
واحدا واما اجتماعهما وبقاء احدهما وبقاء الاخرى فان كان المقدم فلهذا وال الجسمية عنهما هو مشترك بينهما
فلا يختص احدهما به دون الاخرى وان كان بامتزاجهما شيئا واحدا وهو ايضا ممتنع في عديم المقدار فلم يبق من
الشقوق الا كون احدهما جزء الاخرى وليس جزءا محمولا لاجلها فيكون لا محالة جزءا مقداريا لها مع انهما تجردتين
عن المقدار هف تفريع اخر يتحقق من هيهنا ان الهيولى ليست في ذاتها الا شيئا جسمانيا وليس لها نحو من الوجود لم
يكن به غير جسمية والا لكانت بحسب مهيتها محصلة القوام من غير تجسم فكل ما يحصل منها في الذهن فهو بحسب
لمهيتها غير صادق عليها الا بحسب التقدير والفرض فقولنا الهيولى امر بالقوة معناه ان كل ما لو وجد كان
هيولى فهو بحيث لو وجد كان بالقوة لان كل ما يلتفت اليه العقل استقلالا او يحكم عليه بشيء فهو امر معقول
القوام بالفعل وليس امرا بالقوة وهكذا الحال في نظايرها من الامور الناقصة التحصل والوجود كالعدد و
الزمان والحركة والحرف واللاتناهي والناقص وامثالها تفريع اخر لما ثبت ان كل ما يقبل المقادير والابعاد
فلا يمكن ان يكون بحسب قوام ذاته وفعلية جوهره مما يأبى عن قبول القسمة والتعدد والا لكان ما كان وحده
وجودا وحدانيا غير انقسامي مما يقبل وجودا منقسما في ذاته قسمة بالقوة كالمقدار او بالفعل كالعدد وهو
مستحيل عند العقلاء ولهذا يحكم كل من له فطرة مستقيمة باستحالة طريان الجسمية على الجوهر المفارق او الجوهر
الفرد من ذوات الاوضاع لو فرض وجوده فلا بد ان يكون مادة الجسمية والمقدار امرا داخلا تحت جنس المقدار
والتجسم فلو تشككت بتشكك انا نقل الكلام الى نفس ذات مادة الجسم هل هي في ذاتها مع قطع النظر عن قبول الصورة
تكون متصلة فيكون نفسها صورة الجسم لا مادته اذ لا نعني بحقيقة الجسم الا جوهرا متصلا بنفسه فبهذا تتم تلك
الحقيقة بلا قصور فلا حاجة لها الى جسمية اخرى غير ذاتها يلحقها او يكون جوهرا عقليا او جوهرا ذا وضع غير منقسم
فيلزم منه في المحذور ما قد برهن على استحالته فهذا هو الباعث الكلي لمن انكر وجود الهيولى الاولى على ذلك قلنا
قد ذكرنا سابقا ما يفي بدفع هذا الشك فان بناءه على الذهول عن معنى المادة ومرتبة وجودها من الصورة فاذ ليست
نسبة الصور الجسمية اليها نسبة لازم خارج او صورة مكملة لحق كل منهما الى الشيء بعد تمام حقيقته ووجوده وليس
للهيولى وجود مستقل بالفعل الا بالصورة بمعنى ان الصورة نحو وجودها الخارجي وجهة تحصلها وتمامها فوجودها
عبارة عن نقصان وجود الصورة بحسب التنقص دون نقصان المهية الخارجية لها وقصور كل شيء من توابع حقيقته المطلقة
وقد ثبت ان الصورة في غير المادة الاولى من المواد الثانية من ذوات الطبايع الثانوية انما يفيد لموضوعاتها وجودا

كمالية بها يصير الموضوع موجودا مستكملا له تنوع آخر من حيث الصورة بعد وجوده في ذاته وتحصله وتنوعه في نفسه
ولهذا يكون موضوعا او مادة ايضا من جهتين فمن حيث له في نفسه وصورته مع قطع النظر عن لحوق صورة اخرى
نوعية خارجية يكون مستغنيا عن الحال فيكون نسبته اليه نسبة الموضوع الى العرض باعتبار ان نسبة ذاته الى هذا
التحصل الثانوي والنوع الآخر نسبة النقص الى التمام والقوة الى الفعل يكون مادة واما الهيولى الاولى فهي
عارية في ذاتها عن جميع مراتب التحصل والنوع الا ما انضم اليها ولذلك لا حقيقة لها الا ما انضم اليها من صورة الجسمية
اولا ومن صورة كمالية اخرى ثانيا كما سيجيء اثباتها **فصل** في بحث كيفية التلازم بين الهيولى والصورة لظهور ان
وجود كل صورة بالقياس الى ما هو حامل لها ان تقدمها في الوجود على هيولاها اعلم انك لما علمت ان الصورة الجسمية
لذاتها غير مستغنية عن الهيولى وان الهيولى ايضا مفتقرة لذاتها الى الصورة فعلمت ان بينهما علاقة ذاتية ليست بمجرد اتفاق
وكل شيئين يكون العلاقة بينهما ذاتية فلا يخلو اما ان تكون العلاقة علاقة التضايف او علاقة العلية والمعلولية اما الاولى
فغير ثابتة بينهما لان ذات كل واحدة منهما غير معقولة بالقياس الى الاخرى نظرا الى ذاتيهما وان كانت الهيولية بحسب
المفهوم داخلة تحت المضاف اذ لا يعقل الا بالقياس الى ما هي قوة او ذات قوة له او استعداد او ذات استعداد له وكذا
مفهوم كون الشيء صورة لا يعقل الا بالقياس الى ما يتم ويكمل بها لكن الكلام في نفس حقيقة كل منهما مع قطع النظر عن
مفهوم اسم كل منهما والا لم يحتج في استلزام كل منهما للآخر الى بيان لان المتضايفين يعقلان معا واما الثانية فهي
وان كانت في بادي الامر يحتمل قسمين احدهما ان يكونا متكافئين والآخر ان لا يكونا كذلك لكن الشق الاول وهو كون
الشيئين بحيث يكون كل منهما علة للآخر ينفسخ بادنى توجه من العقل الصحيح من غير حاجة الى كلفة الاستدلال والفرق
بين كون الشيئين بحيث يستلزم وجود كل واحد منهما وجود الآخر او عدمه عدمه وبين كون كل منهما سببا للآخر وجودا
او عدما فالثاني فاسد والاول صحيح بشرط ان يكون معنى الاستلزام في الثاني هو ان يكون وقوعه كاشفا عن وقوع
ما هو سبب له او لازم والشق الثاني ايضا يتصور قسمين احدهما ان يكون كلاهما معلولي علة واحدة والآخر ان يكون
احدهما بخصوصه علة والآخر بخصوصه معلولا لكن يستحيل ان يكون كلاهما معا صادرين عن ثالث من غير علاقة
اخرى بينهما والا لم يلزم التلازم بينهما بالذات وهو خرق الفرض اذ قد ثبت امتناع ثبوت كل من الهيولى والصورة نظرا
الى ذاتها بدون صاحبتها ثم لو لم يكن احدهما اقرب الى الثالث يلزم ان يكون وجود كل واحدة منهما عن الثالث بواسطة
الاخرى فيعود المحذور الذي قد لزم من كون شيئين كل واحد منهما سببا للآخر فيجب ان يكون احدهما في درجة
المعلولية اقرب الى العلة الاعلى وجه الاستقلال لئلا يعود المحذور بتحقق احديهما في مقام لم يكن الثانية بعد في ذلك

المقام ويكون نحو الغرض بل على وجه آخر سيظهر فالاقرب المتوسط لا يجوز ان يكون هي المادة لان لها القبول والاستعداد
لا الفعل والاقتضاء والمستعد بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود ما هو مستعد له فانه لو جاز ذلك لوجب
يوجد غير ذلك الشيء مستعدا له دائما من غير استعداد وايضا لو كانت المادة سببا للصورة لوجب ان يكون لها ذات
بالفعل مع قطع النظر عن الصورة وهذا هو معنى التقدم العلي والمعدوم لا يكون علة للموجود وقد علمت ان الهيولى
في ذاتها قوة محضة فرع من ههنا ينكشف لذي العاقل البصير ان الجسم لا يكون سببا لوجود اصلا لا بتمامه
ولا باحد جزئيه وذلك لان المادة امر عدمي وكذا ما يشتمل عليها من حيث يشتمل عليها واما الصورة فلان تاثيرها
في شيء يتوسط المادة لانها لو استغنت عن المادة في فعلها فبالاولى ان تستغني عنها في وجودها في نفسها اذ الايجاد
يتقوم بالوجود والتالي ثم كما علمت فكذا المقدم فاذا كان تاثيرها بواسطة المادة فيكون المادة علة قريبة لوجود
الشيء وهو ثم فقد علم من ههنا ان الاجسام كلها في انفسها شركاء في درجة الوجود من غير علاقة ولا تلازم بينها واما قيدنا
الكلام بقولنا في انفسها لانها قد يوجد التلازم والتعلق بينها من جهة الامور اللاحقة والاوضاع الثابتة فان الاجسام
المستقيمة الحركات كالعناصر يتوقف وجودها على وجود المحدد للجهات لكن من حيث كونها ذوات جهات وحركات ومن حيث
كون المحدد محددا لا من حيث كونه جرما فلكيا وبذلك يثبت وجود امر قدسي مفارق عن الاجسام واعراضها بالكلية لتناهي
الاجسام قدرا وعددا واستحالة الدور مطلقا فينتهي الى موجود واجب بالذات غير جسم ولا جسماني وهذا احد الطرق لاثبات
وجود الواجب وايضا لما كان كل جسم مركبا من هيولى وصورة فلو كان جسم سببا لجسم آخر لكان يجب ان يكون اولا سببا لوجود
جزئيه اللذين هما اقدم منه وهذا ثم لان المادة لا اختلاف لها في ذاتها وقد مر سابقا ان الصورة الجسمية حقيقة متماثلة
الافراد في الوجود والعلة يجب ان يكون مخالفة للمعلول في درجة ونحوه وليس لك هنا شك وازالة
ليس لقائل ان يقول اختلاف الصور يكون والكلام فيها عائد بعينه فيرجع الى ان الصورة الاولى يكون علة في وجود الصورة
الثانية ويكون للمادة القبول فقط واما ثانيا فلان بعد تسليم ان الصور يكون مختلفة بسبب حال الكيفية عن
المواد فيكون العلية والمعلولية بين الحالين لا بين الصورتين الجسميتين فذلك ان صح كان تحديثا آخر خاصا
على انا نقول كلامنا مطلقا لان ذلك غير متصور عند التحقيق لما اشرنا اليه ان الصورة قوة جسمانية فكما ان وجودها
في نفسها لا يتحصل ولا يتشخص الا بسبب المادة فكذا ايجادها الشيء آخر لما علمت ان الوجود مقوم للايجاد لانه مشروط
له فلنرجع الى ما كنا بصدده فنقول اذا لم يكن المادة هي الواسطة في صدور صاحبتها من العلة فكانت الصورة هي الواسطة
لصدور المادة ولا يمكن ايضا ان يكون واسطة مستقلة او آلة مستقلة اذ فسادهما بعينه كفسادها اذا ما كانت علة مطلقة

كما عرفت والفرق بين الآلة والواسطة ان الآلة ما يؤثر بها الفاعل في منفعله القريب والواسطة معلول لبقاء الى
الجانبين فيوجد علة قريبة لاحدهما فذلك المعلول المطلق والآخر علة بعيدة ثم الصورة على ضربين صورة تفارق
الى بدل غائب وصورة لا تفارقها اما الضرب الاول منها فلا يتصور ذلك فيها لانها اذا كانت علة متوسطة للمادة التي
تعدم عنها لكانت تعدم بعدمها المادة فيكون للصورة المستأنفة مادة اخرى مستأنفة ايضا ولما تقرر عندهم
ان كل حادث يحتاج الى مادة سابقة وقوة سابقة واستعداد لحامل القوة فيلزم ان للمادة مادة وهذا مستحيل
لان الكلام في المادة الاولى ولانه يلزم ان يكون المفروض مادة صورة ولانا ننقل الكلام الى مادة المادة و
هكذا يلزم التسلسل في المواد المجتمعة ولان العلة يجب ان موجودة متشخصة قبل وجود المعلول والتشخص في النوع
المتكثر الافراد لا يمكن ان يكون بحسب الماهية ولوازمها والا لانحصرت الماهية في شخص واحد وليس كذلك بل يكون
بعوارض مفارقة وكل صفة عارضة ليست من اللوازم يحتاج وجوده الى جهة انفعالية ولا انفعال الا يكون الا من
جهة المادة فيلزم ان يكون المادة موجودة قبل ما يكون موجودة هذا خلف فيجب ان يكون الصورة بنفسها جزء من
علة مستقلة وشريكا للعلة متشخصة في افادة وجود المادة فيكون المادة وجدت عن تلك العلة الموجبة بواسطة
صورة غير معينة لا تفارق المادة الا بوجود صورة اخرى تفعل فعل ما عدمت عن المادة في اقامتها فاضر
هذا الثالث المعطي دائما ما به تقوم المادة من الصور المتماثلة في التقويم وهو الواهب الصور الذي سيصف حاله
من ذي قبل ان شاء الله ويلزم ان يكون جوهرا روحانيا اذ لو كان جسما او جسمانيا لكان الكلام فيه باقيا الى ان يعود
الكلام الى جوهر قدسي [illegible] لما كانت الواسطة في التقويم يلزم ان يكون قد تقومت قبلا بذاتها اولية
بالذات لا بالزمان ثم يقوم غيره فيجب ان يكون الصورة قد تقومت اولا بالفعل من ذاتها او من المبدا فيقوم الهيولى
بعد ذلك فالصورة وجودها اقدم من وجود الهيولى والصورة الجسمية هي فعلية وتحصل الجسم وتمام له وقوة
وجودها وجهة نقصها وامكانها في المادة والمادة بالقوة انما تصير بالصورة بالفعل فيكون الوجود اولا
للصورة بما هي صورة وثانيا للمادة بما هي مادة وكونها مادة غير كونها مادة للصورة في الوجود وان كان
غيرها بحسب العقل عند فرضها اذ للصورة بما هي هذه الصورة المعينة واما الضرب الثاني من الصورة التي يلزم
الهيولى ابدا لعدم تحقق اسباب الفساد من حدوث الانقطاع والالتصاق والانفصال الا ما شاء الله فهي
وان كانت في اول النظر مما يجوز الوهم ان يكون واسطة مطلقة في اقامة الهيولى لكن العقل الصحيح يحكم بنفي ذلك
بالبرهان وذلك لان تخصص الهيولى بها دون غيرها مع اتفاقهما في الطبيعة النوعية يحتاج الى علة وايضا قد

علمت ان تشخص الافراد الجوهر الامتدادي لا يتحقق الا بعوارض انفعالية غير واجبة اللزوم للطبيعة دائمة والا لما
كان وجودها في مادة بل كانت الصورة قائمة بنفسها كالصور العقلية الخارجية وليس كذلك فلو كانت علة مطلقة
لقوامها لسبقها بالوجود والقوام بنفسها وبعللها المقومة لوجودها فيلزم من هاتين المقدمتين كون الهيولى سابقة
على نفسها بالوجود بمرتبتين وهذا بين الاستحالة ثم لما علمت ان الاجسام متقومة بالوجود والوجود المتعين للصورة
الجسمية متقوم بالهيولى لانه انما يكون بهيئات انفعالية متجددة الحصول غير منفكة عن التغير والحدثان بحسب خصوصيات
الاستمرار والبقاء وان كانت لها جهة جامعة متفقة الحصول في تلك الخصوصيات لانه التحقق للطبيعة دائما
ليس بحسبها الانفعال والافتقار الى الهيولى الا انها مبهمة غير منفكة عن تجدد الامثال ولا خالية عن توارد الحوادث
وما لا يخلو عن الحوادث في تحصلها فهو مفتقر الى المادة وان كان بالتبعية فكيف يكون سببا لوجود ما يفتقر
اليه في تشخصه والتشخص متقدم على الايجاد لانها اما عين الوجود كما هو المذهب المنصور او مساوق له فلو كانت
الصورة سببا للهيولى وكانت المادة متقدمة اما عليها وعلى ما معها والمتقدم على ما مع المتأخر متقدم عليه ايضا
فيلزم ان يكون الهيولى سابقة على نفسها بمرتبتين هذا خلف ولان الصورة الشخصية لا ينفك عن التناهي والتشكل
المخصوصين وهما من عوارض المادة اذ لو كانا من لوازم الطبيعة الجرمية لكانت الاجسام كلها في مرتبة واحدة من
التناهي ونحو واحد من الشكل وليس كذلك فالتناهي والتشكل اللذان من العوارض المسببة بالمادة اما ان يكونا في
درجة الصورة الجرمية الشخصية او سابقا عليها والسابق على الشيء سابق على ذلك الشيء وكذا السابق على ما مع
الشيء سابق على ذلك الشيء فلو كانت الصورة سببا للهيولى لكانت الصورة سابقة على ما يسبقها اما بمرتبة او بمرتبتين
وكلاهما بين الاستحالة واستحالة الثاني يستلزم استحالة المقدم فانحصر امتناع كون الصورة باحد قسميها علة
مستقلة او واسطة او آلة فبقي ان يكون شريكة للعلة الفاعلية وجزءا للعلة التامة **فصل** في تجويز كون
المعلول مقارنا للعلة لما علمت ان الوجود اولا للصورة بحسب الذات وثانيا للمادة وقد دريت ان العلية ليست مفاد
الا التقدم في الوجود بحسب الذات ووجود الصورة على نحو الحلول فيكون وجودها في الهيولى كونها [illegible]
المعلول والمعية بينهما لا ينافي كون الصورة مفيدة والهيولى مستفيدة بل كما ان العلة اذا كانت علة بالفعل لزمها
المعلول وان يكونا معا اذ المعية في الوجود غير المعية في فضيلة الوجود واستقلاله والاول لا يستلزم الثاني
فكذلك الصورة اذا كانت صورة وموجودة يلزم عنها غيرها مقارنا لها والمفيد لوجود شيء منه ما يقيده وهو مباين
ومنه ما يفيده وهو ملاق والعقل لا يتقبض عن صحة القسمين والوجود يصدق فيهما والبرهان قائم على وجود هذين

القسمين وهكذا حال الجواهر مع الاعراض فان الجوهر واسطة فى وجود الاعراض الحالة فيه بعد تقومه فى ذاته بالفعل
فصل فى كيفية كون الجسم الواحد بالعموم علة لشئ واحد بالعدد بوجه خاص لما تبين وتحقق ان الصورة ليست
مع الهيولى فى درجة واحدة بل لها درجة من السبق لم يكن الهيولى معها فى تلك الدرجة وظهر مع ذلك ان الصورة ليست
سببا تاما ولا علة فاعلية وان هناك لا محالة شئ وراء الصورة يتعلق به الهيولى لتفيض عنه وهو جوهر نوري الهي و
فعل قدسي يستحيل ان يكون جوهرا نفسانيا فضلا عن كونه صورة او طبيعة جرمية لكن يستحيل ان يكمل فيضانها
بلا توسط صورة اصلا بل انما يتم الامر بهما جميعا فهذا النور العقلي يهب الصورة الجرمية اذ من رب الصور المجردة و
يقيم الهيولى بذات الصورة من حيث هي مطلقة دون العكس بان يقيم الصورة بذات الهيولى اذ لا ذات لها اصلا الا بالصورة
كاملة وكيفية ذلك انه اذا انقطعت صورة معينة تلبست بها الهيولى اداها واستبقاها بتعقيب صورة عاقبة فمن
حيث ان اللاحقة تشارك السابقة فى انها صورة ما عاون المقيم القدسي على الاقامة ومن حيث انها خاصة انها تجعل
الهيولى بالفعل جوهرا غير الجوهر الذي كان بالسابقة فالصورة من وجه واسطة بين العلة ومعلولها فلا محالة يكون
متقومة بالعلة ومتقدمة تقدما بالذات فهي اقدم تحصلا وثبوتا من الهيولى وهي فعل وقوة فعليتها فى الهيولى
التي هي قوة محضة ولعلك تقول كيف يصح فى قوي العقل كون طبيعة مطلقة مبدأ الوجود تشخصي ووحدة عمومية
علة لوحدة عددية مع ان العلة يجب ان يكون اشد تحصلا واقوى تعينا من المعلول فيجاب عن ما ذكرت بوجهين
احدهما ما افاده الشيخ الرئيس [illegible] من الحكماء قدس الله ارواحهم ملخصه ان العقل لا ينقبض عن ان يكون الواحد
بالعموم الذي يستحفظ وحدة [illegible] الواحد بالعدد علة للواحد بالعدد وههنا كذلك فان الواحد بالنوع مستحفظ بواحد
بالعدد وهو المفارق وبالحقيقة الموجب الاصل هو ذلك المفارق الا انه انما يتم ايجابه بانضمام احد امور متعاقبة
كانت لا بعينه وذلك لا يخرج عن الوحدة العددية بل انما يجعل الواحد بالعدد تام التأثير من جهة حصول المناسبة
بواسطته بين المفارق المحض الذي هو بالفعل من كل جهة وبين ما هو فى ذاته قوة محضة وبالجملة لما كانت طبيعة
الصورة الامتدادية علة بالذات للهيولى من غير ان يدخل فى سببيتها شئ من خصوصيات الافراد الا بالعرض فقد كانت
العلة التامة لها مع قطع النظر عن انضمام واحد بالعموم لواحد بالعدد ذاتا شخصية تامة التأثير بافادة الوجود والتشخص
عن تكثر وتكثير اشخاص تلك الطبيعة المرسلة اذ ليست الافراد ولا شئ منها جزء العلة فواحد بالعدد علة لما هو كذلك
وثانيهما ما خطر بالبال الراقم بعون الله وهو ان الهيولى ليست تشخصا متعين الذات كما توهم حتى يحكم عليها باستحالة
استنادها الى امر عام الوجود بل انما تشخصها ضرب آخر من التشخص وتعينها نحو ناقص من التعين لان تعينها قد

بمطلق الصورة لا بصورة خاصة فما اشبه بعينها بتعين الامور الذهنية كالمعنى الجنسي اذا لاحظه العقل من
حيث هو هو مع قطع النظر الى الفصول وغيرها فالوحدة الشخصية التي للهيولى ليست وحدة شخصية ابت
في ذاتها ان يكون مستندة لوحدة نوعية للصورة بل هذه انما هي متعينة بتلك كما ينكشف للمتأمل المتدبر
اما الافتقار الى انضمام الامر القدسي فليس لان مرتبة الهيولى تحصل ونحو تشخصها يستدعي الاستناد الى واحد
بالعدد دون واحد بالعموم بل لان الصورة في كونها سببا افتقرت اليه ليكون محفوظة الوجود بوروده بواحد من
افرادها الشخصية كما مر ومما يوضح انهم ذلك ذكروا في كيفية افتقار كل من الهيولى والصورة الى الاخرى في التشخص
على وجه غير دايرة دورا مستحيلا ان الهيولى سابقة الماهية والشخصية على شخصية الصورة القايمة فيها لا الحقيقة واما
تشخص الهيولى فمن ذات الصورة المطلقة لا بهويتها الشخصية فالصورة بماهيتها لا بشخصيتها اقدم من تشخص
الهيولى وماهيتها جميعا واما الصورة الشخصية فهي انما تفتقر الى هيولى متعينة معينا مستفادا من الصورة لا
من تعين الصورة على بصيرة بحث وتحصيل لك ان تقول من راس لما تقرر بالبيان البرهاني ان كل طبيعة نوعية تحتمل
اشخاصا كثيرة في العين فهي انما تتشخص بالمادة فيتشخص تلك المادة ان كانت بمادة اخرى يتسلسل المواد الى لا نهاية
وان كان بالصورة فيلزم الدور فاعلم ان معنى تشخص الصورة بالهيولى غير معنى تشخص الهيولى بالصورة وذلك
لان معنى الاول انها تتشخص بالهيولى من حيث هي قابلة للتشخص ولما يلزمه من الاعراض المسماة بالمشخصات فان
حقيقة الهيولى هي القابلية والاستعداد وليست فاعلة للتشخص وهذا معنى قولهم كل نوع يحتمل الكثرة فانما يتشخص
بالمادة اي يحتاج الى قابل يقبل الشخصية والقابل كيف يكون فاعلا لما هو قابل له بل الفاعل له هو المفيد لكثير
للشخصية من الاعراض المكتنفة للصورة كالوضع والاين ومتى وامثالها المسماة بالمشخصات واما معنى العكس اي
تشخص الهيولى بالصورة المطلقة من حيث هي فاعلة ومفيدة لتشخصها فلا يلزم الدور ولا التسلسل بحث وتحصيل
وللقايل ان يقول ان تشخص كل من المادة والصورة بذات الاخرى على اي وجه كان غير صحيح لانه متوقف على انضمام
ذات كل منهما الى ذات الاخرى وانضمام ذات كل منهما الى ذات الاخرى متوقف على تشخص كل منهما فان المطلق غير
موجود وما ليس بموجود فلا ينضم اليه غيره والجواب عنه بمنع هذه المقدمة مستندا بان انضمام الوجود الى الماهية
لا يتوقف على صيرورة كل واحد منهما موجودا فكذا ههنا مردود لان المقدمة الاخيرة غير قابلة للمنع لكونها بديهية
واما النقض بحال الماهية والوجود فغير وارد لانها ليستا في الخارج امرين متعددين منضم ومنضم اليه بل اثنينيتهما
بحسب التحليل العقلي في الذهن كما مر بل القابل الجواب بمنع المقدمة الاولى وهي ان الشيء المطلق غير موجود فانها

غير صحيح والصحيح ان المطلق بقيد الاطلاق عن التقييد غير موجود واما الشئ المطلق عن قيد الاطلاق والتقييد اي
بلا ملاحظة شئ منهما لا بملاحظة عدم شئ منهما فهو موجود عند المعتبرين من العقلاء القايلين بوجود المهيات
من حيث هي هي بعين وجود اشخاصها فالحاصل ان المهية يمكن ان يوخذ بلا شرط اطلاق وتقييد ويمكن ان يوخذ
بشرط الاطلاق وبين الاعتبارين فرق واضح فهي المأخوذة باحد الوجهين موجودة خارجا وذهنا وبالاخر غير
موجودة الا ذهنا والامر فيما نحن فيه هو الاول دون الثاني فالامر غير محذور والمحذور غير لازم واعلم ان
هذين الجوابين ذكر احدهما المحقق الطوسي وذكر الاخر الامام الرازي ولعله اجاب به بناء على عدم تجويزه وجود الطبايع
في الخارج **تذنيب** كل واحدة من المادة والصورة وان كانت ترتفع برفع الاخرى الا انه لا يستلزم ان يصير كل
منهما كالاخرى في مرتبة الوجود وهكذا في كل علة مقتضية ومعلولها وذلك لان احدهما وهي العلة اذا رفعت
رفع المعلول واما الاخر وهو المع فليس اذا رفع رفعت العلة بل اذا رفع كانت العلة مرفوعة قبل بتقرر قبليه بالذات
فالامر ههنا بالعكس من ذلك فان رفع المع متاخر ورفع العلة متقدم ذاتا مع انهما معا في زمان واحد كحركتي اليد
والمفتاح حيث ان رفع حركتها متقدم على رفع حركته وهما معان في الزمان واما تحقيق التصور فكلا الوجهين من
التقدم والتاخر الذاتيين جاريين فيهما كما في برهاني اللم والان وقد مر هذا في مباحث العدد **الفن الرابع**
في اثبات الطبايع الخاصة للاجسام والاشارة الى جوهرية صورها المنوعة وما يلحق بها وفيه فصول **فصل**
في الاشارة الى معنا هاذه الحكماء المشائون الى ان لكل واحد من انواع الاجسام الطبيعية معنى اخر غير الامتداد وقبول
الابعاد بها يصير الاجسام انواعا [illegible] صورة نوعية اي منوعة الى النوع بالتقويم والتحصيل ومما يوجد في
كل نوع جسمي يخالف ما يوجد في ساير الانواع الجسمانية وهي ايضا عندهم مبادي اثارها المختلفة ومبادي حركاتها و
سكناتها الذاتية فتسمى قوى وطبايعا وتسمى ايضا كمالات لصيرورة الجنس بها انواعا مركبة فهذه عنوانات واوصاف
لامر واحد في كل جسم طبيعي من الاجسام لاحدان يأخذ جوهرية ذلك الامر من كل واحد من هذه النعوت ويجعلها طريقا
موصلة اليه **فصل** في اثباتها من جهة مبدايتها الحركات والاثار لا ريب في ان المقتضي للاثار المختلفة المختصة بكل منها
بقسم من اقسام الاجسام لابد وان يكون امورا مختلفة غير خارجة عن ذواتها لانا نعلم ان الاجسام اثارا مختلفة كقبول الانفكاك
والالتيام بسهولة كالماء والهواء او بعسر كالارض والنار وامتناعهما كالكواكب والسماء وكاختصاص كل قسم من اقسام
الفلكيات والعنصريات بما له من الشكل والمكان والوضع والكيفية اللازمة له او المجبول على حفظها عند الحصول و
طلبها عند الزوال بقاسر والرجوع اليها بمجرد زوال القاسر على اسرع ما يتصور في حقه ونعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل

ثقلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته والعنصر الخفيف انما يتحرك الى السماء بحسب ذاته او بحسب امر خاص بكل واحد منهما
غير خارج عن ذاته وعن مقومات ذاته ومحصلات وجود ذاته فتلك المبادي لا يمكن ان يكون هي الجسمية المتفقة في الكل
لاتفاق الاثار ولا الهيولى لانها كما علمت قابلة محضة والكلام في المقتضي ولانها واحدة في العنصريات فيعود مثل
المحذور المذكور في مبادية الجسمية المشتركة وهو اتفاق الاثار في اجسام هذه الدار ولا العقل المفارق لتساوي نسبته
الى جميع الاجسام فلا يجوز استنادها ايضا الى الباري ابتداء بلا توسط لان نسبة الباري الى الاشياء نسبة واحدة و
الاثر فيها متهيئة وانية افعاله منه تعالى صعودا او فيضانا وهذا لا ينافي القول بالفاعل المختار ما لم يجوز الترجيح
من غير مرجح ومما لم يبطل احد الحكمة والترتيب فاختصاص بعض الاجسام بصفات واثار مخصوصة لا بد في حصوله من
الفاعل الحكيم والفاطر العليم من مخصص وهو المسمى بالصورة النوعية نعم انما يسد باب اثبات الصور النوعية
بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة بل المحسوسة ايضا عند من يثبت الفاعل المختار بمعنى من له ارادة بلا داع
وحكمة اذ مع تمكين هذه الارادة الجزافية ارتفع الاعتماد على المحسوسات ولم يبق مجال للتأمل في المقدمات والنظر
في العلوم النظريات فلا يبعد لا يأمن الانسان ان يخلق قدامه من يرى بها الشكل المنتج عقيما والعقيم منتجا ويرى الاشيا
كلها على خلاف ما هي عليها واكثر الناس ملتزمون هذا لاعراضهم عن الحكمة فانهم اتبعوا السوء اعمال قبيحة واخلاق
وعادات سيئة من حب الجاه والتفوق على الاقران وسائر امراض نفسانية استحكمت في نفوسهم فصارت
سببا لاستنكافهم عن التعلم والتجارهم الحكمة فلا يتوسل احد عليهم اصولا فاستمر اخذوها من معليهم تقليدا وتلقفا
من غير بصيرة فالجاتهم تلك الاصول مع ما يعتريهم من تلك الامراض والعا[illegible] الاعراض عن العلوم الحقة والحكميات
شغفا بما عندهم من قيود الافكار والانظار الى القول بما سموه الفاعل المختار وقى الله اهل السنة الكين شرهم وضرهم
في الدين لان هؤلاء قطاع طريق الاخرة على المسلمين وهؤلاء المعطلة في الدين الاسلامية بازاء ما في دين
الاقدمين من السوفسطائية كما لا يخفى عند المنصف المتدبر قال بعض المحققين ان ظهور مثل هذه الاراء انقطعت
الحكمة عن وجه الارض وانطمست العلوم القدسية واعترض على هذا الاستدلال بوجوه الاول لم لا يجوز ان يكون
تلك المبادي للاثار المخصوصة اعراضا مخصوصة اذ كل موجب اثر في الاجسام لا يلزم ان يكون صورة جوهرية فان
الميل القسري مبدا ما للحركة وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديدة الحامية مبدا للحرق الجسم والحركة في بعض المواضع
سبب للحرارة وليست بصورة جوهرية وهكذا في مواضع كثيرة صارت الاعراض مبادي للاثار فليكن ما سميتموه صورا
من هذا القبيل الثاني ليست هذه الاعراض مبادي للاثار بل هي معدات والفاعل غيرها لانا نقول مثل هذا فيما سميتموه

صورا ومما يؤكد ذلك ان الشيخ الرئيس قد استدل في بعض رسايله على ان الطبيعة لا يجوز ان يكون مبدا للصفات و
الاعراض الحاصلة في مادتها على ما هو المشهور عند الحكماء مثل الحركات والكيفيات كالحرارة والبرودة في النار
والماء حيث قال وذلك لان مصدر الفعل الجسماني قوامه ووجوده بالجسم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة وضع
بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر عنها فعل الا بواسطة اجسامها والطبيعة قوة
جسمانية فلا يصدر عنها فعل الا بواسطة جسمها والفعل الذي واسطة جسمها شرط في تمامه انما يصح في اشياء خارجة
عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح فعلها في الجسم وشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون الجسم
واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها مح قطعا بل معنى قولنا ان الطبيعة هي مبدا تلك
الاشياء مثل الحرارة والبرودة مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المنطبع بتلك الطبيعة انما يستعد لتلك الاشياء بحدوث الطبيعة
لتلك الاشياء فاذا استعدادها لها افاضها واهب الصور عليها باذن خالقه جلت قدرته فكما ان الطبيعة فاضت
على الجسم بعد استعداد خاص وتهيؤ خاص تام لذلك الفيض فكذلك القوى الاخرى بفيض على الجسم بعد استعداد تام لاجلها
والاستعداد التام يحدث بعد حدوث الطبيعة فيها الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام شرطا لقبول ذلك الفيض
قبل ان الطبيعة في الاجسام سبب لذلك او مبدا لذلك وهكذا في غير هذا اذا تاملت وجدت بعض الهيئات والصفات
متقدما وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود المتاخر اعني ان المادة القابلة لذلك البعض انما يستعد تمام
الاستعداد لقبول بعض آخر بوجود ذلك البعض الذي هو شرط الاستعداد التام فبهذا الوجه يطلق عليه انه سبب
للمتاخر وكذلك نسبة النفس الى قواها او صفاتها نسبة الطبيعة الى ما قلناه انتهى وهو صريح في ان هذه الامور معدات
للاثار وليست بفواعل فان لم يثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء والجمودة في الارض ليس الا تلك
الاجسام فليجر مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار بواسطة النار وفي البرودة التي تحصل في غير الماء بواسطة
الماء وكذلك في ساير الاثار كالاحالة الى شبيه جوهر المغتذي والانماء والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها
صورا من حيث الا كونها من الشرايط والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل والحرارة والبرودة وامثالها وايضا القوى
كالغاذية والنامية والمصورة عند الشائين اعراض مع انهم يسمونها فعالة وينسبون اليها افعالا كافادة الصور
وغيرها فاذا كانت هذه المؤثرات القوية عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والجواب ان استدلالهم على اثبات
الصور بكون مبادي الاثار المختلفة في الاجسام يجب ان يكون جواهر ليس متوقفا على كون المبادي اسبابا فاعلية
بل يكفي كونها عللا معدة فان الاثار المختلفة لا بد لها من مخصصات مختلفة فتلك المخصصات ان كانت ذاتيات للاجسام

ومبادي فصولها الذاتية حتى يكون الاجسام بها مختلفة الحقائق فيكون جواهر لامحالة اذ مقوم الجوهر جوهر عندهم
وان كانت اعراضا فيكون كالآثار الخارجية فيحتاج الى مخصصات غيرها فينقل الكلام الى مخصصات المخصصات فاما ان
ينتهي الى غير النهاية او يعود او ينتهي الى مخصصات هي ليست آثارا للاجسام بل صورا مقومة ينقسم بها الجسم الطبيعي انواعا مختلفة
والاول لانه مستحيل تعين الثالث وهو المطلوب واما ما وقع منهم من نسبة الفعل والافادة الى بعض القوى والكيفيات
وتوهم بانها فعالة فهو من باب المسامحة بعدما حققوا الامر من كون الفاعل في الايجاد يجب ان يكون مبريا الذات عن
علائق المواد وهم قد صرحوا بان المبني فعل الطبيعة من باب الحركات والانفعالات واما غير ذلك فهي واسطة والوا
هب غيرها وليس هذا مما خفي الا على الناقصين في الحكمة كالاطباء والدهريين والمنجمين ومن يحذو حذوهم الوجه الثاني
ان الامر ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على السواء لم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض
ولو سلم ذلك لكن الامر انه يلزم ان لا يصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن للاجسام وهيولياتها
استعدادات مختلفة بحسبها يصدر عن المفارق الآثار المختلفة كما يصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها
والجواب ان الاجسام بعد اتفاقها في الجسمية المشتركة لابد لكل منها من استعداد خاص وحالة خاصة او ما شئت
فسمه من خصوصية بها يفيض عليها ذلك الاستعداد او غيره لان الاستعداد كالقوة امر عدمي منشأه صفة خاصة
متقررة في ذات المستعد فتلك الصفة لو كانت امرا عارضا لكان عارضا لجسمية مخصوصة وانما الكلام في
خصوصية ذلك الجسم فلو كانت الخصوصية ايضا امرا عارضا متأخرا عن ذات ذلك الجسم اذ الكلام حينئذ فيعود الامر
او يعود فلا بد ان يكون الخصوصية بالاجزاء امرا داخليا في ذلك الجسم المحسوس ... متقوما له فاذا تحقق
الامر هكذا فليس لاحد ان يقول اذا كان اختصاص الاجسام بعوا . وانا نعلم انما يحتاج الى صور مخصوصة يكون هي
اسباب اختصاصات الاجسام بالعوارض والآثار فيعود الكلام في اصل اختصاص تلك الاجسام بتلك الصور فما سبب اختصاص
كل نوع من الاجسام بصورته الخاصة به بعد اتفاقها في الجسمية وذلك لما اشرنا اليه من ان تلك الصور وجوداتها اسباب
لحصول الجسمية المطلقة نوعا خاصا وهوياتها مقومات للانواع بماهياتها الخاصة ولعله اكثر الناس عن هذا
السر الحكمي يتشوش عليهم الامر في كثير من المواضع حتى انهم يتحيرون في فصول الانواع المركبة بل البسيطة ويطلبون
سبب اختصاص الناطق بحصة الحيوان التي في الانسان وسبب اختصاص الصاهل بحصة الحيوان التي في الفرس
ولا يعلمون ان الحيوان من اللوازم العامة للناطق والصاهل وامثالهما المتأخرة مرتبتها هذه الملزومات فخصوص
الجنس للفصل اولى بطلب اللمية فيه من حصول الفصل للجنس واختصاصه بحصة من جنسه بطلبها فيهما والوجه الثالث

انه يجوز ان يكون للمفارق جهات مختلفة بها يختلف نسبته الى الاجسام فيفيد لبعض الاجسام آثارا مختلفة مخصوصة
ولبعضها آثارا مخصوصة اخرى من غير حاجة الى صور نوعية او يكون عدد المفارقات كثيرة حسب تكثر الاجسام
نوعا كما ذهب اليه الاقدمون كافلاطن ومن يجري مجراه من اشياخه ومعلميه مثل سقراط وانباذقلس وفيثاغورس
واغاثاذيمون وهرمس وغيرهم من اعاظم حكماء الفرس وملوك الحكمة المشرقية واساطين الفلسفة الخسروانية
حسبما روى عنهم الشيخ الالهي صاحب الاشراق عنهم في كتبه كالمطارحات المسمى بالمشارع والمقاومات وكتابه
المسمى بحكمة الاشراق من ان لكل نوع من الافلاك والكواكب وبسائط العناصر ومركباتها ربا في عالم القدس
وهو عقل مدبر لذلك النوع ذو عناية به وهو الغاذي والمنمي والمولد في الاجسام النامية لامتناع صدور
هذه الافعال المختلفة في النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وفيها عن نفوسنا والا لكان لنا شعور
بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش من رياش الطواويس انما كان لاختلاف امزجة تلك
الريشة من غير ان يستند الى سبب كلي وقانون مضبوط ومدبر عقلي ورب نوع حافظ بل هؤلاء الاعاظم من
اليونانيين والفرس ينسبون جميع الاجسام وهيئاتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيئات المركبة العجيبة
والنسب المزاجية وغيرها ظلال لاشراقات معنوية في تلك الارباب النورية كما ان الهيئة البسيطة كنوع كرائحة
المسك مثلا ظل لهيئة نورية في رب طلسم نوعه قالوا وانجذاب الدهن الى النار في المصباح لما تبين انه ليس لضرورة
عدم الخلاء على ما ذكرنا في موضعه ولا لقوة جذابة في النار بالخاصية فهو انما لتدبير كلي من صاحب النوع لطلسم النار فقط لحا
لصونها ولغيرها وهو الذي يسمونه [illegible] اردیبهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات ارباب الطلسمات
وهرمس واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها بل ادعوا فيها المشاهدة الحقة المتكررة المبتنية على رياضاتهم
وارصادهم الروحانية وخلعهم ابدانهم واذا فعلوا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين لا يناظرون المنجمين كابرخس
وبطلميوس فيما حكوا عن مشاهداتهم الحسية بالآلات الارصادية حتى ان ارسطوطاليس عول على ارصاد بابل فاذا اعتبر رصد شخص
او اشخاص معدودة من الارصاد اصحاب الجسمانيات في الامور الفلكية حتى تبعهم غيرهم ممن بعدهم وبنوا عليه علوما كعلم الهيئة
والنجوم فليعتبر قول اساطين الحكمة والنبوة في امور شاهدوها بارصادهم العقلية بحسب خلواتهم ورياضاتهم فيما
شاهدوها من العقول الكثيرة وهيئاتها ونسبها النورية وهي بمنزلة افلاك نورية هذه الافلاك ظلال لانوارها و
هيئاتها الوضعية وغيرها ظلال لهيئاتها العقلية ونسبها النورية كما اشرنا اليه فيما مر وليس كما قال الذاب عنهم
والمتعصب لهم وهو الشيخ الالهي للمشائين دليل على حصر العقول في عشرة او خمسين وبالجملة في سلسلة الطولية اي العلية

والمعلولية ولا يلزم ان يأخذ الافلاك في الترتيب حيث يأخذ العقول في الترتيب بل حصل منها مبلغ كثير على الترتيب
الطولي ويحصل من تلك الطبقة على نسب بينها طبقة اخرى عرضية هي كالفروع لتلك الاصول الاعلين يحصل من
الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد
الفريقين كثير كما هو في القرآن وما يعلم جنود ربك الا هو قالوا وليس صاحب النوع النفس فان النفوس لا بد وان يتألم
بالام ابدانها وصاحب النوع لا يتألم بالام نوعه والنفس علاقتها ببدن واحد ولصاحب النوع علاقة وعناية بجميع الابدان
لنوعه والنفس يحصل منها من البدن الذي يتصرف فيه حيوان واحد هو نوع واحد ورب الطلسم ليس كذا لانه رب
طلسم النوع اذا كان فياضا لذلك النوع فلا يكون محتاجا الى الاستكمال به بخلاف النفس فانها مفتقرة الى الاستكمال
بالجسم وعلاقة الاجسام انما هي لنقص في جوهر النفوس يستكمل بالعلاقة ومن له رتبة الابداع لجسم لا يفتقر علاقته ذلك
الجسم وشواغله وكمال المفارق التشبه بمبدائه الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص له والذي يبدع نوع الجسم ويحصل
وجوده كيف يحصر علاقته عرضية ذلك ظاهر لمن له اول حدس والجواب انا وان ساعدناكم في اثبات هذه الصور
العقلية المفيضة لهذه الانواع الجسمية كما مر من كلامنا في مباحث قد بينا عن اثبات المثل النورية الافلاطونية
واحكمنا بنيانها بما لا مزيد عليه الا انا نعلم مع ذلك ضرورة ان تلك الاثار انما تصدر من الاجسام التي قبلنا او من
المفارق بواسطة مبدء قريب مقارن لها مباشر لحركاتها واثارها فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الهواء
والتبريد من الماء والتجفيد من الارض الى غير ذلك فلو لم يكن في هذه الاجسام الا [illegible]لى والصورة الجرمية لم يحصل
تلك الاثار من الاجسام كيف والشيخ الالهي مما قد برهن في كتبه كا[illegible] على ان المفارق الصرف لا يمكن ان
يكون محركا للاجسام على سبيل المباشرة اي الفاعلية القريبة لحركاتها بل على نحو بعيد عن المراد له كالعلة الغائية المشوقة
للعلة الفاعلية كنفس المعلم التي تحرك لاجلها نفس المتعلم بدنها تقربا اليها وتشبها بها وبهذا الاصل حكموا بان حركات
الافلاك كما لا بد لها من مباد عقلية هي غايات لحركاتها الشوقية لا بد لها من محركات جسمانية هي قوى وطبائع مزاولة
لتحريكها على سبيل التجدد والانفعال لا لفقد المناسبة بين المفيض والمفاض بالكلية فلم يحصل امر متوسط بين المفارق
المحض والجسماني المحض فلا بد اذا في الاجسام امور يفعل من تلك المبادي المفارقة وتفعل في الاجسام المادية وما هي
الا القوى الانطباعية او النفوس النباتية او الحيوانية وعلى الجميع يطلق الصورة النوعية مع ما لها من التفاوت

فصل

في اثبات الصور الطبيعية من منهج اخر وهو كونها مقومة للمادة بيانه انا نعلم بالضرورة ان في كل
نوع من الاجسام امرا غير الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع يستحيل الانفكاك عنه فهو اما ان يكون عرضا او جوهرا

والاول بط لكونه مقوما لما لا يمكن قوامه بنفسه ومثل هذا المقوم يكون صورة كما مر اذ كما لا يتصور وجود المادة معرى
عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص نوعا من انواع الجسم فانا لا نقدر ان نتصور جسما لا يكون
فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا حجرا ولا شجرا فلا يوجد الجسم المطلق الا بالمخصص فمقوم وجود الجسم بذلك المخصص
والمقوم للجوهر جوهر لانه سبب وجوده الخاص والسبب اولى بالجوهرية من المسبب لان الوجود يتعدى من
الاول الى الثاني فيكون المخصص للجسم المطلق نوعا جوهرا قطعا فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني بط
بالوجدان ولانقلابه الى غيره كما في العناصر مع بقاء المادة في الحالين على ضرب من البقاء فيكون حالا اذ الجوهر
الحال يكون صورة وهو المط والاعتراض عليه من قبل الرواقيين بوجوه من الابحاث البحث الاول ان الاحتجاج
على حاجة الجسم وافتقار المادة الى المخصصات التي سميتموها صورة بل نوعها للجسم وعدم تصور خلوه عنها بعد ان
يسلم ان لها ماهية وانية حتى تنازع في انها هل هي جواهر او اعراض فان الكلام في اصلها طويل غير منقح لان
استحالة الخلو لا يدل على جوهريتها وافتقار المحل اليها في التقوم الوجودي الا ان الجسم لا ينفك عن مقدار ما وشكل ما
ونحن نا مع اعترافكم بعرضيتها ولا يخ عن وحدة وكثرة وانتم تسلمون بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها يتبع تبدلها
مع بقاء محلها فلا يكون جواهر لوجود مثل ذلك عليكم في تبدل الصور على الهيولى مع بقائها بعينها ومما ذكرتم
من البراهين على افتقار المادة الى الصورة الا مجرد انه لا يتصور خلوها عن الصورة فلا يمكنكم دعوى امتناع تجردها
عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يخ الجسم عن شكل وبدله ومقدار وبدله وكذا غيرهما ثم ان كون الجسم
غير متصور الوقوع في الاعيان الا بالمخصصات لو اوجب كون المخصصات مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات
الطبيعة النوعية كالانسان مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقوم والتحصيل هاهنا اقوى
فما يحتاج اليه في التخصيص النوع وهو اتم تحصلا اقوى في ذلك مما يحتاج اليه الجنس وهو اضعف تحصلا
فكما سميتم مخصصات الجنس صورا فهلا سميتم مخصصات النوع صورا اذ لا يصح تقرره دونها وههنا ابحاث
مترادفة على طريق الاسولة والاجوبة ذكرها صاحب المطارحات تعصبا ونصرة للقائلين بعرضية الصورة لا بأس
بان نذكرها اولا حتى يحيط الناظر باطراف الكلام ثم نعين ما هو الحق عندنا قال سؤال مخصصات الانواع تابعة
للمخصص الذي هو النوع مع ان التخصيص بها جواب فيلزمكم في صور الاجسام مثله فيقول هي تابعة للمهية الجسمية
وتخصصها كما ذكرتم في مخصصات الانواع من المهية النوعية في نفسها تامة ثم فكذا يقال في الجسمية فان
استند اللمية بعدم تمامية الجسم احتياجه الى المخصصات فالانسان ايضا غير تام لحاجته الى الامور المخصصة من لون

وبعض الانسان نوع منحصر في شخص بما احتاج الى مميز خارج بقول القايل لو كان الجسم حقيقة محصورة في شخص واحد
ما احتاج الى مميز لكان لابد للجسم من ان يكون في مكان او وضع او حيز خارج اذا فرض وحده او الشجر او نوع اخر جسمي
لابد له ايضا ضرورة من كونه على وضع وجهة ومقدار فاذا فرض الجسم وحده ولا يكون له مكان او وضع ان كان هناك
امتناع فمن انحصار الاجسام في جسم واحد وكذا الكلام في نوع كالانسان والشجر لا مانع للانسان بما هو انسان من ان يكون
هو وحده في الوجود محصورا في شخص واحد وان كان يمنعه مانع فهو خارجي ج هكذا يتاتى في الجسم بعينه بما هو جسم
من الامور المخصصة للنوع بعرض عن اسباب خارجة وامور تتفق ولا يتقوم بها حقيقة النوع ج ما وضعتموه صور الحقيقة
يلحق الاجسام او الهيولانيات باسباب خارجة فان الهيولى لا تقتضي ان يكون ما وضعتموه صورة مائية او هوائية بل يلحقها
بعض هذه الصور لامور خارجة وهي بحيث مقومة لحقيقة حاملها بل هي مقومة لوجود حاملها بخلاف مخصصات
النوع ج كل الكلام في انكم بما ذا تبين لكم ان المخصصات التي سميتموها صورا مقومة لوجود الجسم ان التخصيص فكذا
نوع في مخصصات الانواع ثم اذا كان المخصص لا يدخل له في التقويم فليس لكم ان تقولوا في كثير من المواضع كما في تعدد
الواجب الوجود انه يحتاج الى المميز فيصير الذي فيه الاشتراك معلولا للتميز بما لم تثبتوا ان المميز فصل او عارض الى هاهنا
كلامه مخلص عرشيه ان التحقيق في هذا المقام يستدعي تقديم اصل يبتنى عليه الجواب وهو ان لواحق المادة على
ضربين ضرب منهما ما هي كمالات يستكمل بها المادة ويتوجه اليها الطبيعة مثل صيرورة الجسم الطبيعي نباتا ثم حيوانا ثم
انسانا فصورة النباتية مما يستكمل بها الطبيعة الجسمية الارضية صايرة بها نوعا خاصا يترتب عليها آثار مخصوصة
غير ما يترتب على الجسمية العامة من الشكل الطبيعي والحيز الطبيعي والمقدار والوضع وغيرها وكذا صورة الحيوانية
كالنفس الدراكة المحركة كمال اتم وافضل من القوة النباتية يصير بها الجسم الطبيعي بعد استعداده الاقرب واستكماله
جسما ناميا امرا خاصا اكمل واشرف مما كان في المرتبتين السابقتين يترتب عليه ما يترتب على الاجسام عموما من الشكل
والحيز والتقدد والتكيف بالكيفيات المحسوسة وغيرها وعلى الاجسام النباتية خصوصا من النمو والتغذي والتوليد
وهي اللواحق الحيوانية من المشي والشهوة والغضب والاكل والجماع وغيرها وهلم الى كمال لا يكون فوقه كمال اخر
للجسم الطبيعي فيترتب عليه ما يترتب على كل كمال من اللواحق العامة والخاصة مع لواحق مخصوصة يختص به لا يوجد
في غيره والضرب الاخر منهما ما هي لواحق غير كمالية لا يصلح ان يكون غايات اخيرة ولا متوسطة للطبيعة بل يكاد ان
يكون من اللوازم الضرورية للوجود العام الجسمي مثل المقدار الخاص والشكل الخاص والحيز الخاص فان مجرد الجسمية
مما يقتضيها من غير ان يصير امرا مخصوصا فهي تكثرات العدد لا محصلات الانواع وتكثرها الاعداد الانسان واعداد

الفرس مثل نكثيرها لاعداد الجسم واعداد النبات والحيوان فالضرب الاول عندنا وعند المعتبرين من المشائين هي
المسماة بالصور النوعية والطبايع الجسمية والضرب الثاني هي العوارض الخارجية والاولى لكونها متقدمة في مرتبة
الوجود على الجسم الطبيعي بالمعنى الذي هو مادة ومحصلة للانواع التي تحصها هي يكون لا محة جواهر لان علة تقوم
الجوهر وجودا محصل بجوهرها يكون جوهرا لا محة واما الثانية فلتاخرها عن الانواع ولحوقها بعد تمامها او كمالها
الاضافية يكون اعراضا لكون محالها غير متحصلة القوام بها فتدبر **قاعدة عرشية** اذا كان امر تركيباً له وحدة
طبيعية من امرين احدهما يتقن بالجوهرية والاخر مشكوك فيه الجوهرية واردنا ان نعلم حال الاخر اهو جوهر ام عرض
فانظر في درجة وجوده ومرتبة فضيلته في المعنى والحقيقة بحسب الاثار المترتبة على وجوده بما هو وجوده فان كان
وجوده اقوى من وجود ما تحققت جوهريته لما تراه من الاثار التي تترتب عليه فوق ما يترتب على ذلك المتحقق جوهريته
فاعلم ان نسبة التقويم والعلية والتقدم اليه اولى من نسبة التقوم والمعلولية والتاخر بالقياس الى قرينه
الاول عكس ذلك بالقياس اليه بعد ان تحقق عندك ان لا بد في كل تركيب نوعي او صنفي من ارتباط ما بالتقدم و
التاخر والعلية والمعلولية بين جزئيه والا لم يكن نوعا ولا صنفا الا بمجرد التعمل الوهمي وان كان وجود الامر الاخر الذي
ينص عندك بعد انه جوهر او عرض اضعف من وجود ذلك الامر الجوهري ودرجته انقص فاعلم ان ذلك الامر مستغني
القوام عنه فيجب ان يكون هذا متاخر الوجود عن وجود ذلك محتاجا اليه معلولا له فيكون المادة له او عرضا
فاما بيانه فلو كان هذا جوهرا غير محتاج اليه وذلك ايضا كان مستغنيا عنه فلم يكن بينهما ارتباط ما وايلاف ما طبيعي
او غيره وان كان عرضا فاما بغيره فكان عادخلاف المفروض جدعا **فصل** في ايراد منهج ثالث لاثبات جوهرية
الصور النوعية وهو من جهة كونها اجزاء المهيات للاجسام الطبيعية المحصلة تقريره ان الصور اذا تبدلت في الاجسام
بتغير تغيرها جواب ما هو فليست الصور اعراضا اذ الاعراض اذا تبدلت في الاجسام لم تتبدل بتبدلها مهيته التي فيها
يتبدل بتبدله جواب السؤال عن الشيء الجوهري بما هو يكون جوهرا لا عرضا والا لكان الجوهر متحصل الحقيقة من عرض
والبحث عليه بان عن القدماء الذاهبين الى عرضية كل ما يحل في غيره ان من الاعراض ما يتغير بتغيره جواب ما هو
فان الحديد قبل ان يحصل هيئة السيف اذا سئل عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد وبعد الحديد ثم اذا حصلت
فيه الهيئة السيفية فسئل عنه انه ما هو لا يجاب بانه حديد بل بانه سيف ولا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة
وغيرهما وهكذا الطين اذا جعل لبنات وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولم يحدث فيه الا اجتماع و
هيئات هي اعراض فقد علم ان تبدل الحدود لا يدخل له في كون المتبدل فيه جوهرا او عرضا ولا يخفى لا حد ان

ان يقول هذه الهيئات جواهر لانها خروج عن الفطرة ولا ان مجموع الاعراض يصير جوهرا بعد الانضمام وهل كان الثوب
الذي اتخذ من القطن الا قطنا احدث فيه هيئة بالفتل والنسج فاذا سئل بعد صيرورته ثوبا انما هو لا يأبى ان يقال انه
قطن بل انه ثوب وعلى هذا القياس امثاله ونظائره فعلم ان من الاعراض ما يتبدل بتبدله جواب ما هو فتبدل الحد
لا يدخل له في كون المتبدل فيه جوهرا او عرضا فسقط الاحتجاج بهذا الطريق بحث آخر ثم ان الاصطلاح المذكور
في رسم الجوهر والعرض في خاصية كل منهما لم يكن بتبدل الجواب وعدم تبدله واما الضابط في كون محل العرض
متقوما بنفسه ومحل الجوهر متقوما بما حل فيه فان قيل كون ما حل في الموضوع المستغني عنه لذلك الحال عرضا وما
حل في المحل الذي يتقوم به صورة وجوهرا فلا يوجب هذا المعنى فان ذلك التقوم يقوم بحسب الوجود لا
بحسب المهية بخلاف ما ذكر ههنا فان الحال لا يجوز ان يكون مقوم حقيقة المحل وكيف يكون الشيء جزءا ما يحله
والمعقول من مهية المحل غير المعقول من ما هو من احواله فليس كون المحل مفتقرا الى ما يحل فيه من الصور الا باعتبار
تقوم الوجود لا الحقيقة فيرجع الكلام الى المنهج المتقدم والبحث في حاجة المحل الى بعض ما يحله واستغنائه عن
الاعراض هل هو بمجرد التخصيص او عدم الخلو واللزوم او بان مهية المحل ناقصة الوجود يحتاج الى مكمل جوهري
رجوع الى الموقف الذي سبق الكلام فيه جرحا وتعديلا هذا للذاب عن الاقدمين ان يجمع اصحاب جوهرية
الصور الطبيعية من المشائين في هذا الموقف ولنأخر ما عندنا من الجواب الى ان نقرر مسلكا آخر في هذا المطلب
قريب المأخذ الى هذا المسلك استدلالا او بحثا وجوابا ونذكر البحث الذي يرد عليه من شيعة المنكرين للصور
فنشير الى الجواب المناسب لاصحاب الاذهان الصحيحة ثم نرجع الى ما ارانا الله من برهانه وكشف على ضميرنا وفتح على قلبنا
من باب رحمته ورضوانه فنظهر بيانه ولا نستحيي من قول الحق وان كان بعيدا عن المشهور **فصل**
في ايراد منهج رابع في هذا المرام وهو ان هذه الامور اجزاء الجواهر النوعية وجزء الجوهر جوهر مثلا مهية النار
ليست مجرد الجسمية بل مهيتها مركبة من جسم وامر آخر يحصل من مجموعها حقيقة النار وكذا الماء والهواء والحجر
والشجر والدواب وغيرها وللخصم ان يقول جزء الجوهر من جميع الوجوه جوهرا وجزء الشيء الذي باعتبار جهة واحدة
جوهر جوهر والاول هو المسلم والثاني غير مسلم فان الابيض او الجسم الحار من حيث هو جسم حار يصح حمل الجوهر عليه
فيقال هذا الابيض جوهر او هذا الحار جوهر لانهما من جهة واحدة جوهر لا من جميع الجهات فهكذا نقول في الماء يحمل
عليه انه جوهر باعتبار انه حامل صورة والماء ليس من جميع وجوهه جوهرا بل هو مجموع جوهر وعرض وحمل عليه
الجوهرية لاجل احد الجزئين لا لاجل انه من جميع الوجوه جوهر كما يحمل الجوهرية على الابيض المذكور وعلى الحار

المذكور ثم لا يخفى انك اذا عرفت الماء لا تعرفه الا باجزائه ولا يمكنك ان تحكم ان الماء جوهر الا بعد ان تعلم ان
اجزائه جوهر فيتقدم العلم بجوهرية اجزائه على الحكم بان الماء من جميع الوجوه جوهر الا انه مركب من جوهر وعرض
فاذا عرفت هذا فيكون الاحتجاج بان جزء الجوهر من جميع الوجوه جوهر مصادرة على المطلوب الاول كيف في
الجوهرية اذا كانت اجزاء اجزائه فكما لا يعقل الكل الا بالاجزاء فكذا لا يعقل الاجزاء الا باجزائها وانه المتقدم
بالطبع على المتقدم بالطبع على الشيء متقدم بالطبع على ذلك الشيء وقد علم ان جزء الجوهر جوهر فلا يصح ان يعقل
الماء الا ان يعقل اجزاؤه ولا يعقل اجزاؤه الا بانها جواهر فيلزم ان يكون اذا عقل جوهرية الماء عقل جوهرية
جميع اجزائه فكيف يصح ان يثبت بعد هذا بالحجة ان شيئا من اجزائه جوهر وفي الجملة لا يصح لك ان تبين ان جزء الماء
جوهر الا بان تبين ان الماء من جميع وجوهه جوهر لا بانه مجموع جوهر وعرض حتى يلزم ان جزء الجوهر من جميع الوجوه
جوهر وانما يمكنك ان تبين ان الماء من جميع وجوهه جوهر اذا بينت جوهرية احاد الاجزاء فقد ابتنى في هذه الحجة
الشيء بما لا يثبت الا به هذا تمام ما ذكره صاحب المطارحات نيابة عن الاقدمين ذكرناه بعبارته اذ لا احد في تغير العبارة
اذا كان المقصود تادية المعنى باي لفظ كان فلنذكر ما وعدناه في الجواب ان شاء الله **فصل** في دفع المناقضة التي
ذكرت على الاستدلال بالمنهجين الاخرين اعلم اولا ان من الامور المقررة في مدارك المحققين انه لا يجوز ان يحصل
حقيقة نوعية لها وحدة طبيعية لا صناعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات الطبيعية التي فاضت صورتها على
مادتها من المبدا الفياض باستحقاقها التي حصلت من تغيرات المادة وتطوراتها بعلل وقوى ذاتية من مقولتين
مختلفتين لما تقرر ان الوحدة في ... معتبرة فالمقولة الواحدة اما جوهر او كم او كيف او غير ذلك واما المركب
من الجوهر والكم فليس جوهرا ولا كما وكذا المركب من الجوهر والكيف ليس امرا واحدا بل اثنين جوهرا وكيفا واما مجموعهما
فلا وجود لهما حتى يكون به موجودا ثالثا يكون له علة مقتضية وعلة غائية سوى علة هذا وعلة ذاك وغاية هذا
وغاية ذاك الا بمجرد تسمية او اعتبار كما ان المركبات الصناعية لها وجودات صناعية ووحدات اجتماعية وقوام علم
تعليمية وغايات تصنعية لاغراض عرضية اعتبارية ولهذا حكموا بان المشتقات وما في حكمها كالابيض والاسود والكرم
والزنجي اشياء لا حظ لها من الوجود بالذات انما الوجود في نفسه في كل منها انما هو جسم وكيفية او جسم واضافة الى شيء
لان الملتئم من ذات ما جوهرية وعرض ما لم يكن مجموعهما من مقولة اخرى ولا لهما معا جنس واحد له فصل يحصله
وامتنعوا عن تجويز ان يكون حقيقة واحدة مندرجة تحت مقولتين وما فوقها بالذات الا بالعرض فان
الانسان فان صدق عليه حيوان وابيض وطويل وقائم وغيرها الا ان مقوم وجوده من جملة هذه المعاني معنى

الحيوان فيكون واقعاً تحت مقولة الجوهر بالذات وليس واقعاً تحت مقولة اخرى الا لامر عارض فيكون قول
الكم عليه لاجل الطول الذي عرض له قولا بالعرض وكذا قول الكيف عليه لاجل عروض البياض له وهكذا في
جميع المقولات فهو وان كان مندرجا تحت الجميع بواسطة حصول افرادها فيه لكن ليس اندراجه تحتها كاندراج
نوع تحت جنسه الا الذي دخل في قوام مهيته الوحدانية وهو الجوهر وغيرها خارج عن قوامه فاثر من حيث هي
هي وانما صدقها عليه صدق عرضي لامتناع دخول مقولتين مختلفتين في قوام شيء له وجود فطري ووحدة
طبيعية اذا تقرر هذا فنقول لا شك ان الجسم الناري والهوائي والبحري والنباتي والحيواني وغير ذلك لكل
منها حقيقة محصلة لها وحدة طبيعية من غير اعتبار وتعمل وهي غير حالة في موضوع فيكون جوهرا واحدا غير بسيط
الحقيقة لانها متقومة من حيثية مشتركة في جميع الاجسام ومن امر تتم بها نوعيته فلو لم يكن ذلك الامر مندرجا كالجسم
المشترك تحت مقولة واحدة هي الجوهر بل يكون هو في نفسه مندرجا تحت مقولة اخرى كالكيف مثلا فلم يكن
بينهما اتحاد طبيعي ووحدة نوعية بل مجرد اجتماع ومثل هذا المجموع اذا اعتبره الفرض امرا واحدا لا يكون نوعا
من الجوهر ولا نوعا من الكيف ولا من احدى المقولات العشر اذ لم يكن لحقيقته وحدانية لوجوده فاين عليه
من الحق ويكون كالحجر الموضوع بجنب الانسان والواقع خلاف ذلك بالاتفاق والعقل فيجب ان يكون النار جزء
مختص جوهري غير الجسم هو المسمى بالصورة النوعية وكذا الماء والارض والفلك والحجر والحيوان بل يجب ان يكون
نسبة الصورة الى الجسم بمعنى المادة كنسبة الفصل الى الجنس من حيث يكون نسبته اليه نسبة الكمال الى النقص
فكما ان مهية المعنى الجنسي يكمل بالفصل المقسم كذلك جوهر الجسم يكمل بحسب وجوده بالصورة ولهذا الوجه يقال لها كمال
الجسم وكمال الشيء ينبغي ان يكون من جنسه لا خارجا عن جنسه وكمال الجوهر ينبغي ان يكون محصلا لجوهريته ويكون
اقوى جوهرية منه فكيف يكون عرضا تابعا له وانما قلنا يجب ان يكون نسبتها الى الجسم نسبة الفصول الى الجنس
لان تلك المخصصات انما هي مباد لفصول ذاتية لانواع الجسم وهذا امر مقرر عندهم كما مر من ان الجنس والفصل
ماخوذان في المهيات المركبة من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما يكون محفوظة الحقائق
في الذهن والخارج كما مر في مباحث الوجود الذهني فاذا تقرر من هذه المقدمات فنقول انا نقول من قال في لحد
المنهجين ان ما لا يتبدل بتبدله جواب ما هو فهو جوهر وما يتبدل فهو عرض ليس مراده في اي موضع كان على
سبيل العموم الكلية حتى لو فرض هيئة كالسواد المركب من جنس وفصل يكون كلاهما عرضين كاللونية وقبض البصر فاذا
سئل عن السواد فاجيب انه لون قابض للبصر واذا سئل عن غيره من الالوان فاجيب بجواب اخر يلزم كون المتبدل منه

الجواب جوهراً بل عرضاً ان كل ماهية نوعية لها وحدة طبيعية ومع ذلك يكون واقعة تحت مقولة الجوهر بالذات
ويكون له صفة مخصوصة فاذا اردنا ان يعلم ان الصفة مقومة له او غير مقومة له ينظر ايتبدل بتبدله جواب
ما هو ام لا فان تبدل فهو جوهر لا محالة وان لم يتبدل فهو عرض اذ قد ثبت انه صفة قائمة بمحل فهذا يعلم ان صفة
الثانية اى كونها بحيث يكون محرقة داخلة فى قوام الجسم الابيض لست اقول ان الحيوان الابيض اذا اخذ مقيداً بالابيض
معتبراً معه حتى يكون مجموع عارض ومعروض لا يكون البياض داخلاً فيه ولا انه لا يتبدل بتبدل البياض جواب
ما هو كيف وان البياض بحسب هذا الاخذ داخل فيه دخول الفصل بل اقول ان الحيوان الواحد اخذ نوعى
يجاب به عن ماهيته ولا يتغير الجواب عما هو بتبدل مثل البياض وما يجرى مجراه عنه واما المناقضة بالسيف والسرير
ونحوهما فليست هى بانواع طبيعية وكلامنا فى الانواع الطبيعية الواقعة تحت مقولة الجوهر بالذات نعم الحديد ماهية
طبيعية والخشب نوع طبيعى لكل منهما فصل ذاتى متبدل بتبدله جواب ما هو ولا شبهة لاحد فى ان نوعية كل من
النار والهواء والارض والماء والذر والياقوت والانسان والفرس نوعية طبيعية لكل منهما علل اربع كلها بالذات
لا بالعرض اثنان منها مقومتا الوجود وهما الفاعل والغاية الخارجتان عن عالم الفعل والصنع واثنان منها مقومتا
الماهية وهما داخلتان فى ذاته تلبث احدهما بالاخرى فى الوجود من غير وضع واضع واعتبار معتبر ولها فصول
ذاتية ماخوذة من امور خاصة طبيعية وهى المسماة بالصور فالصور الطبيعية جواهر فاذا كان فى حقايق الاجسام
فصول ذاتية مختلفة هى الصور النوعية باعتبار فاذا نسب الى هذه الانواع نسبتها ان تستند الآثار المختلفة المختصة
بنوع نوع الى تلك الصور نوع ما من الاستناد وان كان لكل نوع من الاجسام مدبر عقلى ذو عناية من الملائكة الله
الروحانيين يقوم بكلاية هذا النوع باذن مبدع الكل وامره جلت عظمته واذا كان لها تقوم المادة وتحصيل الاجسام
انواعاً فلا يكون لها مبادئ فى المواد بل يعتقدها مفيد من خارج فان الاستعدادات واللاستعدادات ليست بموجود
محصلة فى الخارج يتقوم بها انواع بل هى توابع لامور محصلة يتخصص بها الجسم تخصصاً اولياً وانما شانها الاعداد
لانها من جهة القوة والقبول ومنشأ اختلاف تلك الصور فى الحقايق يرجع الى اختلاف مباديها المفارقة دون
اختلاف ذوات الهيوليات واختلاف استعداداتها فانها مقدمة كما علمت بحسب الذات على الهيوليات واختلافها
او اختلاف استعداداتها انما يصحح اختلاف التشخصات وانحاء الحصوليات لا الحقايق نفسها والحق ان مفيض وجود
الكل هو الواجب القيوم كما علمت مراراً على وفق علمه بالنظام الاتم الافضل والعقول والنفوس وغيرها جهات فاعلية
يتكثر بها انواع الحقايق المحصلة والمواد والحركات والازمنة والاستعدادات جهات قابلية يتكثر بها اشخاص تلك

الحقائق واتحاد حصولاتها واعداد تعيناتها كما ذهب اليه كافة الموحدين من العرفاء والمحققين من الحكماء هذا و
انما معنى قول المثبتين للصور بان جزء الجوهر جوهر فهو ان ما علم مجملا ببرهان او حدس او فطرة انه جوهر فجزؤه
لا محالة يكون جوهرا لانه اقدم وجودا منه فيكون اولى منه في بعدم الافتقار الى موضوع وما لعلم بكون
الشيء جوهرا اي بصدق الجوهرية عليه لا يتوقف على العلم بكنه حقيقته وتصور اجزائه بل ربما يحصل ذلك
بدون تصورها لا اجمالا ولا تفصيلا كما ان العلم بجوهرية الجسم الطبيعي وكونه ذا ابعاد ثلثة حاصل قبل ان يعلم ان له
اجزاء وانه مركب من هيولى وصورة هما جوهران او احدهما جوهر والاخر عرض فقول المعترض ان العلم بجوهرية الشيء
لا يحصل الا بعد العلم بجوهرية كل جزء من اجزائه غير صحيح وكذا قوله جزء الجزء انما يكون جوهرا اذا كان ذلك الجوهر
جوهرا من جميع الوجوه لا محصل له فان جوهرية الشيء لا يكون بوجه دون وجه لان الجوهر جنس لما تحته من الانواع
المحصلة فيكون مقوما لمهيتها ومقوم الشيء لا ينفك عنه اصلا لا في اعتبار من الاعتبارات وحيثية من الحيثيات فالجوهر
جوهر باي حيثية اخذت معه وعلى اي وجه كان واما تمثيله بالجسم الحار والابيض فحمل الجوهر على الجسم من حيث
مهيته حمل ذاتي وحمله على الحار والابيض حمل عرضي لانهما بالذات من افراد مقولة الكيف ومجموع العارض والمعروض ليس امرا
واحدا حتى يكون مندرجا تحت مقولة هما نوعان لمقولتين كل منهما تحت مقولة اخرى كما مر ذكره والكلام في ما هو
جوهر بالذات مقول عليه الجوهرية قولا ذاتيا لا عرضيا وكل ما هو جوهر بالذات لا ينفك عنه الجوهرية على اي وجه
كان من وجوهه بعد ما انحفظ ذاته عن الازدواج مع غيرها من الاوصاف الزائدة على ذاته وجزء الجوهر [illegible] الواقع
تحت جنس الجوهر لا بد وان يكون جوهرا والا فيلزم ان يكون المركب المعلول مستغنى القوام ذاتا او وجودا عن
الموضوع وما هو جزؤه وعلته واقدم وجودا منه بالطبع محتاجا اليه والعلة يجب ان تكون اقوى واوكد وجودا
من معلولها هف واما تجويز كون جزء الجوهر عرضا قائما بجزئه الاخر الجوهري فهو ايضا من مجازفات من اهمل شرائط
الوحدة الطبيعية في الانواع المحصلة واشتبه عليه حال التركيب الاتحادي الذي بين المادة والصورة بحسب
فعل الطبيعة بالتركيب الانضمامي الذي بين الموضوع والعرض بحسب فعل الصنعة وذلك لان احد الجزئين اذا كان ذاتا
جوهريا مستغنى القوام عما يقوم به فيكون تام النوعية فلا يفتقر في وجوده الى ما يضمه وما يضم انما يضم بعد
مرتبة وجوده فلا يحصل منه ومن ما يضمه في مرتبة اجزائه ذاتا واحدة مندرجة تحت مقولة الجوهر فيكون المجموع مجموع
جوهر وعرض فالجوهر متقدم والعرض متأخر والذات الواحدة لا يكون متقدمة ومتأخرة معا كيف ولو كان المجموع
جوهرا واحدا له ذات واحدة غير ذات هذا الجوهر وهذا العرض وله جوهرية غير جوهرية جزئه بناء على ان ذاته غير

ذات كل منهما فعند حصول جزء الجوهري لم يوجد بعد وجود العرض فيكون العرض سببا لوجود الجوهر متقدما
عليه هذا خلف وان لم يكن العرض قائما به بل بغيره من جزء آخر كان ذلك الجزء خارجا وذلك قوام العلة يجب ان يكون
اقوى واتم والعرض مطلقا اضعف قواما من اي جوهر كان وكذا يلزم تركيب موجود وحداني من مقولتين وقد من
مادة تحصيل عرشي قد سبق منا ما افادنا الله بالهامه وفاض على قلبنا بتأييده في مباحث الماهية ما يتنور منه
وينكشف ان الصور النوعية هي محض الوجودات الخاصة للجسمانيات والوجود بما هو وجود ليس بجوهر ولا عرض و
ذلك لما اشرنا الى ان فصول الجواهر متحدة الماهية في المركبات العينية مع الصور الخارجية والجنس ليس بجنس لفصله
المقسم بل من لوازمه التي يعمه وغيره فجنس الجوهر وان كان مقوما للانواع المركبة الجوهرية لكنه عرضي خارج عن فصولها
وصورها المأخوذة عنها تلك الفصول فالصور الطبيعية ليست ماهية جوهرية لكنها معيد القوام للاجسام الجوهرية
فلا يكون اعراضا بل هي اعلى ذاتا من الاندراج تحت احدى المقولات فلبساطتها ونوريتها وكونها مبادي للاثار
الخارجية يحدس اللبيب الفطن بعد تذكر اصول سابقة في اوائل هذا الكتاب انها هي الوجودات العينية المحصلة التي
تحصل الانواع وتميز بعضها من بعض وهي بنفسها متحصلة متميزة كما هو شان الوجود المنبسط على هياكل الماهيات
البسيطة والمركبة حيث انها تتمايز الاحاد والافراد متفاضل المراتب والدرجات بنفسه لا بامر لحقه وتمايز الماهيات
وبقاص انما يعرض لتمايز احاد الوجودات وافرادها وتفاضل مراتبها ودرجاتها واما حاجة الوجودات الصورية
الى الهيولى فهي ليست بحسب نفسها وانما تحوجها الى المادة ما يلحقها ويلزمها من العوارض المسماة عند القوم بالعوارض
المشخصة من الكيف والكم والوضع والاين وغيرها وهي من علامات التشخصات فانما التشخص بنفس الوجود لان تشخص
بنفسه وتشخص الاشياء كان وجوده بنفسه وموجودية الاشياء به فهو تشخص ومتشخص ومشخص كما انه وجود وموجود وموجد
كل منهما باعتبار فانظر **فصل** في ان تقويم الصورة الطبيعية للجسمية ليس على سبيل البدل لما كانت الصورة للجسم
يتبدل بتبدل الصورة لما علمت ان نسبتها الى الجسمية نسبة الفصل الى الجنس والفصل متقدم على الجنس وجودا فهما يتبدل
المتقدم يتبدل المتأخر دون العكس ولما صرح الشيخ ايضا في التعليقات وغيرها بان كل صورة تحدث من الصورة الطبيعية
يحصل معها مقدار آخر وامتدادات اخرى فيحصل معها اتصال جوهري آخر فلا ينبغي لاحد ان يقول ان الصور الطبيعية
يقوم وجود الجسم على سبيل البدل كما ان الجوهر المتصل يقوم الهيولى حتى يكون الجسم بالقياس الى الصور الطبيعية كالهيولى
بالقياس الى الصور الامتدادية فان الجسم جوهر الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة واذا تبدل الاتصال الصوري
تبدل الصور الطبيعية بتبدل الجسم ايضا فيحدث مع كل صورة طبيعية يحدث مع كل صورة طبيعية جسم آخر فليس

للجسم كالهيولى التي تبقى بنفسها وتقبل حدودا مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان
او صورة يحتاج في لوازم تشخصه الى المحل الا ان العرض كما يفتقر الى المحل في تشخصه كذلك يفتقر اليه في نوعيته لان
حقيقته حقيقة ناعتية فالموضوع حقيقة العرض كما يقوم تشخصها والصورة بحقيقتها يقوم وجود محلها الذي هو
المادة وحيث كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظ الحقيقة في جميع الامتدادات ومراتب المقادير المختلفة صغرا و
كبرا فالهيولى يحفظ تشخصها بانحفاظ نوعية الصورة الاتصالية فهي بنوعيتها تقوم الهيولى وتشخصها تتقوم
بها وهذا بخلاف الجسم بالقياس الى الصور الطبيعية المخالفة الانواع فان كل صورة طبيعية اذا كانت بنوعيتها تتقوم
الجسم فاذا تبدلت نوعيتها الى نوعية صورة اخرى زالت الجسمية ايضا الى جسمية اخرى ولان الهيولى لما كانت امرا
بالقوة مبهمة الذات والحقيقة يكفي في تشخصها مطلق الصور واما الجسم بما هو جسم فهو نوع يفتقر في تشخصها
الى صورة مخصوصة فزوال الصورة المخصوصة يوجب زوالها ولا يوجب زوال خصوصيات الصورة ولا
نوعيتها زوال الهيولى ما دام بقي مطلق الصور **تفريع** ومن هنا حكموا بان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات
فقد عدم الجسم الذي كان موجودا مع الصورة النباتية او الحيوانية وحدث جسم اخر بخلاف الهيولى الاولى فانها
مستمرة وهذا ايضا موضع الخلاف بين الفريقين لانه متفرع على الخلاف بين جوهرية الصور وعرضيتها وكذا
ما مر في مباحث الماهيات من ان الجنس والفصل مجعولان بجعل واحد في المركبات كما في البسائط وعند اتباع
الاشراقيين جعل كل واحد منهما غير جعل الاخر والتزموا ذلك مع انهما من الاجزاء المحمولة والحمل عبارة عن الاتحاد
في الوجود ولما زعموا ان الشجر اذا قطع زال عنه الفصل اي النامي وبقي فيه الجنس وهو الجسم وكذا في الحيوان اذا مات
والجمل اذا انفصل وقد اسمعناك ما يقتضي تحقيق هذا المقام هناك فتذكر **مسئلة** في ان مرتبة وجود الصورة
الطبيعية متقدمة على مرتبة وجود الصورة الجسمية قد مضى من الاصول ما يستفاد منه هذا المقصد الا انا نبينه
تبيينا اخر فنقول لا بد من ان يكون الجسم المؤلف من الهيولى والبعد المنبسط في الاطراف مطلقا امرا قائما بالفعل
لم يلحقه كونه على مقدار خاص وشكل خاص ومكان خاص وعلى امتناع لقبول الخرق والالتيام او عدم امتناع لهما
اما على نهج السهولة والصعوبة لان مقتضى الجسم بما هو جسم بمعنى انه ليس يوجد فيه الا الهيولى والصورة الامتدادية
هو مكان مطلق وشكل عام جنسي ومقدار كذلك وبالجملة مقتضاه من كل صفة امر عام لا وجود له الا في الذهن
اذ وجوده كذلك لا يكون الا في العقل كما علمت اذ ما لا يتعين لا يوجد وجوده عن خصوصيات اوصاف متخالفة بالنوع وما
يتبعها من الصور المتخالفة الحقيقة فلا يجوز فرضه قائما بالفعل مجردا عن ما يخصصه باحدى هذه الصفات

ولا سابقا عليها وان لم يكن سبقا زمانيا بل يكون سبقا بالطبع وما يضاهيه الا في العقل وتحقق وجودها هذه صفة
الا مقترنا باحدى الخصوصيات لا مجردا عنها ولا متقدما عليها اصلا فتحقق ان يكون الصورة الطبيعية متأخرة عن الجسمية
ولا ان يكونا متكافئين من غير تقدم وتأخر لاحدهما على الاخرى اذ يلزم منه ان يقوم الهيولى الصورة الجسمية على
انفرادها والصورة الطبيعية على انفرادها وهذا من المستحيلات لان المادة الواحدة البسيطة لا يجوز ان يقومها
الصورتان لان في تقوم احديهما اياها غنى عن تقوم الاخرى اذ كانتا في درجة واحدة كما يستحيل ان يقوم معنى
واحد جنسي فصلان منطقيان وليس الحال في الحساس والمتحرك بالارادة للحيوان هذا الحال بل هما لازمان لفصل واحد
غيرهما كما بين في موضعه فيجب ان يتقوم الصورة الامتدادية اولا بالصورة الطبيعية فيتنوع الجسمية نوعا خاصا
ثم يقوم المادة والجسم الذي يقوم الصورة الطبيعية تقويما في الوجود غير الجسم الذي يتركب منهما وهو الذي يقوم
الصورة الطبيعية بحسب الحد والماهية وقد علمت الفرق بين المعنيين فهذا الجسم هو معنى ثالث غير الجسم بمعنى المادة وغير
الجسم بمعنى الجنس اذ هو مأخوذ من هذه الامور الثلثة الهيولى والصورتين مأخوذا بالفعل لا بفرض فارض كاخذ
الجسم بالزنجي او الابيض فان اتحاد الهيولى بالصورتين بالصورة ليس كاتحاد الجسم بالحرارة في الحار وكاتحاد الانسان
بالكتابة في الكاتب فان لكل منهما قواما بالفعل مجردا عن الحرارة والكتابة بخلاف حال الهيولى مع الصورة ولهذا
يكون الاتحاد ههنا بالذات وهناك بالعرض وهذا الاتحاد يجعل الامر الجنسي امرا نوعيا فهو اتحاد نوعي واتحاد
الجسم بالحرارة لم يجعل الجسم امرا نوعيا بعد تحصله بما يحققه طبيعيا ذاتيا واتحاده بما يقومه نوعا خاصا تام
التحصل والخصوصية فلا يكون اتحاد اقوى فانظر ايجعل الكتابة ما ينضاف اليه امرا يحتاج الى الكتابة في تحصله
نوعا بل شخصا ايضا فان الانسان ما يحصل شخصا معينا لم يتصف بالكتابة ولا بالبياض وغيره من العوارض
المتأخرة فقد ثبت ان المعنى الملتئم من الهيولى والجوهر الامتدادي فقط وجوده كوجود الجنس في ان يفتقر الى
ما يكمله ويحصله نوعا من الانواع الطبيعية وان لم يكن جنسا بالحقيقة فان الجنس المحض ما يكون غير تام المعنى
لا في الذهن ولا في العين والجوهر الممتد فقط وان كان تام المعنى في الذهن الا انه ليس تام الحقيقة في الخارج
بل النقص وجوده يحتاج الى ما يحصله ويوجده نوعا كاملا يترتب عليه آثار الوجود فوق ما يترتب على مجرد الجسمية
وهكذا الى ان يتم ويكمل تماما وكمالا لا مزيد عليه بحسبه فيكون نوعا حقيقيا مطلقا فاذا كان كذلك كان يجب
ان يحصله امر صوري هو احدى الصور الطبيعية والمحصل للشيء يكون اقدم وجودا واقوى قواما ويحصله
فالصورة الطبيعية متقدمة على الجسمية تقدما بالعلية وعلى المركب من الثلثة تقدما بالطبع او بالماهية وههنا

شك مشهور وهو ان الهيولى امر واحد فكيف اختصت ذاتها بصورة طبيعية دون صورة اخرى طبيعية وقد مر ايضا جوابه
شبه هذا السؤال وهو ان اختلاف الاجسام بالآثار اذا كان منشأه اختلاف الصور فما سبب اختلاف الصورة عليها
بعد اتفاقها في الجسمية ونحن قد اشرنا الى ما ينفسخ به هذا الايراد لان مبناه على الغفلة عن جوهرية الصور التي
تتقدم بها في الوجود والجعل على الجسم بالمعنى الذي هو مادة متفقة الحقيقة في الكل واما الجسم بالمعنى الذي هو
محمول على سائر الانواع الجسمانية فليس هو واحدا متفقا في الكل وانه يتحصل بفصول ماخوذة عن الصور ويكون
في كل منها بمعنى آخر واما اختلافات تلك الصور او الفصول فهي بذواتها وبجهاتها راجعة الى مباديها الوجودية
لا بصور وفصول اخرى لانها معان بسيطة غير ملتئمة من مادة وصورة او جنس وفصل وبالجملة فالوجود بحسب
مراتب تقدمه وتأخره وكماله ونقصه في ذاته اصل كل اختلاف ومنشأ كل حقيقة ونعت ووصف ذاتي او عرضي
ثم ان ما يختلف من الهيوليات بالجسميات اختلافا نوعيا اعني اختلافا بالفصول والصور كهيوليات وجسميات الافلاك
وهيولى العناصر وطبايعها النوعية فالامر فيها واضح لعدم تقدمها ذاتا او لانها باعلى تلك الطبايع الخاصة و
اما الهيولى بما هي واحدة بالنوع الجسمية المشتركة او واحدة بالشخص كما زعم قوم فتستحق صورة بعد صورة فبما استعدت
لجهاتها وتختلف بها من اسباب علوية باعداد الحركات الدورية كما يكشف في موضعه ان شاء الله **فصل** في ان وجود
الصور الطبيعية والقوى الجسمانية التي في اطراف ونهايات للاجرام ان الصور والقوى يجوز ان تختص في الجسم بجزء غير
منقسم منه كنقطة او سطح بل يجب ان يكون سارية فيه اذا كانت تحل في الجسم بما هو جسم اي في نفس ذاته المنقسمة اذ لو كانت
موجودة في حد منه غير منقسم لا في الجسم كله لزم ان يكون لذلك الحد وجود متحاز عن وجود الجسم فلا يكون نهاية له حق
ولان من الاجسام ما ليس له حد خطي او نقطي كالكرة واشباهها والجسم المستدير الفلكي يتعين فيه نقطة ولا خط كالقطب
والمحور ما لم يتحرك فلو كان وجود القوة المحركة في تلك النقطة او ذلك الخط لكان وجودها بعد وجود الحركة بمرتبتين
وهذا ممتنع فبقي ان وجودها ليس في امر غير منقسم ثم انك قد علمت ان المقدار والوضع من لوازم الاجسام لا من مقوماتها
كما ذهب اليه جماعة من المعتزلة فاذا قارن الجسم امر لا يصح ان لا يوجد له المقدار والوضع وما يجري مجراهما والا
لم يكن وجوده في الجسم من حيث هو جسم بل مع زيادة معنى غير منقسم كالابوة وامثالها فيجب ان يعرض للطبايع والقوى
الجسمانية هذه الامور بالعرض وليست مقارنة القوى والصور للوضع والمقدار وما يجري مجراهما من الجسم كمقارنتها
للسواد والحركة وما يشابههما اذ ليس هذه الامور حالها حال مثل المقدار والوضع بالقياس الى الجسم وما يقوم به
فانه يرتفع بارتفاعهما الجسم وما يقوم به ولا يرتفع بارتفاع مثل السواد والحركة فلهذا لا يؤثر مثل هذه الامور في

القوى والصور والاعراض الموجودة في الجسم كالا يؤثر غيرها اذ لو كانت مؤثرة كان ارتفاعها موجب ارتفاع ما
١٣٣
يؤثر فيه او لا ترى انه اذا عدم المقدار او الوضع او الشكل من الجسم لم يبق الجسم ولا القوة الموجودة فيه او العرض
الموجودة فيه واذا عدم نصف المقدار عدم نصف السواد ولا كذلك السواد مع غيره كالحركة فليس اذا عدم السواد
عدم الحركة ولا اذا عدم نصفه عدم نصفها تلويح عرشي ومما يجب ان يعلم ههنا ان الوحدة في بعض
الاشياء عين الانقسام كالعدد او عين قبول الانقسام كالزمان والمقادير فان حقيقة العدد التي بها تحصله وقوامه
هي نفس المنقسم الى الوحدات لا امر يعرضه الانقسام اليها وحقيقة الزمان كما سيجيء نفس الاتصال المتجدد الغير القار وحقيقة
المقدار نفس الكمية الاتصالية التي لها قوة الانقسام وفي بعض الاشياء تغاير الانقسام سواء كان فيها او يجامعها من
جهتين لا من جهة واحدة والا لكان عددا فالاول كالواجب الوجود وكالعقول وكنفس جهة الوحدة والثاني
كالاشياء التي لها جهة تمام وجهة نقص فالفلك والحيوان مثلا لكل منهما جهة جسمية بها يقبل الانقسام بالقوة
او بالفعل وهي الجهة التي بها يكون كل منهما ناقصا وجهة نفسية او عقلية بها لا يقبل الانقسام لا بالقوة ولا
بالفعل وهي الجهة التمامية التي بها يكون تاما فالفلك من حيث فلكيته التي بها تمامه لا يصلح لان يصير فلكين
اي يصير الفلك ذا نفسين والحيوان بما هو حيوان لا يصلح لان يصير حيوانين اعني ذا ذاتين وانما صار جسمية كل منهما قابلة
لان يصير جسمين لان مجرد الجسمية لا يصير الشيء ذا حقيقة تامة لان وحدتها كما علمت عين قبول الكثرة وتمامها
على النقصان ومن ههنا علم ان الجسم بما هو جسم كالجنس واما الصور الطبيعية فهي ايضا ذات جهتين جهة قبول
الانقسام وجهة عدم الانقسام وهي متفاوتة بحسب غلبة احدى الجهتين على الاخرى واشدها اتصافا بالجسمية واقرب
درجة الى المادة الاولى وابعد وجودا عن وجود الفاعل الاول فهي اقبل للكثرة والانقسام وابعد عن التمام
وكلما كانت بعكس هذه الاوصاف عليها اغلب فهي اقبل للوحدة واقرب الى التمام وامنع عن قبول الخرق والالتيام
والصق بعالم الصور المجردة عن الابعاد والاجرام وكذلك حكم الاعراض والكيفيات فان بعضها ابعد عن الوحدة
والتمامية من بعض فان السواد والبياض ليسا كالكرة والدائرة اذ يتصور لكل من هاتين وحدة وتمامية بحسب
الواقع واما فيهما فليس شيء من الوحدة والتمامية الا بحسب المقايسة والاعتبار فالموجود من الشكل في كل جزء
من اجزاء الجسم المشكل جزء منه وتمامه موجود في كلية الجسم وكلية الجسم الذي له وحدة طبيعية غير موجودة
في كل جزء من اجزائه وليس كذلك حال مثل السواد والبياض واما القوى الجسمانية فان كان لها تمام ومعنى زايد على
انها قوة في الجسم فانها موجودة في كلية الجسم واما اجزاؤها ففي اجزاء الجسم فالنفس من حيث انها قوة في الجسم فلها

اجزاء يجب اجزائه الشريف من اجزائها فى الشريف من اجزاء الجسم كالقلب والدماغ والخسيس من اجزائها فى الخسيس
من اجزائه كالعقب والظفر هذا اذا اعتبر الاجزاء المختلفة للبدن واما اذا اعتبر اجزاؤه المتشابهة المقدارية فليس
بان انها من النفس الا قوة متشابهة سارية فى الجميع على نحو واحد متشابه وكانها هى المسماة بالطبيعة التى عرفت بانها
مبدا اول الحركة ما هى فيه وسكونه بالذات لا بالعرض او بما هو كالالة للطبيعة وهو الميل فان تلك الطبيعة قوة من
قوى النفس سارية فى الاجساد ذوات النفوس وهى فى البسايط صورة نوعية مبدا فصل اجزاء فى المركبات سيما ذوات
النفوس ليست صورة مقومة بل حكمها حكم ساير القوى والكيفيات واما النفس من حيث انها امر فى نفسها تامة
الحقيقة مع قطع النظر عن انها قوة فى الجسم او مباشرة لتحريكه او تدبيره فليست هى ذات تجزء من هذه الحيثية ولا لها اجزاء
فى اجزاء الجسم لانها ليست ناقصة كاجزائها او قواها التى توجد فى الجسم فحكمها حكم الذوات المفارقة عن المواد ومن حيث
لها قوة سارية فيه فهى امر منقسم بانقسامه فما اشبه حال النفس بامر مركب من مادة وصورة او جوهر متالف من بدن
ونفس لانها ذات جهتين احديها قوة سارية فى البدن حكمها حكم ساير الصور الطبيعية والاخرى غير سارية فيه كالمفارقات
فهذا حال النفوس المجردة الذوات واما غيرها فجهة الوحدة فيها ضعيفة مغلوبة كالنباتات وبعض حيوانات كالحيات
اذا جزى بقسمين توجد فى كل واحد من قسميه قوة محركة حساسة زمانا ممتدا كما يوجد فى كل من قطعتى بعض
الاشجار قوة نامية يظهر فعلها عند الغرس **فصل** فى الاشارة الى نحو وجود الاشيا الكاينات قد علمت مما سبق
بعض الاسباب القصوى القريبة لوجود الامور الطبيعية وهى المادة الاولى والصورة وانجر البحث فى تلازمهما الى
اثبات السبب العقلى الفاعل للاجسام وستقف فيما يرد عليك من مباحث الحركات الكلية اثبات الغايات العقلية وهما
سببا قاصيان لوجود الكاينات التى هى تحت السماويات فلو كان وجود هذه الاشيا على وجه يصح حصولها من ذينك
السببين المفارقين فقط من غير حاجة الى سببين مقارنين لكانت سبيلها ان يبقى ويدوم ولكانت على تمامها اللايق
فى اول تكونها فكان اولها عين اخرها ولكن لما كان قوامها من مادة وصورة وكانت مع ذلك متضادة الصور
متفاسدة الكيفيات الاولية وكل مادة لكونها قوة قابلة فان من شانها ان يوجد لها هذه الصورة وضدها
صار لكل واحد من هذه الاجسام حق واستيهال بصورته وحق واستيهال بمادته فالذى له بحق صورته ان يبقى ويدوم
على الوجه الذى له والذى له بحق مادته ان يتغير ويوجد لها وجود مضاد لوجود الذى كان لها واذ كان لا يمكن
ان يوفى هذان الحقان معا فى وقت واحد اذ لا يمكن ان يتصور المادة بصور متضادة فى زمان واحد بل نقول
ان صور جميع الموجودات التى فى هذا العالم كانت فى العالم العقلى بابداع الواجب تعالى اياها كما ستعلم وقد مرت الاشارة

الى وجود هذه الصور وجودا مفارقا وكان وجود الفاعل الاول يقتضى تكميل المادة بوجودها فى هذا العالم الاثر
من التوابع المتاخرة على سبيل الفيض وكان ايجاده لها فى المادة على سبيل الابداع مستحيلا اذ هى غير متناهية بل مقتضية
لوجود صورتين معا فضلا عن تلك الكثرة فقدر بلطيف حكمته حركة دورية ومادة غير ثابتة ومادة مستحيلة من
صورة الى صورة ولزم ضرورة ان يبقى هذه الى مدة فيوجد هذه ويبقى منها ما محفوظة الوجود ثم يتلف ويوجد ضدها
ثم يبقى ذلك مدة ثم يفنى وهكذا فانه ليس وجود احد الضدين اولى من وجود الاخر ولا بقاؤه اولى من بقاء الاخر
فلكل منهما قسط من الوجود والبقاء وايضا لما كانت المادة مشتركة بينهما فلكل منهما حق عند الاخر ويكون عنده شيء
ما للغير وعند غيره شيء ما له فعند كل منهما حق ما ينبغى ان يصير الى صاحبه فالعدل فى هذا ان يوخذ مادته فيعطى
لذلك ولذلك ان يوخذ مادته فيعطى لهذا ويتعاقب المادة بينهما فلاجل الحاجة الى توفية العدل فى هذه الموجودات
لم يمكن ان يبقى الشيء الواحد دايما على انه واحد بالشخص كما قيل شعرا ازان سرد امد این كاخ دل اويز كه چون جا كرم كردى
كويدت خيز فجعل بقاء الدهر على انه واحد بالنوع وهكذا بقاء المادة الاولى والزمان التى بها وجود هذا العالم
فان لكل منها وحدة كوحدة الجنس وكل باق بالمعنى لا بالعدد فيحتاج فى ان يوجد الى اشخاص بعد اشخاص فيوجد اشخاص ذلك
النوع مدة ثم تتلف ويقوم مقامها اشخاص اخرى منه فيبقى مدة ثم تتلف ويقوم مقام الاشخاص السالفة اشخاص اخر
ايضا مع ذلك النوع وعلى هذا المثال الى ما شاء الله واراد **فصل** فى الاشارة الى الصور الاول وما بعدها
والى نحو بقاء الفاسدات منها ان من الصور ما هى اسطقسات ومنها ما هى كاينة عن اختلاطها فمن هذه ما هى عن اختلاط
اكثر تركيبا ومنها ما هى عن اختلاط اقل تركيبا واما الاسطقسات فان المضاد المتلف لكل واحد منها هو من خارجه فقط اذ
كان لا ضد له فى جملة جسميته واما الكاين عن امتزاج اقل تركيبا فان المتضادات التى فيه يسيرة وقواها منكسرة
ضعيفة فلذلك صار المضاد المفسد له فى ذاته ضعيفا قليل التاثير لا يتلفه الا بمفسد من خارج فصار المفسد
له ايضا من خارج وما هو كاين عن امتزاج بعد امتزاج وعن اختلاط اكثر تركيبا فبكثرة المتضادات فيه وتراكيبها تكون
تضاد المختلطات فيه اظهر واقوى المتضادات فيه قوية وايضا لما كان حصولها من اجزاء وابعاض غير متشابهة لم يمتنع
ان يكون منها تضاد وتفاسد فيكون المضاد المتلف له من خارج جسمه ومن داخله وما كان من الكاينات يتلفه
المضاد من خارج فانه لا يتحلل من تلقاء نفسه دايما مثل الماء والحجارة فان هذين وما جانسهما انما يتحللان من الخارج
فقط واما غيرهما من النبات والحيوان فانها تتحلل من اشيا متضادة لها من داخل واشيا مضادة لها من خارج فلذلك
ان كان شيء من هذه متعلق عناية الله بان يبقى صورته مدة ما اعطاه قوة تخلف بدل ما يتحلل من جسمه دايما ويكون

ذلك شيئا يقوم مقام ما يتحلل ولا يمكن الا بان يجذب الى جسمه جسم اخر يتصل به فيخلع عن ذلك الجسم صورته التي
كانت له ويكسى صورة هذا الجسم بعينه فجعلت في هذه الاجسام لصونها قوى اخرى هي الغاذية وما يجذبها
وتعينها حتى صار كل جسم من هذه الاجسام يجذب الى نفسه شيئا ما مضادا له فيخلع عنه تلك الصورة
بقبلة بذلك ويكسوه الصورة التي هو متلبس بها الى ان يفقد هذه القوة منه في حلول المدة فيتحلل من ذلك
الجسم ما لا يمكن للقوة الجابرة ان يرد مثله فيان فبهذا الوجه يحفظ الاجسام من التلف الداخل واما الحفاظ
من التلف الخارج فبالات جعلت بعضها فيه وبعضها من خارج جسمه متصلا كان او غير متصل اما المتصل فكالاوراق
للنباتات كقوة التفريخ في النبات يخرج الاوراق للصيانة عن الحر والبرد المفسد من خارج وكقوة الحركة الارادية
في الحيوان وبعضها من خارج جسمه متصلا كان او غير متصل اما المتصل فكالاوراق للنباتات وكالشعور والمخالب
والاظفار والانياب للحيوانات واما المنفصل فكالالبسة والات الحروب للانسان وكالبيوت والمساكن للجميع
ثم اذا كانت العناية متعلقة ببقاء ما لا يبقى الا بالنوع لا بالعدد لما علمت فاحتيج في ان يقوم مقام ما تلف من
الاشخاص اشخاص اخرى يقوم بها الواحد النوعي الى قوة اخرى تخلف مادة منفصلة تحدث فيها صورة عين
الصورة السابقة بالعدد ليحفظ بها امثالها النوع بقى لها القوة المولدة ولها ايضا خوادم ومعينات ليس هذا
مقام تفاصيلها وموعد مباحثها من ذي قبل ان شاء الله **الفصل الخامس** في ان نحو وجود الاجسام الطبيعية ليس
الا على سبيل التجدد والانقضاء والحدوث الاستمراري من غير دوام ولا بقاء وكنا قد احكمنا بنيان هذا المطلب
واوضحنا برهانه وسهلنا سبيله لمن وفق له في ما مضى من الكلام حيث تكلمنا في فصول المرحلة الرابعة التي
مباحث القوة والفعل واحكامهما واحكام الحركة والسكون ونحو وجود الطبيعة التي هي العلة القريبة للحركة
سيما الفصل المعنون بالحكمة المشرقية وفي فصل كيفية ربط المتغير بالثابت وفصل اثبات الحركة في الجوهر والذب
عن الاستعداد الجوهري في الجواهر المادية لكنا نريد ان نذكر هيهنا نمطا اخر من الكلام ما فيه زيادة توضيح وتاكيد لهذا
المرام اذ فيه غرابة عما ارتكز في اذهان الجماهير وحيدة عن المشهور عند الناس من ان الفلاسفة كانها يوجب القول
بقدم الاجسام سيما الافلاك والكواكب وكليات العناصر فلاجل ذلك اساؤا الظن باعاظم الحكماء السابقين
فنسبوا اليهم القول بتسرمد الافلاك ونحوها ثم هذا الظن سرى الى متاخريهم لقصور انظارهم وعدم صفاء
ضمائرهم وخواطرهم كل الصفاء فالذي وصل الينا من ماثورات كلامهم خلاف ما اشتهر عند المتاخرين من ان
مذهبهم قدم العالم وتسرمد الافلاك كما ستطلع عليه من اقوالهم سنذكرها في هذه الفصول **فصل** في [illegible]

عرشية قد لوحنا لك فيما سلف من الكلام ان ادارة الافلاك وتسيير الكواكب وجريان العالم على ما هو به انما الغرض
١٤٢
به ان يكون العالم كله خيرا وسعادة وان اصل الابداع والايجاد جود البارى ورحمته وايضا لكل شىء الى كماله
ومنتهاه وتحريكه الى غايته ومناه وابلاغ السافل الى العالى وتصوير كل مادة بصورتها اللائقة بها وتصييرها
افضل ما يتصور فى حقها وكما ان بلوغ المتحرك الطبيعى الى حيزه سكونه وكذا بلوغ الطبيعة الى القوة النفسانية
غايتها فكذا بلوغ النفس الى درجة العقل بكونها وهى نهاية النفس كما البارى نهاية العقل وما دونه فعند ذلك
الرحمة الدائمة والطمأنينة التامة والخير العظمى وهذا هو الغرض الاقصى فى بناء العالم وتحريك السموات و
تسيير الكواكب والاجرام وساير الاستحالات والانقلابات وفى انزال الملائكة والرسل عليهم السلام من السماء بالكتاب
والوحى والانباء اعنى ان الغرض كله ان يصير العالم خيرا ويزول منه الشر والنقص ويعود الى ما بدا منه فيصير الاخفاء
اخره باوله وغايته نهايته دون مبداه فيتم الحكمة ويكمل الخلقه ويرتفع عالم الكون والفساد ويبطل الدنيا ويقوم
القيمة الكبرى ويمحق الشر واهله وينقرض الكفر وحزبه ويبطل الباطل ويحق الحق بكلماته فهذا هو الغرض الاقصى
والمعرفة العظمى فظهر من هذا البيان ان الاجسام وطبايعها وقواها كلها عرضة للدثور وللفناء ولا حظ لها من
الديمومة والبقاء فاحفظ هذا السر المخزون والعلم المكنون الذى لا يمسه الا المطهرون سر اخر فى ان لا شىء
فى عالم الطبيعة يحدث وفنائه ان اصل اللذات الحسية والانوار والالوان المبهجة والروايح والطعوم اللذيذة والاصوات
المطربة كلها الموجودة فى الطبيعة من افاضة النفس عليها باذن الله فالنها مساقها ومعادها ولاجل ذلك ترى نفوسنا
ينتزع تلك الصور عن موادها اليها بقواها الحسية وتتصرف فيها كيف تشاء بقوتها المتصرفة والمتخيلة وكل ما فى
الطبيعة فهى من النفس نزلت اليها عن الطبيعة شوبتها وكدرتها لما مازجها واختلط بها اذ كانت دونها
فى الرتبة وقد تبين بان ان الوجود الجسمانى ممزوج بالاعدام ومختلط لبه بالقشور وصفاه بالكدور فمنه تلك الشوائب
المكدرة شرا وروبالالم الكائنة معوقة للخيرات وحصلت من ذلك الاشياء المتضادة المخالفة بعضها لبعض من الشرور
والنقايص والافات والمحن وساير ما يوجد فى هذا العالم الطبيعى وهو بجملته عالم الكون والفساد وعالم التضاد سواء
كان على نعت الاتصال كعالم الافلاك او على نعت الانفصال الانفكاكى كعالم الاسطقسات والمركبات وكل كمال ولذة
فى هذا العالم فاصله فى عالم اخر وهو هناك على وجه اتم واقوى واشد واعلى والذ واصفى وكيف يتوهم متوهم
ان اللذات والخيرات موجودة فى المحل الناقص ومعدومة فى المحل الفاضل واذا كان الامر كما وصفناه فكل شىء يعود
الى اصله وكل ناقص يتوجه ويرجع الى كماله وكل سعيد ينقلب الى اهله مسرورا وكل شقى يتعذب متى تبغاه ويبكى

عليه جلوده نضجا بعد نضج حتى يصعد الى دار النعيم او يهوى الى مقره فى الجحيم فاما من طغى وآثر الحيوة الدنيا فان
الجحيم هى المأوى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى سر آخر قد انكشف
لك مما سردنا عليك بيانه واوضحنا برهانه ان الطبيعة الجسمانية فلكية كانت او عنصرية مما يتلاشى ويضمحل شيئا فشيئا
ولو نظرت الى احوال النفس وكل ذى نفس ظهر لك ان شان ما يتصرف فيه النفس من الطبايع والقوى والاجرام ان
تتعب وتذبل وتتحلل ذاتها وصفاتها على التدريج فى خدمة النفس وطاعة الامر الاعلى وهكذا شان كل سافل بالنسبة
الى العالى ودأب كل فرع بالقياس الى اصله وكل معلول بالقياس الى علته ثم لو تاملت قليلا لوجدت ان النفس التى وقعت
لها ادنى ارتفاع عن مقام الطبيعة ودرجة الحس فهى غير راضية فى الكون مع الطبيعة ولا مشتاقة فى الرجوع اليها
لانها مجبولة فى محبة البقاء والتفاخر على اتراب الحالات ولو لم يكن ذلك مقتضى غريزة كل نفس لما كانت كل واحدة من النفوس
البشرية بل الحيوانية تشتهى ان يكون امير نوعه وسلطان بلده ورئيس اهله فهذا شى مركوز فى جبلة كل ذى نفس اعنى الاشتياق
الى المرتبة العقلية واشتياقها اليه اكثر من اشتياقها الى مرتبة الحس والطبيعة وساير الاشياء الدنية والشهوات الخسيسة
ان لم يعقها عايق ولم يخرجها مخرج عن فطرتها الاصلية الى فطرة الطبيعة وما دونها فاذا كانت النفس سليمة الفطرة غير
مريضة كان شوقها الى ما فوقها اذ كانت تلك الامور اشبه اليها كما ان سفالها ونقايصها اشبه بالطبيعة فالنفس
اذن مجتهدة دايما فى طلب البقا كارهة من التجدد والزوال والبقاء كما علمت ليس من صفات الطبيعة وهو من صفات العقل
فبهذا الاجتهاد الغريزى اذا وصلت الى مرادها وهو مقام العقل تخلت عن الطبيعة واتحدت بالعقل وقد علمت ايضا فيما مضى
صحة اتحاد النفس بالعقل وليس ان النفس اذا انفصلت عن الطبيعة بقيت للطبيعة هوية منفصلة عن هوية النفس لان هذا
من سخيف القول كما مر بيانه غير مرة فاذا ارتحلت النفس عن مقام الطبيعة ودثرت لان قيامها بالنفس كما ان قوام النفس بالعقل
وقوام الكل بالحى القيوم ولاجل ان قوام الطبيعة بالنفس وكانها كانت تحس بالفنا والاضمحلال دون النفس صارت تحببها
للنفس اليها ومرغبة فى عينها حايلة بينها وبين تقدسها وطهارتها واتصالها بالعقل مخافة ان تبطل وتضمحل وهذا ايضا
لحكمة ومصلحة من الله فى اشتغال النفس من الزمان لتدبير عالم الطبيعة الى ان يقضى الله امرا كان مفعولا فاذن قد ثبت
بالبرهان الماخوذ من العلة الغائية ان جميع عالم الطبيعة داثرة هالكة وبمر وبعلمه ولك ان تقول لم وجب الدثور
والفناء للطبيعة وكيف لا يلحق بمنزلة النفس كما تلحق النفس بمنزلة العقل قلت قد علمت ذلك فيما سبق واما البيان
اللمى لذلك فهو ان النفس حيث كانت ذات جهتين لانها من جهة ذاتها كانت جوهر عقلى ثابت بالقوة ومن جهة تعلقها
بالطبيعة ونسبتها اليها جوهر متجدد غير ثابت وهاتان الجهتان مما يشبه ان يكون احديهما مقومة للنفس داخلة فى قوامها

لأنها الجهة العالية والاخرى لا خير لذاتها وهي الجهة السافلة المضافة الى امر متجدد فاذا سقطت عنها هذه
الاضافات رجعت الى منبعها الاصلي وحيزها العقلي واما الطبيعة فهي سارية في اقطار الهاوية نائية عن عالم
البقاء وبما فيها من الجهة والنور متخلصة الى المحل المتجدد والدثور فهي لاهية عن الامور العقلية غير عارفة بها ولا
مشتاقة اليها ولا يمكنها اللحوق بعالم البقاء وبما فيها من الجهة العقلية النوعية فحكمها حكم سائر المعاني النوعية و
الكليات الطبيعية لا وجود لها استقلالا الا بما يقومها وجودا ويحصلها تشخصا فهي ايضا خيمة الكون وكل خيمة
الكون فهو متجدد الوجود لا بقاء له ولا ثبات فيه فالطبيعة لا شعور لها بذاتها ولا بغيرها فلا شوق لها الى عالم
العقل ولا عيد ثم وايضا لا يمكن بقاؤها الا بالنفس كما مر وقد علمت ان النفس لا تدوم فيها ومعها بل ترتقي عنها وتخليها
لانها محنة وعذاب لها وانما اهبطت النفس اليها وبليت بها لعصيان ونقصان اعتراها في النشأة الاولى وخطيئة
صدرت عنها في مبدأ الوجود واول الولادة فاستوجبت الوقوع في موضع البلية والمحنة حتى يزول عنها النقائص
والعيوب ودرن الذنوب ووسخ الجرائم فيخرج عند ذلك عن السجن الطبيعي ثم ان مكان البلية لا يبقى عند خروج
المذنب من ذنبه كما ان السجن اذا خرج عنه المسجون لم يبق له بيت مغلق بابه ولا يتم حاجة الى السجن بعد خروج المسجون
واليه الاشارة بقول الصادع عليه وآله السلام لا تقوم الساعة وعلى وجه الارض من يقول الله الله فلذلك وجب في
الحكمة الالهية والسنة الواجبية زوال الطبيعة وتلاشيها ودثورها واضمحلالها فثبت بالبرهان الصريح ان
ذهاب الطبيعة ودثور الاجسام امر ممكن واجب في الحكمة وان الطبيعة سواء كانت سماوية او ارضية اذا استحالت
وذهبت تحللت النفس وخراب البيت تخلت كما قال سبحانه اذا السماء انشقت واذنت لربها وحقت واذا الارض
مدت والقت ما فيها وتخلت فان انشقاق السماء اشارة الى ذهاب طبيعتها عندما رجعت نفسها الى باريها و
اذنت داعيها وهو مفاد قوله تعالى يا ايتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي
جنتي **فصل** في اثبات ان كل متحرك جسما كان او طبيعة او نفسا سئول الى فناء بل كل شيء هالك الا وجهه
كما نطق به القرآن ووافقه البرهان لعلم ان الباري جل ذكره فاعل كل شيء وقد مر في مباحث العلل والمعلولات
واحكامها ان الغاية الذاتية لكل شيء يرجع الى فاعله بوجوه صحيحة قوية لا حاجة الى اعادتها هٰهنا الحصول
الفناء عنها بالرجوع الى ما هنالك لمن كان له قلب منوّر وبالجملة انه جل مجده خير محض لا شر فيه اصلا ووجود
صرف لا يشوبه عدم وكل ما يكون خيرا محضا ووجودا بحتا يطلبه ويتقرب اليه كل شيء طبعا وارادة او يطلب ما
يطلبه ويتقرب الى ما يتقرب اليه طبعا وارادة وهذا امر مركوز في جبلة العالم وجزئياته وكلياته ومحسوساته

معقولاته وارضياته وسماوياته ومركباته ومبسوطاته كما قال سبحانه ولله يسجد من في السموات والارض طوعا
او كرها وظلالهم وقوله وان من شيء الا يسبح بحمده ومن تصفح اجزاء العالم لم يجد موجودا الا وله توجه غريزي
او حركة جبلية الى ما هو اعلى منه طلبا للبقاء الادوم والشرف الاقوم وتخلصا عن الوجود الانقص المشوب
بالعدم والفساد وهكذا تماما من موجود الا وله عشق وشوق غريزي الى ما وراءه وهذا المعنى في بعض الاشياء
معلوم بالضرورة وفي بعضها مشهود بالحس وفي بعضها مكشوف بالبرهان وفي الكل متيقن بالاستقراء و
والتتبع مع الحدس الصحيح فضلا عن البرهان المشار اليه من ان الوجود خير محض مؤثر لذاته وما ذكر ايضا فيما سلف
من ان العالي لا يفعل شيئا لاجل السافل بل لاجل ذاته كالباري او لاجل ما هو اشرف منه من ذاته كما سواه حتى ان النار
لا يحرق شيئا كالحطب مثلا لاجل ان يحرق المادة وكذا الماء لا يرطب شيئا كالثوب لاجل ان يبتل بل لاجل ان يكمل كل
منهما ذاته ويحافظ على جوهره وطبعه وهكذا النفس لا يدبر البدن لان يصلح حال البدن ويعتدل مزاجه ويستقيم
نظام اجزائه بل لان يبلغ الى كمالاته ويصل الى غايتها وينال بغيتها وشهوتها فكل موجود سافل لطريق الى كمال العالي
يسلكه طبعا او ارادة وكل من تصور في حقه نوع من الكمال فلا محة يتوجه ويطلبه او اشتاق اليه طلبا طبيعيا او
شوقا نفسانيا وهذا الطلب والشوق المركوزان في جبلة الاشياء لو لم يكن لها غاية ذاتية ونهاية ضرورية لانه
لكان ارتكازها في الجبلة والغريزة عبثا وباطلا وهباء ومعطلا ولا باطل في الوجود ولا تعطيل في الطبيعة فقد
علم ان لكل سافل قوة امكان الوصول الى ما هو اعلى منه وهذا الامكان اما ذاتي فقط كما في المبدعات واما استعدادي
كما في المكونات ففي الابداعيات اذ قد ثبت الامكان وجد المقتضي ورفع المانع والقاسر حصل المقصود والعائق وال
والقاسر لا يوجدان في المفارقات لعدم التضاد والتزاحم كما في عالم الحركات فالوصول متحقق ابدا واما في هذا
العالم فالعوائق والشرور وان كانت موجودة الا انها ليست دائمية ولا اكثرية لانها من الاسباب الاتفاقية لا
من الاسباب الاتفاقية للاشياء وقد برهن في مباحث العلة والمعلول ان العلل الاتفاقية اقلية الوجود لا دوام
ومع قلتها وانقطاعها لا يوجد الا في عالم الفلكيات واما فيها فالطبائع الاثيرية على مقتضى حالها من العود بقائها
اللائقة فلها الوصول الدائم الى معاشيتها العقلية من جهة نفوسها الكلية ولها ايضا في كل ان وصول تدريجي
الى مقصودها من جهة نفوسها الجزئية واعلم ان الغاية للطبيعة الجزئية اولا وبالذات طبيعة جزئية اخرى و
هكذا الى ما شاء الله والغاية في الطبيعة الكلية طبيعة عقلية اخرى فوقها بالعلية والشرف فاذا تقرر هذا فنقول
ان لكل طبيعة حسية فلكية او عنصرية طبيعة اخرى في العالم الالهي وهي المثل الالهية والصور المفارقة وهي

صورمايبي في علم الله وكانها هي التي سماها افلاطن وشيعته بالمثل النورية وهي حقايق شاملة نسبتها الى هذه الصور الحسية
الدائرة نسبة الاصل الى المثال والشبح وانما هي يكون اصول هذه الاشباح الكاينة المحدودة لانها فاعلها وغايتها وصورتها
ايضا بوجه لان تلك الاصول الاعلون هي عقليات بالفعل وهذه لابخ عن القوة والامكان وهذه بحسب وجودها
الكوني سالكة نحوها مشتاقة اليها فهي من حيث جزئيتها وتخصصها الزماني لانصاتنا لمنها شيئا فشيئا على التتالي حسب
بوارد الاستعدادات الزمانية فيحصل صورها على موادها حصولا بعد حصول على التدريج وذلك لان لكل صورة مقدار
شيونا وجهاتا ووجوها وحيثيات لا يحيط بها الا الله واما بحسب وجودها العقلي فهي واصلة اليها متحدة بها اتحاد
ذي الغاية بغايتها عند بلوغ النهاية وتمام الحركة واما تلك العقليات والمثل النوريات والعلوم الالهيات فهي ابدا متصلة
بفاعلها وغايتها ملاحظة لجمال باريها مستغرقة في بحار اللاهوتية مطوية في نور الاحدية القيومية بحيث لا يرجع
الى ذاتها طرفة عين لان الامكان هناك لا يفارق الوجوب والقوة لا يباين الفعلية والنقص لا يخ عن التمام وهي ابدا
مستهلكة الذوات في ذات الحبيب الاول لا فرق بينهم وبين جنديهم كما ورد في الحديث القدسي ولا مجال لهم في الانانية
والهوية واما ابليس وجنوده وهم اصحاب الاوهام والاحتجابات فليسوا منهم ولا من طبعهم والا لما وقع منهم الافتخار
والانانية والاباء عن السجود لان الكل من العالين بسجود ركوع خضوع وعبودية لله وليس لاحد ان ينكر
وجود العشق الرباني والمحبة الالهية في هذه الصور المفارقة لما بينا ان محبة العالي مركوز في جبلة السافل
ولا له ان يقول المحبة لا توجب الوصول والا لما وجد في العالم محب مهجور ولو سلم الوصول فربما كان المطلوب
نيل التشبه بالمعشوق او القرب منه لا الوصلة والاتحاد لانا نقول ان كل ميل وشوق جبلي مركوز في قوة ذات
الشيء فمعنى ان يكون فيها هو ان يمكن لها بحسبه حصول ما يميل ويشتاق اليه اذا خلي وطبعه الا لمانع خارج عن
هوية ذات الشيء فان التخلف عن مقتضى ذات الشيء لمانع والحرمان عنه لا يكون الا في عالم الاتفاقات والاضداد
وذلك ايضا يوجد في بعض اشخاص النوع المعوقة عما يقتضيه بحسب فطرتها الاولى من جهة خصوص هوياتها الجزئية
على سبيل الندرة لا من جهة طبايعها النوعية فانها ايضا منتهية الى غاياتها واما المرتفع عن الكون فالكل منه
على مقتضى ما فطر عليه من غير تخلف عما يهمه ويطلبه واذا ثبت هذا فقول القايل يجوز ان يكون المطلوب امرا
نسبيا كالتشبه او القرب من المط مدفوع بان هذه الامور ان اريد بها نفس المعاني الاضافية فليس من المطالب
الصحيحة اذ لا وجود استقلالا لا سيما في الذوات العاليه وكذا ان اريد بها امر عرضي لان العرض اخس رتبة من ان
يكون غاية ذاتية لامر جوهري فان غاية الشيء ومطلوبه يجب ان يكون اعلى واشرف منه والجوهر اي جوهر كان

اشرف من العرض فلو كان كل لزم كون شيء واحد شريفا وخسيسا معا من جهة واحدة كما لا يخفى ثم لو تكلف
متكلف بجوزان يكون الغاية المطلوبة كون ذلك الجوهر مجامعا لتلك الصفة العرضية الكمالية قلنا ذلك
على تقدير صحته لا يضرنا لان الكلام عائد اليه في انه مع كونه على تلك الصفة فهو اما على غاية الخزي والتمام التي
لا اتم ولا اشرف منه او يكون فوقه كمال اتم خيرية واشرف وجودا واعلى رتبة فعلى الاول يلزم المطلوب وعلى الثاني
يتحقق له غاية اخرى يقتضي ذلك الشيء بحسب جبلته طلبه والالتجاء اليه فما من شيء من موجود سوى الواجب
الحق جل ذكره الا وله غاية مطلوبة فوقه والكلام جار ايضا في غاية غايته وهكذا الى ان ينتهي او يتم او ينتهي الى
غاية قصوى لا غاية فوقها وهو الباري غاية الكل وفاعل الكل جل سبحانه فهو الواحد القهار فثبت وتحقق
انه لا معبود سواه واليه يرجع الامر كله فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون **حكمة مشرقية**
كل هوية سواء كانت واجبة او ممكنة فلا بد لها من لوازم عقلية وفروعات هي معها الجلة ولو كالشيئية والمعلومية
والموجودية وخصوصا الهوية التي اصل الهويات ومنبع كل انية ووجود ومنشأ كل مفهوم ومهية فاذا الذات الالهية
الالهية لها اشعة وانوار واضواء واثار كيف والوجود كله من شروق نوره ولمعان ظهوره وتلك الاضواء والانوار
سماها جمهور الفلاسفة بالعقول الفعالية والمشاؤون وهم اصحاب المعلم الاول سموها بالصور العلمية القائمة
بذاته تعالى والافلاطونيون وشيعتهم بالمثل النورية والصور الالهية وجمهور المتكلمين بالصفات القديمة والمعتزلة
بالاحوال والصوفية بالاسماء او بالاعيان الثابتة ولكل وجهة هو موليها وتلك الاشعة كيف يفارق اصلها ومنبعها
ولو فارقته وجودا لم يكن اشعة ومثال هذا في الشاهد اشعة شمس عالم المحسوس ولله المثل الاعلى في السموات الا ان
بين الاشعتين فرقا وهو ان اشعة شمس العقل احياء ناطقة فعالة واشعة شمس الحس انوار لغيرها لا لذاتها ولهذا
غير احياء ولا فاعله وايضا تلك الصور الالهية لها اتصال عقلي بمبدائها وغايتها بخلاف هذه الاشعة فان لها نسبة
وضعية بالشمس فاين هذا من تلك **فصل** في ان القول بحدوث العالم مجمع عليه بين الانبياء عليهم السلام و
الحكماء اعلم ان ما ذكرناه واوضحناه سابقا ولاحقا من حدوث العالم بجميعه من السماوات وما فيها والارضيات
وما معها هو بعينه مذهب اهل الحق من كل قوم من اهل الملل والشرايع الحقة وجميع السلاسل الالهية الماضية و
اللاحقة لان قاطبة اهل الحق والموحدين في كل دهر وزمان لهم دين واحد ومسلك واحد ومسلك واحد في
اركان العقيدة واصول الدين واحوال المبدأ والمعاد ورجوع الكل اليه سبحانه اولا ترى ان اديان الانبياء كلهم
والاولياء صلوات الله عليهم ورحمته واتباعهم واحد لا اختلاف بين منهم فيهم في شيء من اصول المعارف واحوال

المبدأ والمعاد ومن لم يكن دينه دين الانبياء عليهم فليس من الحكمة فی شیء ولا يعد من الحكماء من ليس له قدم راسخ فی
١٢٦
معرفة الحقايق والحكمة من اعظم المواهب والمنح الالهية واشرف الذخاير والسعادات للنفس الانسانية وبها قوام
العالم العلوي وابتهاجات جميع الموجودات ومن اعظم البلايا والرزايا الاعراض عنها والجحود لها كما قال تع ومن
اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيمة اعمى الاية وقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وقد
ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون واعلم ان الظن با[ساطين] الحكما واساطينهم حسبما وجدناه من كلماتهم واثارهم وقد
اتفقت افاضل كل عصر وزمان على فضلهم وتقدمهم وشهدت اماثل كل طايفة بزهدهم وصفاء ضمايرهم وانخلاعهم
عن الحس وتجردهم عن الدنيا ورجوعهم الى المأوى وتشبههم بالمبادي وتخلقهم باخلاق الباري انهم متفقون
على حدوث العالم بجميع جواهره واعراضه وافلاكه واملاكه وبسايطه ومركباته الا ان هذه المسئلة لغاية
غموضها لم يمكن لغيرهم من الباحثين والناظرين فی كتبهم تحقيقها وفهمها على وجه يسلم عن التناقض والانحراف
عن القواعد العقلية ولعمري ان اصابة الحق فی هذه المسئلة وامثالها مع التزام القواعد الحكمية والمحافظة
على توحيد الباري وتقدسه عن وصمة التغير والتكثر من صعوبات مراتب القوة النظرية المجاوزة للقوة القدسية
ونحن نريد ان نذكر فی هذا الموضع جملة من اقوال الجماعة من الحكماء الاولين دالة على انهم قد اصابوا الحق فی هذه
المسئلة شاهدة بانهم وافقوا اهل الشرايع الالهية فی حدوث العالم ودثوره واعلم ان اساطين الحكمة المعتبرة
عند الطايفة ثمانية ثلثة من الملطيين ثالس وانكسيمانس واغاثاذيمون ومن اليونانيين خمسة انباذقلس وفيثاغورس
وسقراط وافلاطون وارسطاطاليس قدس الله نفوسهم واشركنا الله فی صالح دعائهم وبركتهم فلقد اشرقت انوار
الحكمة فی العالم بسببهم وانتشرت علوم الربوبية فی القلوب بسعيهم وكل هؤلاء كانوا حكماء زهادا عبادا متألهين
معرضين عن الدنيا مقبلين الى الاخرة فهؤلاء يسمون بالحكمة ثم لم يسم احد بعد هؤلاء حكيما بل كل واحد منهم
نسب الى صناعة من الصناعات او سيرة من السير مثل بقراط الطبيب واوميرس الشاعر وارشميدس المهندس وديمقراطيس
الطبيعي وبوداسف المنجم ولكل من هؤلاء الخمسة كلام كثير من انواع العلوم فنحن نذكر ما وصل الينا فی حدوث
العالم الجسماني من كلمات هؤلاء الاساطين الخمسة لليونانيين والثلثة من الملطيين مع ما وجدنا من كلمات غيرهم
الذين كانوا يلونهم فی الرتبة وذلك لان هؤلاء الثمانية الاعلون بمنزلة الاصول والمبادي والاباء وغيرهم
كالعيال لهم وذلك لانهم كانوا مقتبسين نور الحكمة من مشكوة النبوة ولا خلاف لاحد منهم فی اصول المعارف
وكلام هؤلاء فی الفلسفة يدور على وحدانية الباري واحاطة علمه بالاشيا كيف هو وكيفية صدور الموجودات

وتكوين العالم عنه وان المبادي الاول ما هي وكم هي وان المعاد ما هو وكيف هو وبقاء النفس بعد القيمة وانما نشاء
القول بقدم العالم بعدهم لاجل تخريب الحكمة وا العقل عن سرهم وقلة التدبر في كلامهم وقصور الفهوم عن نيل
مراميهم فمنهم ثاليس الملطي وهو اول من تفلسف بملطية بعد ما قدم اليها من مصر وهو شيخ كبير دبر حكمة قال
ان للعالم مبدعا لا يدرك صفته العقول من جهة هويته وانما يدرك من جهة آثاره وابداعه وتكوينه الاشياء
ثم قال ان القول الذي لا مرد له هو ان المبدع ولا شيء مبدع فابدع الذي ابدع ولا صورة له عنده في الذات
لان قبل الابداع انما هو فقط واذا كان هو فقط فليس يقال حينئذ جهة وجهة حتى يكون هو والصورة او حيث
وحيث حتى يكون هو وصورة والخالصة ينافي هذين الوجهين والابداع تاييس الشيء ما ليس بشيء واذا كان هو مؤيس
الايسيات فالتاييس لا من شيء متقادم فمؤيس الاشيا لا يحتاج ان يكون عنده صورة الايس بالايسية لكنه عنده
العنصر الذي فيه صور الموجودات والمعلومات كلها فانبعث منه كل صورة موجودة في العالم على المثال في العنصر الاول
وهو محل الصور ومنبع الموجودات وما من موجود في العالم العقلي والعالم الحسي الا وفي ذات العنصر صورة ومثال
عنه انتهى اقول كلام هذا الفيلسوف مما يستفاد منه اشياء شريفة منها انه تع كان ولا شيء معه وسيكون ولا شيء
معه كما في قوله تع لمن الملك اليوم لله الواحد القهار ومنها ان الاثر الصادر منه تع وجود الاشيا وانيتها
لا ماهيتها وعلم من قوله هو مؤيس الايسيات ان الوجود الممكن مجعول بنفسه جعلا بسيطا وقد علمت اشيا كثيرة من المقاصد
التي منها حدوث الطبايع عليه ومنها ان العالم العقلي بكله جوهر واحد نشاء من الواجب بجهة واحدة وهو تع وحدة
فيه صور جميع الاشيا وهو المعبر عنه في لسان الفلسفة بالعنصر الاول وفي لسان الشريعة بالعلم الاعلى الى غير ذلك
من الفوايد التي لو ذكرناها لطال الكلام ومن العجايب انه نقل عنه ان اصل الموجودات الماء قال الماء قابل كل صورة
ومنه ابدعت الجواهر كلها من السماء والارض ولا يبعد ان يكون المراد به الوجود الانبساطي المعبر عنه في اصطلاحات
الصوفية بالنفس الرحماني المناسب لقوله تع وكان عرشه على الماء ومن هولاء الاعاظم انكساغورس الملطي واريني
الوحدانية مثل رأي ثاليس الا ان في كلامه رموزا وتجوزات توهم ان فيه تجسيم الاله تعالى الحق عن ذلك علوا كبيرا
مثل ما حكى انه قال ان الحق الاول ساكن غير متحرك والسكون في عرفهم عبارة عن الوجوب الذاتي وربما يطلق
عندهم بمعنى عدم التفات العالي الى السافل اذا كان مفارقا محضا والحركة عبارة عن الفاعلية اي الايجاد الذي
او عن الوجود بعد العدم وحكى عنه فورفوريوس انه قال اصل الاشيا جسم واحد موضوع للكل لا نهاية له ومنه يخرج
جميع الاجسام والقوى الجسمانية اقول لعله اراد بالجسم الاول الموجود وعبر عنه بالجسم لانه فاعله ومقومه ومصوره

ولا يبعد ان يكون عنى بالهيولى الاولى المتقومة ذاتها من الجوهر الاستعدادي مطلقا وهي المبدا القابلي للكائنات وفيها
القوة الغير المتناهية للانفعال حسبما يكتسبها من الفاعل الاول الغير المتناهي في الفعال وحكي عنه ان الاشياء كانت
ساكنة ثم ان العقل بتهاشر ثبتها على احسن نظام فوضعها مواضعها من عال ومن سافل ومن متوسط ثم من متحرك
وساكن ومن مستقيم الحركة ومن دايره ومن افلاك متحركة على الدوران ومن عناصر متحركة على الاستقامة وهي كلها بهذا
الترتيب مظهرات لما في الجرم الاول من الموجودات وحكي عنه ان المرتب هو الطبيعة وقديما يقول المرتب هو الباري
اقول قد علم من الاصول التي اسلفنا ذكرها وجه صحة ما ذكره فقد يدرك غوره ومعنى قوله ان الاشياء كانت
ساكنة انها كانت لها كينونة عقلية قبل هذه الاكوان الطبيعية ومن هؤلاء انكسيمايس الملطي المعروف بالحكمة
المذكور بالحركات يقول ان هذا العالم يدثر ويدخله الفساد من اجل انه سفل تلك العوالم ونقلها ونسبته اليها نسبة
القشر الى اللب والقشر يرمى قال وانما ثبات هذا العالم بقدر ما فيه من قليل نور ذلك العالم والا لما ثبت طرفة عين و
يبقى ثباته الى ان يصفي جزؤه الممتزج جزءها المختلط فاذا صفى الجزء ان عند ذلك دثرت اجزاء هذا العالم وفسدت
وبقيت مظلمة وبقيت الانفس الدنسة في هذه الظلمة لا نور لها ولا سرور ولا راحة ولا سكون ولا سلوة
وقال كل مبدع ظهرت صورته في حد الابداع فقد كانت صورته في علم الاول فالصور عنده بلا نهاية قال ابدع
الواحد بوحدانيته صورة العنصر ثم العقل انبعث عنها بدعة الباري فرتب العنصر في العقل الوان الصور على قدر
ما فيها من طبقات الانوار واصناف الاثار وصارت تلك الطبقات صورا كثيرة دفعة واحدة كما يحدث الصور في
المراة الصيقلية بلا زمان ولا ترتيب بعض على بعض غير ان الهيولى لا يحتمل القبول دفعة واحدة الا بترتيب و
زمان فحدثت تلك الصور فيها على الترتيب انتهى اقول قد علم من كلامه ان مذهبه دثور هذا العالم وفساده و
نفاده واضمحلاله وزواله وظهر من كلامه ايضا ان علومه تعالى قديمة قايمة بذاته من غير ان يتمكن في صفاته
وان معلوماته حادثة لقيامها بالهيولى التي شانها القوة والاستعداد وقبول التغير والتجدد لصور الاجساد
صورة بعد صورة ومن عظماء الحكمة وكبرائها ابناذقلس وهو من الخمسة المشهورة من رؤساء يونان كان في
زمن داود النبي عم وتلقى العلم منه واختلف الى لقمان الحكيم واقتبس منه الحكمة ثم عاد الى يونان نقل عنه انه قال
ان العالم مركب من الاسطقسات الاربع وانه ليس وراءها شيء ابسط منها وان الاشياء كاينة بعضها في بعض و
ابطل الكون والفساد والاستحالة والنمو اقول ولكلامه قوليه وجه صحة اشرنا اليه في رسالة اثبات الحدوث
وكون الافلاك عنصرية مما يمكن تصحيحه ولكن العناصر فيها على وجه اعلى واشرف من ما يوجد في السفليات